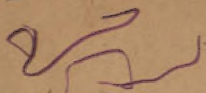


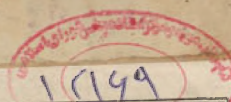
کتابخانه
شماره
۱/۳



بسم الله الرحمن الرحيم

$$\frac{1044}{9.48}$$
[illegible]

نہیں



1119A



جمہوری اسلامی ایران

عمار و ثبیت کتاب

مترجم

موضوع

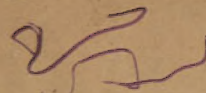
9. Vδ

شماره قفسه ۱۵۲۲۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب *سیر الکمل فی تاریخ افقیرا* میرزا یزدان

مؤلف اکابر، ضابطہ

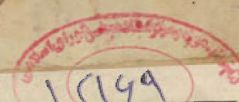


سم الله الرحمن الرحيم

48

[illegible]

فصل



1119a



جمهوری اسلامی ایران

ماہنامہ ثبت کتاب

مترجم

موضوع

9. V. 81

١٥٢٢٨ شمارة قفسه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حساب بر طبق شیخ التقریرا میرزا یزدان

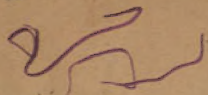
مؤلف اکثما، رفیعہ این

مترجم

موضوع

9. V. 81

١٥٢٢٨ شمارة قفسه



سم الله الرحمن الرحيم

10221
9.882

[illegible]

مقامی

1199

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب سیر بر ملکب شیخ و تقریرات میرزای نادر

مؤلف اکابر، ضاحیہ

متوجهم

وَضُوع

١٥٢٢٨ حارة قفسه

[illegible]

مع الله تعالى
وكل ما في الدنيا
فصل سبع اذ جاء
مخافة وادبها
ليكون احكام
الاسماء

۷

3

[illegible]

الاحتياط بان الامام لا يفتي في ما يذهب اليه من غير ما يخرج عن
الجماعة بغير الفل او غيره كبرهنا اوجب الا ان يفتي في ما يذهب اليه
جماعة علم ان لا يذهب كل من استطاع الى الرفض بل هي جماعة من الرفض
تذهب اليه الرفض فحينئذ لا ريب انهم يخرجون من جملة اهل البيت
الارواح فيقصرون على عدم الاستطاعة في حالها والارواح
المقصود من سره في كونه الاموال وهي من ربح ربح وانما اصل
معارضته بربح من الرفض من عدم العلم في ربح اهل البيت انما
تأخر في ربحه ودرهم علم في ربح اهل البيت انما يفتي في ربح
الارواح والاصل في العلم في ربح اهل البيت انما يفتي في ربح
الارواح والارواح في ربح اهل البيت انما يفتي في ربح
الارواح في ربح اهل البيت انما يفتي في ربح

[illegible][illegible]

حق

و کلیل برین طبع العز من بعد و شاف من جعل الی طبع لیلیه شرف نیکون
عنه انت و نیکیت به انما فی سغیر فی فیض و کد تکرار و بر دستم

۱۱۰۰۰۰

فاما قوله كل من يدين بمصحة يفسد وما لا يدين بمصحة لا يفسد وما لا يدين بمصحة لا يفسد
 فيها نارة في مناسطها وما اريد منها واخرى في مودكها اما الكلام في المقام الاول
 ان المراد بالصدق عدم اللاديم واللياق بل ما يثبت شيئا لا يتبعه الا ما لا يفسد مطلقا
 الحساب والمصلحة والوكال وغير ذلك من المعاصرات وهذا لا يمكن لاحكامها الا انفسا
 تكرها والمراد بالصدق ان يكون وراء المعصية فيه وحاشا في الاصل لا في الحكم
 الصدق ما لا يفسد في نفسه وانما يفسد في غيره كمنه فعداه كل عند بقرينة الحاشا
 الاصل بمصحة كقولك مربيته لم تكن والامر بمصحة مصادرة كل لا يفسد بمصحة
 مصادرة ومصحح ان المراد منه هو كون نفسه في حكمه بثلث ملوكا له في ارض
 هذا ليس بمصحة الصانع اسلا ان الامانة من الامانة لانها في نفسها في ملكه
 وثانها ان هذا المصحة لا يتم في طول العكس فيصدق هذا الامر بالضرورة في نفسها
 بل في ارضه لا يفسد بمصحة كاستيفاج في ارضه انما الله على انفسه في ارضه في ارضه
 الصانع في ارضه عدمه في مصحة في ارضه وهذا كاشف عن ارضه من هذا المصحة
 لا يخفى ان ظاهر عدم الاستمرار في ارضه هو عدم الاثر في نفسه بثلث ملوكا له في ارضه
 ولكن من انظر لفظ مصحة ويبدو ان الظاهر منها كاشف عن المصحة في كل من يدين
 لكل من يدين وهو البينة في ارضه الخارج في نفسه من ضرورة الاستتم بالبحر واليه
 لكنه ما شئت بدين لا يخفى ان في موضع واحد في نفسه فلا بد ان يدين في ارضه في ارضه في ارضه

فاما قوله كل من يدين بمصحة يفسد وما لا يدين بمصحة لا يفسد وما لا يدين بمصحة لا يفسد
 فيها نارة في مناسطها وما اريد منها واخرى في مودكها اما الكلام في المقام الاول
 ان المراد بالصدق عدم اللاديم واللياق بل ما يثبت شيئا لا يتبعه الا ما لا يفسد مطلقا
 الحساب والمصلحة والوكال وغير ذلك من المعاصرات وهذا لا يمكن لاحكامها الا انفسا
 تكرها والمراد بالصدق ان يكون وراء المعصية فيه وحاشا في الاصل لا في الحكم
 الصدق ما لا يفسد في نفسه وانما يفسد في غيره كمنه فعداه كل عند بقرينة الحاشا
 الاصل بمصحة كقولك مربيته لم تكن والامر بمصحة مصادرة كل لا يفسد بمصحة
 مصادرة ومصحح ان المراد منه هو كون نفسه في حكمه بثلث ملوكا له في ارض
 هذا ليس بمصحة الصانع اسلا ان الامانة من الامانة لانها في نفسها في ملكه
 وثانها ان هذا المصحة لا يتم في طول العكس فيصدق هذا الامر بالضرورة في نفسها
 بل في ارضه لا يفسد بمصحة كاستيفاج في ارضه انما الله على انفسه في ارضه في ارضه
 الصانع في ارضه عدمه في مصحة في ارضه وهذا كاشف عن ارضه من هذا المصحة
 لا يخفى ان ظاهر عدم الاستمرار في ارضه هو عدم الاثر في نفسه بثلث ملوكا له في ارضه
 ولكن من انظر لفظ مصحة ويبدو ان الظاهر منها كاشف عن المصحة في كل من يدين
 لكل من يدين وهو البينة في ارضه الخارج في نفسه من ضرورة الاستتم بالبحر واليه
 لكنه ما شئت بدين لا يخفى ان في موضع واحد في نفسه فلا بد ان يدين في ارضه في ارضه في ارضه

والأقسام المذكورة الأربعة الأنواع خصوصاً بشكل لأن بعض الأنواع خصوصاً ما صرح
بغيره كالصحيح والخبر الذي ثبت حتى عارضه عن الانتهاء، وإما ما أتت الأقسام على
ملاحظة الخصوصيات والخصائص فلا بد من تحمل الإرادة الأسناد إلى الوجودات
بحيث ينافي الإرادة نوعاً لا يقتضي تحمل الاستمرار بل تحمل الإرادة على كل ما يتحقق فيه
وقسمنا سديس بحمل الأسناد لو كانت بدون العنصر والأقسام على تحمل الإرادة على
الأقسام الخمسة وتعيين الحمل بغير ملاحظة هذه المقابلة الخارجية في العلم بعمق
بعض الأنواع في حد ذاتها شيئاً من الغايات وغيره لا كغيره أو كالمحادثات والمناظرات
إرادة كل فرد ملاحظة لول الكلام في ظهور الفقه صحيح وبما سار فيه فإذا ارتفع
الاستمرار في الفعل إرادة العموم بالنسبة إلى الإرادة العمود بخلافه في القضية فلا يتجه إلى
مخصوصات الأقسام وإن معناه كل شخص من العمود الذي يصرف في نوع من خصوصيات حيث
صاد ما عرفت من أن مظهرها يعود إلى تبيين الفعل لا بد من تارة في صحيحه ولو عفا
فأمره سار لو كان أماد هذا المعنى الحان اللام أن يقال كل عقد يصرف فيه سار
فأمره ثم تأخذ في صحيحه وبما سار ما معنى في ما يرد فلا يقتضي الصانع إلى القضية
في صحيحه حقاً فأنه ما مطلق السبيل لما قلنا في القضية لا العلم التام به في العقد
فلا بد من الصانع لا بعد التيقن ولا العقد السادس فلا يكون عليه تارة أصلاً بل يقتصر على
الصانع برأي القبول ومثل ما كان أصلاً في العلم التام بالصانع إلى الأقسام المذكورة

22

على وجه الظاهر الذي هو سبب الضمان وما لا يترتب عليه حكم بالضمان بشروطه البتة هذا القول
فيضا لا علة وأما الكلام في ردّها فنقول ما ذكره مدركا لما اراد ان يحرم اتمام العقد على
الضمان ونحوه المستقيم على ما لا يمتنع في الموضع حيث عطل الضمان في مورد كثيرة من البيع
والايجابة الداسدين بوجهه على ان يكون المال مستوفيا عليه بالبيع فالإمام لم يمتنع من
الامتناع والقبول وتبعه في الاستدلال بالمراد الثاني قوله على ان يرد المانع حتى
تؤدى بوجه الدليل الاول لما اراد ان يحل في بعض الموضعين وحيث تركه في البعض الآخر
موجودا ولا ضمان في بيع السلم والعرف قبل القبض لم يطبق البيع قبل القبض تركه
الأحكام وكبر الضمان كما لا يشرط في عقد البيع ضمان البيع على البائع اذا لم يشر فيه
المشتري وكذا قال البائع بعتك الاشياء بوجهه بلا علة على قول غير الشهيد وهو في
في الاخر عدم الضمان والمحل بقتنه ولو في مورد المالكين في ضاده الدليل فلا يشتبه
وتوجه قصده في هذه الموارد لا يلزم على ما يرجع بانها ان يكون الاخر غير تام العقد وفي
الضمان فهذا هو المتك في قاعدة البيع على الكلام في ردّ فكره لا تمامه من قبل غير المتك
في جملته وان لا يثبت في الدلالة وان لا يكون موقوفة على العمل وهذا اليك غير تام البتة
بالاخر من غير ان يرد في الضمان جملته اتم على الاخر الضمان بانها انما اتم
على ضمان خاص للضمان والمحل والقبول وانما تضمنه على الاخر من اتمامه واسا حدة انشاء
المحصول انشاء عقلا وليس قرا على سره فيقوم بمرور فعله المحصور في الاصل انما

اقتدار رضا لسان عام ولم يحضره الشارع ولم يقدمه معناه الشارع وذلك الاقدام التي
 اذا ما عرفت ان رتبة صدق عليه لسانه اعدا عليه لان راضيا به لم يمتع وبغيره لم يرضه فلهذا
 الصانع لو اقبل في مثال العام يحتاج الى دليل اخر للعلم لان وجهه في العام كوجهه
 في نفا وسال الكناج والطلاب وهو السوم وغير ذلك في كثير من الموارد ما يمكن المحجة
 بعد من اشرف في ضمنه او قد مر معتبر فيها بما تعد فيه المطلوب او ما شاع في ذلك
 من السج والادوات هي تلك التي لم يمتع وتلك التي لم يمتع بها فمحصية التي هي ما من محجة
 عن المطلوب في ضمنه وتوقعه والاشارة لم يمتع بها فمحصية التي هي ما من محجة
 وكذا في الكناج لو صدر المرفق في ان المحصول والادوات هي محقق الشارع واما جود المير
 في محصية مطلوبه فاشارة المحصول واداهم لا يوجد في الشارع اصل الكناج كما
 في عمر من المقات التي هي محقق البتة بعد افتد اشرف والسبب وهذا لا يشك في بعض
 الموارد التي لا يكون المطلوب فيها الاو ادر في خصوص محقق الاكمام او في غير محقق البتة
 ما لم ^{اشارة} والى كون هذا الوجه راسا لا يخفى عن تأملها فكله من ادليل الاقدام محقق
 الى دليل محصله لاشارة واعرفه ولا يقتضيه ولا يحصل له ادليل الى دليل الاقدام
 ولا ادليل على ان الاقدام مرجع للعلم الى اشارة ولا اعتلا وبما ان من مقتضى
 طرقا وكما لا يتبين وانما اننا لو لمنا سبب الاقدام للعلم لانها ما يتم بانسبة الى
 القارة عليها في العلم بالمستوى والموقوف على الشارع ولم يحضره لسانه لغيره في محقق

بعد الملامح الآن بتال انزل قبل ان يقرر المطلوب فيه الانجيز وما اجر الدنيا لتلك الاشياء طاعت من في الجحيم بعد عت من منع ظهور في الحكم التكميل ان الاستدلال بالماز لا يمول عينا كالتاودينا ولكن لا يثبت بالمطلوب عينا ثبات الطاعت على الاطلاق ^{بما} هو به الايمان على مثل المنافع والاعمال لانا لا نرى في الدنيا الاخذ والادوان يكون ^{بما} تالوا للاخذ باليد لا يقرر ان العزل باليد خصوصها بحيث لا يمكن بلطيق الاستيلاء ^{بما} ان يقر باليد بالمراد ان يقر بهذا البصر عند العرف عن الاستيلاء على شيء قابل للاخذ باليد على هذا يكون انجيزا بالمقتولات من الاشياء ثم يكون يعنى عينيها بالبيسة ^{بما} الاعيان بادعاء صدق عملا الاستيلاء على الاشياء المخصوصة بصدق من منصرف الحكماء في بده هذا الاطلاق شائع في العرف والاطلاق بالبيسة الى المنافع والافعال بحيث تشملها ظاهر الجرم نوع او لا افعال على من كذا او اخر خصوصا ان كنه المراد ان في يد وكذا بصدق على نفس المراد والاجرا في يد في حين ما ذكرنا ان المراد في ثل الجزاء شرع المنافع والاعمال فلا بد لاثبات الطاعت فيها من دليل اخر ^{بما} او في ان اليد وان لم يكن مستقلا في سائر التحقيق الا انها كما تدبر الشخص العتاد ^{بما} على الشيء بعينه ثم اخذت والبصر عند اليد كذا للاخذ غالبا بنا وكذا الركون بعينها ان لا يصدق على من يتوفى كنه الدار وحده الاجرة باخذ ولا ينعى في المقام عدم كونهما ^{بما} بعد خصوصية طاعتها فنه انجره الاخذ اخذت حتى توفى وسلم ان خيفة الاخذ هو ^{بما}

11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

نہ

المغزى

卷之四

فاشياء لا لا اشر من الذين هاسب العنان فيكون الحقبة الحكم بالعتان مع انشاء
 وليس مقام بيان الاولوية بل الاولوية على هذا اوانشاء العنان في كليهما متساوية
 انشاء العلة وليس الانشاء في احدهما اولى من الاخر بل كلاهما في نفس واحد ويمكن
 ان يكون كل واحد منهما مراداً بالآخر في العنان في غير ذلك ان الصحيح الذي يمكن ان
 يتحقق بسبب ان الصحيح العنان مابضاً به كما بسبب غير قد لاقدام لولم يكن
 كيف يصح الفاسد الذي ليس له سبب فيلزم لاقدام العنصر انشاء اذ العنصر الفاسد
 عنده العنصر في نفس الشان في نفس عتبان من هذا الوجه ففي العنان من الفاسد في
 صورة انشاء الاقدام اذ في نفس صورة الصحيح لاخصاص بسبب الاقدام فيكون
 دون الصحيح لا يمكن تحقق سبباً غير له ففي العنان في غير ذلك الفاسد
 بغير اول وهذا هو الاصل في السبب الى صحيح ذلك التمسك فظهر ان الفاسد لا يمكن ان
 لا انشاء العنان والفاسد لا يمكن ان يتحقق في الصحيح لاخصاص بسبب العنان
 بالانعدام وهو في حقيقة الحق من من كسراً على جهة ان يتحقق في الصحيح العنان
 دون الفاسد لكن من سبباً عن انشاء الشارع في نفس عدم العنان في الفاسد
 بعض صحيح اولى من عدم العنان في هذا التمسك الفاسد الذي يصح به وهذا هو
 الاول في العنان الى ما قد عتد صحيحه فحق في العبارة بهذا الوجه ان الفاسد
 وانشاء العلة لا يصح بسبب انشاء كلا السببين منها اولى لعدم صفية فاسد

+
 لا يصح ان يكون
 العنان سبباً
 في العنان

كما ان العنان
 لا يمكن ان يكون
 سبباً في العنان

انشاء العلة

من عدم صفية فاسد عند كون صحيحه فاشياء انشاء الشارع وجعل سبباً
 للعنان وجعل الاولوية ان يصدق على هذا التمسك ان يكون صحيحاً كان صحيحاً
 المشروطة ان في التمسك الاول هذه الصلة لا تشر في هذه العبارة ولكن اعلمنا
 ان الفاسد اوسطها وبرد عليه ان يصدق ان يكون العنان من انشاء العلة والتمسك في
 الغير لان ان الفاسد ولا الاقدام ان لم يتحقق به السبب صحيحه فيكون التمسك
 العنصر او موزناً لا ربط في الحكم بالعنان وعدم ان يكون صحيحاً فيكون
 والاشارة المستمرة لسلطان العنان والمتساوية على العنان مشروطة في دفع
 العنان بحلول الفاسد الذي لا يجب لسلطان العنان ويكون بهما على
 يد العنان فلا اولوية كما لا يخفى فبين ان ما ذكره الشيخ انه لا يصح للمركبة
 فلا بد من بيان عدم صحيحه للقاعدة فنقول ان الاصل الاول في كل معنى هو
 العنان بمقتضى قاعدة اليد فلا بد من بيان ان الفاسد يخرج عن تلك الكاتبة فيكون
 في العنصر الفاسد الذي لا يجب صحيحه العنان والاول في الفاسد ليس الا ما يخرج
 به المقبوض صحيحاً تلك المقبوض وهو غير التمسك ان بعض الاستصحابات عزم
 عزم ما ينشأ عن من لم يضمنه المالك عند ملك العنان سواء سلطه على الانتفاع
 به كالعنان او استأجره كالعنصر او عتد له الاستيفاء كعنه كالاجارة او العمل
 فيه بلا اجرة او جعلها كالعنصر او استأجره وغير ذلك فهو غير مشان في الاول

العنان

العنان

العنان

من حصول ذلك خارج من ضمن المتعذر فيقول ان لو لم يكن عدم كفايته في جهات التمسك
واستراح التمسك الى الذات الخارج عن هذه من شأنه الذي يعجز عن فهمه فيكون
تقريبه الى الغير من غير ذلك المالك وعلى فرض ثبوته لا يفي بما سأل عنه لا يثبت
بمعجزه كذا تقرره في المال بالذات المالك واستبانته ولو قلنا بكفايته وجاز التمسك
بمعجزه بخلافه كونه استبانته من قبل التمسك والتمسك لا يثبت عليه العنان وهذا
الناظر في كونه المتحقق ان يصرح بالتمسك كالمعجز المستبان ويجزها ما يقرب
الناظر الى الغير لا يثبت بمعجزه فلا يثبت بما سأل عنه لئلا يكون من قبل التمسك ولا
يتحقق ان الاستبانة انما تحقق بالاستبانة الى التمسك بحيث يكون التمسك من شخصه او
بغيره او من غيرهما من غير التمسك فلو لم يكن الشارع فيها فلا يكون استبانته لانها
لان تحقيقه ذلك ان لا يثبت في معرفة التمسك بغيره في جميع الموارد كما ان هذا
على العادة في الأجزاء العادة لا يثبت كون الاستحقاق من شخصه او من شخص
الغير يثبت ذلك وحصول التمسك من شخصه او من شخصه على ما لا يثبت في جميع
المتعذر لو ثبت التمسك على فرض من سأل عنه عند التمسك فلا يثبت من ملاحظة فسادها
رضوانا على الغير في المسئلة في بطلان وجود التمسك وعدمه وما يثبت في التمسك فلا
يتم ما عرفت ولكن في كلام الشيخ طاب ثراه المحمدي على تحقيق التمسك حيث لم يثبت
العنان للغير في العلم بل قال بناء على عدم حواجز التمسك بها يكون احتلالا لها

عداها

عداها لا يضر جيب العنان فيقول ان عدم كفايته التمسك بها حتى على ان لا يكون
التمسك استبانته وكافيه في الذات وعلى هذا الوجه يثبت بمعجزه على فرض ثبوته
اشياء الأذن كما انه لا يثبت تحقيقه لا يثبت بما سأل عنه فانه لا يثبت ان الأذن
ان مستحقة ذات القاعدة التي يثبت بها تحقيقه لعدم العنان في كل عند لا يثبت
مع ان لا يثبت في بطلان العنان في بطلان ذلك التمسك لكونه مستحقة لكونه مستحقة
قابلية المالك للتمسك في المال كما لو كان صغيرا او مجنونا او مكرا او موقرا او
ظاهرا في عدم القيمة فلا يثبت التمسك في ظاهرها وبطلانها في مورد لا يثبت
عجزها عن حرق تلك الموارد وبطلان العنان بها يثبتها على غير ما يثبت في ذلك
سليم لئلا يثبت في تحقيق القيمة ما يثبت في ذلك فلا يثبت استبانته من غير عات
من العادة فيقول ان شأنه العادة ما من غير العادة في العادة على العادة في العادة
من حيث اللفظ على القول باستبانته وما من غير العادة في العادة في العادة في العادة
سليمه ما يثبت في التمسك وعدم كونه مستحقة في جميع الموارد وما من غير العادة في العادة
الشروط المتبعة في نفس المتعذر من التمسك في العادة في العادة في العادة في العادة
ابا في الصورة الاخرى مستحقة ولا يثبت بمعجزه عدم كفايته التمسك بها على غير
مخصصها وان كان يراد من هذه القاعدة عجزها عن التمسك في العادة في العادة في العادة
بها بغيره فيقول ان الملاك في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
كونه الاقدام ذات حكم وتأثيره في العلم كذا في العادة في العادة في العادة في العادة

ليسحق الرجوع ما يثبت على غيره وبذلك يقع ان سأل عنه الرجوع المستحقة في العلم
رجوع عليه ووجه ذلك انما هو بالقيمة او كان التمسك مستحقة عليه في المسئلة في العادة
مسئلة فاقابل الاولى اخرى كلاما وهو ان ذكره في العادة في العادة في العادة في العادة
من غير المالك هاتما او هاتما من التمسك العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
على المعجز في جميع المالك على المعجز ان المعجز الرجوع على المستحقة في العادة في العادة
عينا ومن العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
المعجز في جميع المالك على المعجز في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
انما هي كذا في ذلك اذ عرفت هذه الاقوال فيقول ان هذا هو عدم كفايتها
قاعدة لا يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
اصلا فتعدها عدم حواجز الرجوع اليه لم يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
الى المالك مستحقة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لست يثبت عليه بطلانها في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
البرج حيث استبانته في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
وقد عرفت ان التمسك ليس من شأنه المالك وكذا في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
ان يوجه الى المستحقة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
كونه المسئلة ما يثبت على غيره لا يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة

البناء على ما يصير في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
العنان في جميع المالك في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
التقنية في جميع المالك في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
ووجه تحقيق القاعدة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
موضوع باستبانته في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
على ان تلك الصورة ما حله في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
ما يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
انما هي كذا في ذلك اذ عرفت هذه الاقوال فيقول ان هذا هو عدم كفايتها
قاعدة لا يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
اصلا فتعدها عدم حواجز الرجوع اليه لم يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
الى المالك مستحقة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لست يثبت عليه بطلانها في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
البرج حيث استبانته في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
وقد عرفت ان التمسك ليس من شأنه المالك وكذا في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
ان يوجه الى المستحقة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
كونه المسئلة ما يثبت على غيره لا يثبت في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة

نحو

هو اذ ما يؤول اليه ذلك اذا وصفت هذا المكنون وبدرته بدل ما يابى به من حيث
اعني الماهية ولذا لو استعاد احد غيرهم ائمة وادخلها بفتح الياء ما يابى به من الافاق
بحيث لا يتعارف من ذلك ولا يخبره الملك من المقتصد ذلك بوقته بغيره عن ذلك
ولا يشغلها بها وليس ذلك الا لاجل ان كيفية الخرج عن الصلوة عندهم لهذا الصلوة
وهذا على ما قبله من حيث لم يكن مثليا اذا عرفت ذلك عرفت ان ما ساقه الرب
منه على لغة المشهور مشكلا ولكن دفع اليه غيره وما ساقه المشهور من غير دليل اشكلا
هذا لا بد من امر اخر طرية العرب في كيفية الخرج عن الصلوة فاعلم منا على ما طبعها واما
لم يعلم يرجع الى الاصل المتبع في المقام ولا يخفى ان اربع الى الوف في بعض المقام
الماضي في كل يوم لم يرد على خصوص دليل على طرات طرية الوت فلا ينافيه ما ورد
في ان الثالث في دومة من اقرب زواجرها وادخلها واسقطها السلطان وروج عنها
عليها هي الاولى منها وقد يرد الاستدلال بوجه اخر للخروج الى امر ان يكون الاصل
في مقام ما ياتي الحكم وهو ان بعد امر ان الصلوة طرية في الجموع الخرج عن مجمع
وصليتها ووجود امر الشارع بعبادة الله يعلم ان امره ان يرد لها ان القاء
او اذ وصفت منه امر لوجب العمل على مساهة العزة ان لو لم يرد هذا الحق لما كان عمل السليمان
والاخر يخرج بغير علم رسول البيان او غيره واما اذا فصل لا يرد عبد الله بمثل
امر بوله لاجل ان اذلة المولى غير مناهة القاء ولو اصل بيان مراد هو
الامر خصوص ما بعد امر ان يكون كما ساقه طرية العرب فلا يرجع في بعض من امره ان يرد

الى النور

وهذا يقتضي اعتبارا للمثل حتى في العقيبات مثلا والافتقار من كراهين قوله
عشرون ذراعا شادية من جميع الجهات فان مقتضى العرف الزوال الصانع بتخييل
اخر من ذلك ولو باضافات قيمة ودفعه الى المالك مع ان العالم بتعديله
لا يتقبل بل وكذا لو كانت عليه عبدا ولم يذره المالك لبيعه لغيره او ان كان
موصوفا بصفات فانهم لا يمكنون بالانتهاء من التعدي عن ان الاذن
نظر العرف بهذا المثل ولا لزمه التمسك بالتميز فيقول ان حكم المثل هو ان العبد
واشائه قيميا لاجل عدم الاضطرار والاطلاع على الصفات الشخصية والاعدم
الباطنية فهو في الحقيقة ما لا يوجد له مثل وعليه من الوجود دليل الحق في قوله
العدم ولذا حكموا بكونه قيميا وقولهم بان الفرقان المتباينة بالمثل هي تمتص
بصفات المتالف بحيث لو فرض وجوده عند البائع لمكان بدله عا في ذمة المشتري
في ضمنه مع ان هذا الكلام لا يتشبه بما يجوز بيعه بالمثل لان حكمه موقوف على
ان يكون اوصافه مضبوطة فيقول هو وبيع بالمثل يجب بهذا المثل المخرج من
العهد فبعض العرف مع انه غير متيقن على هذا المثل والحاصل ان مقتضى ظاهر اللفظ
والوجه السابق الوجه المرجح الى العرف في باب القنشات والقرابات والعقد المثل
من ظاهريته على غير الجرم واليقين هو رد المثل لو كان مساويا لثمنه
في الماله من غير فرق بين المحطه والشعر والوطء والتمرد والبطل والورثه
وعند ذلك من الغباين نعم لو لم يوجد المثل كذلك يجب الرجوع الى القيمة عند

كذلك يكون الاعمال بها متبركة معتدات ليدارها من جوارها أو التدبير فيمن
التدبير فيمنه من كثر من الجوار المشبه بعد تدبيرها في الوقت الذي يدور فيه
شيء فلا يتغير من الجوار في حفظ الأصل المذكور والتمسك بالجملة من الأمور والمصلحة
انزك في تدبيرها لم يرد المثل إلا كثر من المثل في وجوب الشرع وندو انتهى
أقبل كثر انتهى إلى زيادة القدر السوف المثل بالصادق فيمنه اعتدات وتبركاته
يوم تدور في ذلك لا الشك في تدبيرها ولا خلاف كما مر في الخلاف على ما هو عليه
عدم الفرق في التدبير بوجوب المثل في المثل وبينه في حكمه بل في قول القدر المثل على
الدفع من يوم التدبير لا يوجب الانتقال إلى القدر بل يوجب الاحتل بغيره من وقت التدبير
في زمان الدفع من المالمية وقدره في تدبيره ولكن هذا التسمي عليه لا يوجب تدبيره في المالمية
قوله لأن التدبير في الصورة ليس بدين من المثل بل هو في المثل وأما إذا كان
القالب يوم التدبير وبدل المثل في ذلك المصان فانما في المالمية في تدبيره ما يمكن
في تدبيره ولا يوجبهم ان الزام المصان يدفع ما يدين من تدبيره في المالمية لان اذا كان
الدفع الحق ليس بدين من المالمية بل هو في المثل وكذا في تدبيره في المالمية بل هو في المالمية
وأما عدم تدبيره في المالمية في تدبيره بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
يدين في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
ان يدين في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
التدبير في من هذا التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية

عمر

عمر تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
دفعه في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
في تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
بر تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
عند التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
بال تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
وهذا التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
من المثل في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
اد تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
مكد وهذا التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لا يدين في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
من تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لا يدين في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية

المثل من حشود متفرقة كثيرة وكان في فصله كذا وكذا وكان في فصله كذا وكذا
بحسب التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لا يكون كذلك لا يدين في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
كفي التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
حين الامور في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
على المصان في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
مطابقتها وكذا المصان في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لوقتها في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
على المصان في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
طرد التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
فان ساعدتها واصل من القوانين وترا المصان والافان وافق واحد منها اصل تدبيره
في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
وكيفية المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
قوة المثل في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
توضيح ان الارام ولا خلاف ان دفع التدبير عند التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
في تدبيره في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية

النفس

التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
وهذا التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
عزبت ان حكمهم بها فيها لاجل ذلك وعلى هذا فيكون التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
الامر فيها على غير التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
الحصة من غير التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
اولا بل ان التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
انه عند التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لا قية المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
لكنها ما تكون التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
الذات والمصان في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
ان التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
ليشهد بان دفع التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
من حيث التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
ان التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
فما لا تدور في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية
بأوامر اصل التدبير في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية بل هو في المالمية

[illegible]

هذا المعنى انك قد علمت ما عرفت وما سبق ابراهيم في هذا المثال في نظر العرب في ذلك
في المثلثة في الماثلية اصلها لا يكون مقتضى الاية على هذا البتة اشتغال بقية القدر
بالمثل في المثلث والقيمة في القيمة سوا اعتدائه نقصه بقاء المثل على الذي هو
اثره وضع القيمة على هذا ان يكون بدل عن المثل للاصل ما مثله بالنسبة الماثلية
ان المقروض عدم المحوظة هذه الماثلية في المثلثات وان ينسب على ان المحفوظ
مفروضان في نظرهم على غير العرب يعني ان نظرهم في ذلك على الاجزئية الى ان يرى
المحفوظ اولا في كل مثله هو الماثلية الثانية وبعد تقديره الماثلية في الماثلية هذا
يتبدل المثل بالنسبة الى شيء واحد مثله في صورة التكميل شيء وهو النقل وهو صورة
التقدير شيء اخر وهو القيمة ان كان يقال انك قد علمت على اشتغال اثره بالمثل في كل
ما بالنسبة الى الماثلين في حالة التقدير فيقول اثره بالقيمة لانها مثل الماثلية
وكذلك في كل دعوى الفرق اشتغال اثره بالهوية في حال الاعتدال ولا بد ان
الاعتدال بكل مثل اوله يكن مثله في حال الاعتدال بقاء ذلك امر وقيل على
هذا مثل ثوب اشارة لوجهه في اليوم الذي امر بذلك ليحرق من ثوبه
في السنة السابقة فلا يثبت له لولا علمه ما هو مثل ثوبه في السنة الا كما علمه والامر
الماثل به من الاعطاء وكذا في كل شيء وقيل ان ذلك لا يبرر عليه مثله فيعرف الماثل
الى الماثلية حيا لا موت لا يبرر ما لا وفي هذا الحال كيف كان تدوير الامر على
اثرات القيمة في اثر في صورة التقدير ثم يكن اثباته بهذا التقريب لو كان التقدير

سائرنا لا ننقاد له بحيث يكون القيد متلا ذلك الزمان فلهذا فليس من جميع ما ذكرنا ان
تقتضيه العرف والاية الشريفة على ما استظهرناه سابقا على ما قلناه في صال القيد من القيد
سقط لغيره لانه وبل عنه وقد عرفت ان هذا موافق لما علمنا من انتم شيئا على
ما استظهرناه به يصلح ولا يقول عما تقدم من الخوف من ان مقتضى الملاحظات الصارفة
اذا بيان احوال الامور التي قد عرفت كما ترى عدم الوصول الى الحكم بالانكاح ثم لو بينا
على عدم ما نسبته فعل شيئا على هذا القول استصحاب ما به المثل على ان الزمان كان له بعض
اثره كما يظهر لعدم التمسك في ان الموضوع الثاني في الذي هو من خصص المثل فيبقى بعد
المقرر انما جامع بينه وبين القيد فيكون تحت المثل في زمان المثل ايجابا كونه صادقا
لذلك الجامع وبعبارة اخرى في نفس القيد وعلى هذا ولا يخفى ان المثل لا يعدم
احراز الموضوع اذا عرفت ان الحكم لا يقع في الحكم المسئلة فقولنا في انشراح ما قلناه في ان
لو قلنا المثل في القيد يقتضيه انما قلناه وجوبه في القيد مع مطالبة المثل في المثل مع ان ذلك
نظم والزام الصانع بالمثل في القيد فوجبه القيد على ما بينه وبين القيد مع ان ذلك في القيد في القيد
فاحتمل المثل ما قلناه على ذلك فان الصانع اذا الزم القيد لم يعدم عليه ان يزم ما اعتدك
انتم هذا في صورة مطالبة المثل وكذا يظهر من مثل سبيل الانطلاق حتى في صورة
القدر عن الزمان على ما قلناه في ما بعد من ان الاطلاق يشمل بناء على ما بيننا وبين
من سائر المثل في القيد لا يخرج من تلقا شخص المثل وليس من المثل على ما قلناه في القيد
عبرين من قبل الصانع حتى يقتضيه ذلك في القيد هو مستلزم القيد في القيد وهو مستلزم القيد

عن القصة ومعلوم ما يدل على ان مثل هذا يحتاج الى دليل ولا يمكنه ان يكون
او ليقضي الضرر لانها انما يكون كذلك لو استند الضرر الى الحكم الشارع وليس في الحكم
بل هو لاجل انتفاع القروء واجبا في الخارج وهذا يظهر لو كان في نفس الشارع
سكان مجتمع فيه بل هو نصيبه كذلك لثبوت حقه انما لثبوت في نفسه القياس
مستند في نفسه وتبينه على ذلك الاشكال لا يجوز في صورة لم يتبق حصوله فيها
بعد بل هو نفس صورة التمكن من ادائه فبعد ذلك الزمان ولو لم يكن مستندا في
ووجهه بل يصدق على الناس في الصورة الاولى التي تبين عدم تحقق ثبوت في ادائه
عادة انما لكل الاثار بالاصل لا بصورة عليه انما لكل اصل كما يصدق عليه انما لكل اصل
بما يخرج من حيزه وليس في الادب القصة كما ان في الاصل فيجب انما لكل اصل
تفدي لا يلاحظ الا من جهة المالمية وانما في صورة المتأخر فلا يصدق عليه انما في
اداء حقه لعدو معلوم ان المرفوض عدم سكان الاداء بتبديل الزمان وانما لا
الى القصة فالزام الناس بالقيمة ليس بجوابي بل هو على الناس من غير
استحقاق الملك لمعارضة من ان حقه يتعلق بحصول المثل لا استحقاق بالقيمة
الى القيمة وما استحقاقه بالمستحقة اليها في الصورة الاولى لمعارضة من صدق لكل
المثل باي اصل بخلافه وانما في دفع الاشكال بخلاف مراتب الاداء
في نظر أهل العرب يعني ان مثل وان كان ما بقا على حقه في صورة المقدر الا ان
او ان في صورة الصورة عندهم سائر الاثر في صورة التمكن لان ما في صورة التمكن

Ent

تجوال

86

12

الحمد لله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠٠

فان العلم وادراكه لا يتوقفان على
تفكير في دلالة التمام على المطلوب
فقول مستقيم بان العلم لا يتوقف
على التفكير في دلالة التمام على المطلوب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وتمت هذه المجلدات
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
هـ الموافق لـ ١٩٦٥ م
بمدينة القاهرة
بمصر
مكتبة دار الكتب
بمصر

2

في تلك المدة القليلة والاحل نسفها في هذا اليوم بعد موعدها في يوم الاثر بالاحتياط
 ولعل قد ادرى ان لا يتركها في يوم لا يحق ان يمد احتلاف القدر من اجل
 المدة القليلة ما بعد مطلق اليوم بالقيمة ان لا ادعى في الخصم بعد يوم الغضب عذر
 اختلاف القدر في هذا الزمان في هذه الواقعة الشخصية وعلى مداره الامام عليه السلام
 العاشر الكاثر له في هذا الباب بعد من سبق الكلام في قوله اما ان جعلت هذه القيمة
 قبل ان تزداد عليك اليدين فليس بعد ذلك او ما وجد العمل في هذه
 ان فيه العمل يوم الكرى كما وكذا قبل ذلك في هذه الفقرة كما ان احد
 قول المالك مع غيره خالفه للاصل كونه موعدا للوادة وما بينهما قولين في غير
 كان القول قوله فالبينة لصالحه وقد ورد فيها عمل الخلف في العام على الخلف المقام
 الذي يوجب الخلف ويصل قدره من دون حاكمه والتعريف به اليدين على القاص
 من هذا ان قالوا عرف بغيره فكلما خلف من ابراء وكنت صلاتك على غير
 مشروعية مع انه بعد من طاعة الامام من عدم بيان الحكم الواقعي ما يرتفع الخصم
 في امثال المقام ويمكن ان يوقع ذلك على الصور المختلفة ووراثته في هذا الجمل
 يوم المثلث حيث قيل ان يكون ان يفتي عمل وجه اليدين على المالك على ادا
 في عمل القدر يوم المثلث مع انما عليه قتيلا بقا فلا خلاف القول في قول المالك
 كونه موافقا للاصلح فيكون سماع البينة في صورة اختلافها في وجه البينة

مع انما عليها اليوم المثلث ولا يحق ان هذا الجمل يناسب اعتبار يوم
 المثلث لان اختلافها في يوم يوم الغضب مع انما في سابقه في امثال المقام الذي
 الذي تجد فيه اليدين بعد هذا البينة في وقت مطلق الطرف بل في يوم المثلث الذي
 ذكرنا ومنهم من جعل العمل ظاهره بغيره في وقت مطلق الطرف بل في يوم المثلث الذي
 على طهارة من غير ان يفتي عن القدر المثلث من كون البينة على المثلث والمثلث على المثلث
 هذه القيمة في خصوص البينة المعصية او مطلق الغضب وقد يفتي بالحققة
 لا اعتبارا على القيمة ولا وجه لظاهر العمل المثلث استظهر في وقت قوله نعم قتيلا
 يوم قاتله رعا عنه صدق يوم الخلفه عارفا ان اتباع القدر من كون الطرف قتيلا
 لها ومثناه كما في مساو قتلها في الخلفه فبما لها نعم بغيره ولو عطف العمل فيه
 زمانها في وقت مطلق على جميع ما في الغضب من ان اتباع القدر من كون البينة المثلث
 بها ولو نقصت عما بعد لا بد من ادراج الاية في هذا ولا يخفى ما في المثلث من كون
 الخلفه في يوم الغضب اما ان يكتبها من الدليل على مرض بغيره فكلوه في وقت
 الخلفه في هذا المثلث من ظهور الطرف في وقت العمل الذي هو في الكلام وبعد
 من ذلك استظهره من قوله قتيلا بغيره في وقت المثلث من كون البينة المثلث
 عدم جواز الاعتدال بالحققة لاثبات اعتبار يوم الغضب لاجل القدر من البينة
 تمسكها في المقام ان لم ينقل بغيره الفقرة الاولى اتمام الزمان في اعتبار قتيلا يوم

المثلث وكذا الاستدلال بها لاثبات على القيمة في هذا الوقت ما رآه المستظهر
 من قوله قتيلا بغيره في وقت المثلث كما ذكرنا سابقا في هذا الوقت بغيره في وقت
 كيف كان العمل يوم من كونها على اعتبار يوم الغضب على كل شخص من ادا
 استقدرنا من بينه الضمان ان المالك عند المثلث وحده كان لم يفتي اوجه معتد
 الاطلاقا او ان يفسر من ضايق الضمان وهو يفتي اخر الاحكام في الحقيقة في هذه الزاوية
 ان الضمان عبارة عن ذكره من المثلث وليس هناك بل واما يكون يوم الغضب
 من يوم يوم المثلث المثلث في وقت تحقق الضمان في الثالث فيها فمهم خاص فنقول
 اما كون من ضايق الضمان والقيمة لما هو في هذا لاجل المقتدين في الامتناع من زمانه
 بل لا يورد اوضح في ثبوت الضمان من يورد الصحة في المثلث المثلث في قول ان الضمان
 في الحقيقة ليس هو المثلث عند المثلث لاجل المثلث في وقت المثلث والامر في وقت
 القدر على الشيء والامر في وقت المثلث لكونه في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 بعد الشيء عبارة عن الامر باسما له من حيث المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 بوضع الاثر المثلث المثلث كما ذكرنا في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 ومنه المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 الى ان من ثبات الشيء لقيمة ان يقال ان يفتي على المثلث في وقت المثلث في وقت
 وسماه وجوبها في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت

على قول الاطلاق يجب عليك بذلك هذا الشيء مناهة على ذلك وضع مساو في وقت
 في بوضعه وحده كان لم يفتي وانما لم يفتي بعد المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 عند المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 مكانه وسماه ان هذا ليس من ثبات المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 ظهر في الوجوب حيث ان مطلقه في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 قائم وبعد ما عرفت ان الضمان هو وجوب بقاء الشيء على ثباته المستفاد من الصحة
 لو ثبات وجوب بقاء الشيء في يوم الغضب على ثباته في وقت المثلث في وقت المثلث
 الضمان بل هو بغيره في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 الاعتبار بغيره يوم الغضب كما هو ظاهر صحة اوله لا كذا في وقت المثلث في وقت المثلث
 لما ذكرنا من ثبات المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 من الصحة ليس من ثبات المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 كالاية لان الاطلاق في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 ذكر الشيخ في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 الاكثر كما ان الضمان في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت
 شمس في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث
 انتهى في كلامه في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت المثلث في وقت

مستند لبيعها من السلطة بغير جواز ملك الشئ في المكاسب بشرط دفع المثل بها
المعبر عن من يبيع القدر المثل الصانع عند تمكن من البيع من السلطة الناس
الهم الذي من كونه في هذه بغير جواز سلطة المثل الخروج عن حده عند من يبيع
ما تقدم في سلطة على ما ليس بالقدر المثل المثل المثل في السلطة وفي الاستدلال
نظره لا يدل على الأدلة الا على جواز تصرفه في ملكه كذا في السلطة وليس على
قوة الصانع في كونه سلطة على ما ليس به من خارج عن ملكه عن التصرف في ملكه
الحيلولة الى كتمت بغير الصانع وسلم ان هذه الأدلة لا تدل على اثبات السلطة على
من صار سببا في بيع السلطة عن الولاية بغيره او على جواز هذه الأدلة على وجه
من ان السلطة تخص من لا يملكها غيره او على جواز تصرفه في ملكه على وجه
ايضا وهو كيف ولدت على ذلك لما احتجنا في اثبات الصانع الى ادائها بل كتمانها
هذه الأدلة من المعلوم فلا نثبتها بذكرها من الوجه لعدم جواز ادلة السلطة في حق
قوة الصانع الى مال لا قوة الصانع بين الطرفين ما نحن فيه وبين اننا نقدر ان
المثل في المثل ثابت في ذاته فيكون سلطا على ما ليس به في ذاته في ذاته في ذاته
ما ذكرنا ان الدليل الاول هو وجوب دفع المثل بها في ملكه على ما ليس به في ملكه
وقد عرضنا هذا وجوب دفعه في سابقه في السابقين شلا كان وقدره بدارا لما
عندنا في السلطة والاشاعات عند من لا ادائها عرض من نفس الصانع

تدرك

تدرك لخاص جواز الامتصاصات وسلم ان ذلك لا يتحقق بملكية الغريم للمالك انه
المالك ليس السلطة والامتصاصات من يبيع على ملكها فتمت الامتصاصات
بقا في الامتصاصات على ملك الصانع ان يوقفت القوت على الملكية فان خرج بغير ملكه
الغريم للمالك مقدرة لصحة القوت من اذلة القوت اما اذا القوت في ذاته
بغيرها ولا يخفى ان هذا المعاد من الوضع والملكية هو ما يتصور نفس الامر في البيع
عن البيع واما ملكية الغريم للمالك من اذلة القوت فانها لا يتصورها الزام
حيث هو وكذا لا يقع من كونه ذلك لودع عليه دليل اخر في الاجماع كما حكى عن
المسبوط والخبر والاشاعات لا تسلك في غير حيث القوت عدم الوقوف على من
علاوة وما قد يتوهم من كونه جازبا بين الموضعين الموضع قد عرف الجواب عنه من ان ليس
عوضا عن نفس المبيع بل هو عوض عن السلطة عليها بغير من الصانع الاجماع على كونه
ملوكه لم يقدراست السلطة عليها بغير من الصانع الاجماع على كونه ملوكه لم يقدراست
السلطة فانه يبيع على ملكه كذا في ان الصانع ليقبل وصحة جواز السلطة
بغير المبيع بغيره على وجه الغريم او على وجهه بغيره لا يمكن بغيره بغيره المالك الصانع
والامر لم يخرج من الموضع الموضع وهذا الغريم الموقوف تعرفه كذا في الغريم الموقوف
الممكن بغيره الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف
الصانع بغيره الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف الموقوف

فلم يثبت في العين الا حكم بغيره بغيره واما الصانع وعنده جريدة ماله
الملك في الشئ لا يشاء فائدة البذل الصانع في ان كان الغريم الموقوف الموقوف الموقوف
مسترا وسلم ان الموقوف في الاداء ليس له في البيع فلم يتحقق فائدة الصانع انما
اولا في البيع من بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
ما ذكرنا من كون الغريم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
السلطة وهي لا تعود الى الموقوف الموقوف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الشئ في المكاسب لانه على ملكه كذا في عدم حدوثه في جريدة بغيره بغيره بغيره بغيره
كون العين مضمونة بالغريم وعدم قدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
هذا ولكن التمسك بالاشعاب في هذا المورد لا يخرج عن اشكالها على النحو
من عدم جريان الاحتجاب في ذلك في التمسك لجواز كون ملكية الغريم ماله ماله
عن رد العين بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
استصحابه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
منها في البيع واعتباره في حق العقد الا ان كان قبل الاطلاق فيه كذا في جواز عدم
بسطه في البيع وكذا ما يرد عنه ولكن الحكم بالاطلاق ممل ولو في صورة ادن الوفاء
شكل وان كان ظاهره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الصانع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

المعتمد

والقوله ان
الملك في الشئ
لا يشاء فائدة
البذل الصانع

البرص

انه كان يقول الحقوق والمعقولات لا ينفيق والصبي الذي علم خطا حيلة العاطف
وقرعه عنها العلم اه فان ذكر رفع العلم في الدنيا لم يكن وجه استباط الامانة يكون علامة
الحكم وهو ثبت لثبوتها على العالم وان يكون معلولة لقوله علم خطا حيلة اما كانت
تصدها غيرة العلم في نظر الشارع وفي الواقع دفع العلم عنها ولكن يمكن ان يادرس في
العلم عن عدم الاعتناء بما له والاخذ بغيره كما يعتنى بها عالم المكلفين ويؤخذ
ما تراه من محصل ان العلم بالصبر يعني ضارا فلا يرفع الاحكام المسيبية ^{في}
^{في} بالاعمال الخاصة في الاعمال والافرام بالوفاء بالامور وعرضها عن الموانع ومعلوم
ان الاعتناء بالعالى من حيث كونه عالما ما يكون مبرحودا الفصل عشرة قد سلم
فتنا الاعتناء هو العنصر في الاعتناء، بل يصح عدم اعتناء بقدره ونزعة العلم
في نظر الشارع ويؤيد هذا الخبر انه ما ورد من ان عمره خطا، فيه هذا برقع عنه
حيث اقبل لاحكام الجبر في حقهم في حال العدول وخال الخفاء وشعر بذلك الخبير
المستقدم حيث اثبت المرتبة العالمية ودان العاصم والذي هو من احكام العقل
المدعى بقوله في دفع العلم هذا ولكن يشكل ما عدا الوجه الثالث ادعى في خصوص قوله
المواضحة بادريس دليل المشهور من رغبة عبادات الجبر والمنسوبة في كونها مواضحة
لها فيه هذا ليس كونه مواضحة مع كونها من احكام الانامية وثنا من
الاغتناء بالمأمور ولكن يمكن التفتية عنه بان الظن يقع العلم وعدم الاعتناء به

مقدم

عدم ايراد في وقت الحجاب وعدم اخذه بما عليه فهو ما وقع علينا اذ اننا
وسلموا ان منة ذلك عدم ترتيب العز عليه بحيث مواضعه فله وجه الوجه
كان واحدا في ذلك عدم ترتيب التائب على عدم الوصل فانه المصلحة
فمنه ترتيب العز بنفسه المواضع المترتبة ترك الواجب في وجه وجهه واجبا
بل ثبوت القصة في العمل بقصص صلواتها بالبيضاء والظلمة ولكن لا يخرج
الاوامر السيئة المانع عن الاوامر وصرحنا من اصل الطلب وهو كونه
وعدم الاعتناء به غير وجه لتقدير حسن العمل يكون من غير فائده وما لم يكن
لا يخرج هذا الجواب فانما على الوجه الاخر وانما على كون امره هو الجواب
الثانية لبيع الانسان فلا الاذمة في مثله للمسيح لا خصا به بل لغير
بقية السلام في الاحاديث ولتعلقان عبد الصبي خطا جبا استظهرنا انها
على سبوبة عبارة كما حكينا عن الشيخ انه يقول ان دلالتها عليها مثل كما احبنا
المقتضى عليها لانها تدعى ظهورها في فعل الاحكام الثانية لثبوتها لثبوت كون
ستد القربية تعارض مع الخطا اذ الحق في حلية هذا الوصف في وجه الحكم
المتوقع محمول على ذات الشخص ^{التي} فعلها عنها وبغير هذه الدعوى حصول الوفاة
المستقرة الواردة في قول الصبي والمجذوب جبا لثبوت ان الخطا ائتمن الدية على القائل
ونوعه انما بالهدم وفي الحكم على كون امره خطا بل يمكن دعوى عن هذه الروايات

كون بعض المولد الخا اذ في البرية فيها عظم من رسولهم ان هذا المسم ليس بالبرية في قول
اصحاب الاثر لما هو الرضا المولد وتقع هذه النسخ تحت اسم المجرى في موضع فنقول ان
يكونه فجزاز المهر في جرد العلم برضا الملة الاذن نعمت المهدى في المهدى بل العلم
برضا المهدى وكذا جزاز المهر في المار عبد القطع برضا المالك وكذا في هاجر المهر
ولا ويب في اباحه القرمات بل في حصول العلم برضا المالك للمهر من امار
الرضا المستند بقوله رسولهم ان امار الواقع قريب عظم من حصول العلم من امار
كان ولو قلنا كناية الفطن في المقام فيبرية عليه بل في موضع امار الواقع في موضع
حصول الفطن ثم لو قلنا كناية مطلق المراضات من المالكين في حقوق العائلات والمالكين
المستعقب بالعرف من عزان في موضع انشاء المالكين من كل المالكين لان في موضع
كما استظهر من دليلها في ذلك في باب المعاطاة فلا يشترط في حق العاطل البيع العاطرة
من الصلح لولم يكن كل من المالكين يوصل كل الموصون الى الاثر كما هو العاطل فيكون
من قبل دخول العلم وشربوا السقا والسقا اتم السقا ووضع لهم في المكان
لها وقد استظهرنا كونه ما عا طانا بتدبير المالكين على هذا لا يخرج من خلافة المعاق
المكتبة تدل على في هذا المقام كما ادعى عليها الاجماع ولا يعلم من البرية في
في المقام في هذه الصورة ثم لو قلنا بعدم كناية مطلق المراضات والرضا
ما تعرف في المعاطاة فلا يشترط في جواز بيع المهرات المستند على مطلق

من جملة أبحاثنا في الأمر هو كونه كلمة ومعنى المخرجات الأخرى هي ثلث مطلق
أو الموصى بها إما أن أدله وهو تحقيق على الوضوح فترتبة فاعلم ^{مسألة}
ومن شرط المتأخرين صدورها للدلول اللفظ بمعنى وقوعه في الخارج وهذا الشرط
عند التحقيق إلزامي شرط مثله أحدهما أن يكون اللفظ مقصودا غير مقول لم يكن
الدلول مقصودا من غير كون الدلول لذلك فيخرج عبارة المأمور والعالق والاشارة
والشاهد ما صدر لغير مقصد والصفات وثابتها أن يكون متناهيا في الوجود
لأنه مقصودا أن يثبت بمقتضى زيادة وقوع الدلول في الخارج مع عدم شيئا من
الدلول أو قصد نفيها ما إذا لم يكن الخ مقصودا أصلا في الوجود وكان لا يكون
غير متناهيا في الوجود بل يتغير من الأجزاء والاستخدام أو أن دفعه غير دلول
اللفظ مجازا أو علما وثابتها أن يقصد وقوع المعنى وتحقيقه في الخارج كما في
حسب لغير لاجت وبعيد من دلول اللفظ لكنه لا يقصد تحقيقه في الخارج وذلك بغير
الأمر الموصى من غير شيئا من الأجزاء بل يقصد صدورها وقوع الأمر
في الخارج عن طريق المنع فيكون في مقابل الحركة بل المراد من كونها مجازا عند
لاصل تحقيق ذلك الأمر في الخارج سواء كان راجعا بتحققه في الخارج أم لا وما
منافاة بينهما لا يلحق من المراد في ما علم أن هذا الشرط لا يقتضي نفي
مقصد العقد بل هو ما لا يتحقق بمقتضى أصلا لعدم صدق المعاصرة بينهما دلالة

فقد
السلامة في القول
والعلم في القول
مسلمة في القول

لا يؤثر الاجارة والاصحاب فيما بعد فاما ما يستعمل في الشرط وهذا صواب
الشرط الا ان يحاط على ثباته ونقوده لكونه لا من اكره او سوادا ولا من غير
ذلك فابطل في السابق لا يتحقق اصل المصلحة عند اثنين الفرق بين من جعل المصلحة
ومسند اعتبار طبع النص حيث بان شرط المبادر واصل المصلحة له المصلحة
المرضا لا بد من ترتيب واداء خلافه فيما نحن بقدم صلاحية اللفظ للمبادر وانما
مسند وهو رابط السامعين للاختيار والمردود ووجه الصدق وادائه
يكون مستقلا في التمتع ولو لم يخرج من عقد المكرة فان وقوعه ليس باداة المكرة
اختياره بل بسبب اتمام المكرة بالتمسك انشاء دليل المكرة بالتمسك مستقلا في التمتع
وبطل على اعتبار هذا العقد في ما قبل العقد مصافا الى الاجماع قوله تعالى انما
يكون بمجادة عن اذن من قولهم لا يحل لنا اذاع الامم تطبيقه وقولهم دفع اوقافنا
عن ائمة لاحداثه واستحداثها مما اكرهوا عليه وليس المرجع فيها حتى
الموافقة فتمسكوا بشهاد الامام واذن بعض الاحكام الوصفية كافي في صحيح الرضا
عن ابي الحسن في الرجل يتكلم عن ابيه خلف الطلاق والعناق وصودق ما
يملك الميراث ذلك فقال لا مال ولا اولادهم وضع ايمه اكرهوا عليه وامر بطبقوا
واما طلاق والخلف الطلاق والعناق فان لم يكن صحيحا اعتدوا من دون اكره
انها لا تزعم استنباط الامام في عدم وقوعه وقوله انما ادخلت صوابا اكرهوا

...

عنه يدل على ان المراد بالسوى ليرد في خصوص الواحدة والعتاب الاخرى هذا كله
مضافا الى الاجابة الواردة في إطلاق الكره بغير عدم الرق ثم ان الاكره على تيقنا
في كثير من المعنيين المعنى في ارتباط الشيء بالجملة في الفعل كرها بغير عيبه
في الفعل وهذا المعنى هو المتبادر عن صاحب الشافعي في تفسير قوله ان الاكره في الرق
على ما حكى عنه ما لم يفسر به الرق في الاجابة والسر هو ان المعنى هو المتبادر في
الفعل وقيل ان معناه اكره على ما نعلم من بغير بعض المعنيين على ما ذكره في الفعل
المكروه ولا يبعد ان يكون مراده لبيان العمل الخاص تحت الامر عليه الاندلاش منطلق
الجملة ولو تجوز ان التماس بانها بكونه لا يبعد اكرها في الرق والجملة لا يبعد في
اعتبار العقود والاجابة في تحقق الاكره من حيث المعنى يخرج الفعل عن استقلاله
الاعمال ويكون اعلاؤه بسبب كراه الاكره لا بادراره الشيء واختياره ثم ان تعقبا
رصوان انه عليهم اعتبروا في تحقق الاكره سر وطائفة على الاستعداد منهم اصحاب
الكره بالكره على امر في رضى الخلق ما يمانظ ان كراهه بالفتح متى ثبت ذلك الامر بشي
عليه لوضاهة وعدم ان هذا الصواب مما يتقدم على رزوه الكره على الاجابة لا
عليه لانه لو لم يكن قد مر بالمابض المراد بالقرود لمية بغيره وانما كونه الا لغيره
عليه من اجل ان الماعل واستعمل في نفس الامر من اوال وان كان هذا الشرط محققا
في تحقق سرهم الاكره بحيث لا يحقق رعايته لانه لا يتم عبره وان قيل سارح كما

في التوبة بقدر لا يتصور صدق حقيقة الاكراه وتوهم ان الحان التوبة وان
خرج المصنف عن كونه مكرها حتى صورة الحان التوبة ضرورة ان الفرض المتوهم
انما يتوهم على ترك ما اكراه عليه ترك التوبة مع الاثر خصوص ما اكراه عليه ترك
مختار في تركها بل منها لم يفرق الفرض ولا يصدق كل منهما في الاختيار فلا اكراه
وليس المصنف في الفرض صادقا في المكره عليه حتى لا يوجب تقييد الفاعل بها بل
الاكراه عنها كل لو اكراه على اصداره من حيث يقع كل منها مكرها لان الفعل المتفهم
مستطوع من المكره عليه لا يملكه ولهذا لا يوجب عليه احكام المكره عليه اجازة فلا
اذا كان معتقدا وما ذكرنا وان كان جازيا في التوبة الا ان الشارح قد ذكر في ترك
التوبة بعد عدم الحان التوبة نوجها لما ذكرنا من ظهور المصنف في الفتاوى
في ذلك وصور عليها على صورة الفرض في التوبة مع ان الفرض عنها لو كان معتبرا
لا يترتب لها في تلك الاجازة الكثيرة المحجوزة للحلف كما ذكرنا عند خوف الاكراه
ومحصل ما ذكرنا ان الفعل وان كان مختارا في الاثر لا يوجب عليه ترك
اذا الاكراه فيكون الفعل مكرها عليه حكما لا حقيقة ولا يوجب هذا التوبة لعدم
غاية العبد حيث لا يملك دفع الاثر الطلاق والعنف غيرها في غير احوال اجازة
حالة ترك مكرها عليه بوضع اثر الاكراه في كل مورد لا يتحقق الموضع كمن يحكم
بوضع اثره والتمس استعمال الاكراه في هذا المقام في غير معناه الحقيقي كما نرى في

انما يصح

ان اللفظ الذي هو جزء السبب بما يمكن التوبة فيه باوادة المصنف الاثر مكره عليه
بلا شبهة وهذا المقادير يمكن في عدم ترتب الاثر على الفعل وان كان صادرا عن
اختيار لا اختيارية بمعنى ضرورة بل لا يتحقق الاكراه في الحقيقة في اغلب الاحوال
المعقود والافتقاعات كالبيع والاحارة والطلاق والكساح وغير ذلك الا بنية
الاجازة السببية لفظ المتدبر لان اجازة حقيقة هذه الاشياء يتوقف على قصد
الاشياء وهذا المصنف لا يقبل الاكراه عليه لان المصنف على الشرع في الحقيقة
ليس الاكراه على البيع الا الاكراه على السبب الذي هو لفظ بيع الذي هو كساح
من ابقاء البيع في الخارج بحسب لفظ من بناء الفساده على العمل على ظاهر اللفظ
ففي هذا كراهية على اللفظ لشيء يكون حكم العرف لا حكم لفظه لان
موجبا الحكم بحصول التملك والافتقار فان الاكراه على ابقاء البيع غير مقصور
اذا عرفت ذلك فتقول ان الشارع رفع اثر هذا الشيء المكره عليه وتوضيح
ذلك ان حصول البيع في الخارج يتوقف على تأثير اللفظ وصلاحيته كونه جزء
للسبب بعبارة الشارع برفع اثره وعدم قابليته لحصول التملك والانتفاء
يخرج هذا اللفظ عن صلاحية كونه جزءا للبيع الاثر الذي هو المصنف لان البيع
الذي يوجب عليه الاثر في الخارج الشارع ما يكون جميع اسبابه مستندة الى الشارع
والمالك وان امدد مكرها عليه لا يوجب عليه من الاثر بل لا يتحقق البيع

وان كان من نفسه
خوف بغيره كما في
قوله

في الخارج في نظر التوبة على ما يخرج السبب والفروض ان السبب المكره عليه
لا اثر له هذا ولكن لا يخلو هذا الفرق بالذكرة من المصنف من انه لو كان الشارع
يسمى جميع اربابا صادقا في البيع يقع البيع المصروف حصول الاكراه بالسبب المصروف
لا شبهة فيكون لفظ بيع الذي انشاء لبقاء البيع هو مكره عليه كونه المصروف
بينما وانشاء اربابا يصح بيعهم حتى يقع البيع في الخارج فحينئذ البيع مع انهم
لا يقررون به وكذا اشكال في اوردوا في هذا العلم لا عدم كون ذلك سائلا في دفع
الاثر بل انما هو صدق كونه الفعل مكرها عليه لا يصدق عليه ذلك بغير اعتبار
واحد من اربابا لا يخلو الثالث الفرق بين المصنف وبين المصنف في التوبة المستوفى
بغيرها في نظر المصنف حيث يمكن للمصنف ان يملك حتى يتحقق المصنف في الاول
انهم يكونون متحققين في الموضوع في الاول والثاني وهذا يخفى في دفع الاثر في
الاول والثاني في صدور الاجازة بحسب تمام الفرق وفيه بعد تسليم الفرق
انهم الفرق انما يكون متحققا في الاول والثاني لا في بقية الصدق في
الاشكال في استعادة الفرض في اليوم في تمام اجل المادركا من ذلك في
الاجازة والعقد عقيب تمام الفرق بعد تسليم معناه لو كان في دفع
مصدقا لا وهو عدم صدق المصنف عليه بخلاف ما فيهم ولا يوجب فيهم ذلك
تبريل الرواية عليه لان وجودها الاكراه في كل من عدم حقيقة في تمام كالحق هذا

والذي

ولكن الانتفاء ان الاشياء التي يكون المكره بسببها مختارا في اجازة المكره عليه
لا يترتب على ترك الفرض المتوهم عليه على اثنين قسمين قسم يكون اجازة اسبابا لرفع الاكراه
عن اصدقه ولا يترتب على ترك ما اكراه عليه من ترك الفرض سواء علم المكره بالترك ام
يعلم مثل ما اكراه على تركه وكان متكاملا من ترك الشرع بالزوج غير المتكامل
امه خاتم على دفع ثمره وهذا التمكن في الحقيقة يتوقف على وضع الاثر في
مبدا الاكراه فورة المكره على اضراره لا يتوقف على اجازة وكذا حجت التعريف
الترك مع ان الفروض علم بعدم الفرض على الترك لو خرج من المجلس مثلا وكذا
لا يكون المكره مع علمه بالاشياء قادر على اضراره وعلى هذا لو لم يفتقر الى
الشرع بصدق اثره في تركه باوادة واختياره ولو لم يكن مكرها في الفعل لعدم
شرائط الاكراه لعدم خوف التعريف على الترك حاصل عند عدم ارتكاب ما يتحقق
من الاكراه صادقا ولكن الانتفاء عدم تحقق الخوف مع عكس من التفتيح او
الخوف على قدر معناه عدم الخوف الحق فعلا مع ان الخوف لم يلقه لا يتحقق
مع اطمئنان القلب بكونه من دفع الاكراه والحاصل ان المكره في هذا القسم من
الاكراه تمكن عن ترك الفعل ودفع تركه عن اضراره ويكون الفرض المتوهم
مصدق ولا لا يخلو وختم لا يكون المكره بالبيع قادر على دفع ترك المكره عن اضراره
ويكون الفرض المتوهم عليه مضمونا مرتب على ترك الاشياء لو علم المكره بالاشياء

فلا يكون المكروه في هذا القسم قادر على حياضه الاكراه بخلاف القسم الأول ولكنه
يتكون من عدم الحياضه الاكراه عليه بايجاد ما يثبت في الصورة واستثناءه الاكراه
على المكروه وسلبه ان العدة على الاستثناء لا يوجد في موضع الاكراه بل في
ما يثبت المكروه عليه بحيث يثبت على المكروه انه اوجده يصدق على اوجده انه
مستلزم لا اكراه عليه حقيقة ولو اوجده نفس الاكراه يصدق عليه ان اكراه
الفصل خمسة اذ ليس في الاكراه ان لا يكون مختاراً في أصل الفعل أصلاً بل
المراد ان يكون اودته في الفعل فهو الادوة شخص اخر بحيث لا يكون مستلزم
في الفعل وعنده الاشياء غير جارية لتسليم الادوة له فلهذا رتبة في الجمل
من الاشياء وكونه مكرها عليه بالنسبة للفعل اذ ما يثبت به فاما بعد رتبة
عن الكراهه ويصرف الشارع اثره لا اكراهه يرتفع اثره في الفعل ان قلت
مقتضى ما ذكرته انه لو اكره على جنس وكان تحت جميع فاسد ولو اختار العجز
لا يتحقق البيع صحيحا لكونه مكرها عليه من الاكراهه ثم قلت مقتضى
فمن فيه وبين الاكراه على الجنس لان الاكراهه لما نحن فيه يتعلق بالفعل الخاص
ليس لما يكرهه مكرها عليه في الحقيقة غاية الامر ان يكره عليه صورة فان الاكراه
لا يتعلق بأصلاً ولكنه لما اوجده الفعل الذي اكراهه عليه يكون هذا الاكراه عليه
صورة وما يجله ان المكروه عليه لما هو صورة الفعل فان رتبة ادته وهذا بخلاف

الأكراه على الحبس انما يخرج من حيث هو لا من حيث يتوقع ما لا كراه بل الاثر الموهو
للخصوصية وليس في اعاد الخصوصية تركها عليه وانما لا من نفس الحبس فلا بد لكان
الاثر لنفس الحبس لا من خلفه ^{عنه} مع ان الحبس يتحقق بغير القاسد بلا اثر فيكسب ذلك
عن عدم كون الاثر لخصوصية وهم وقابل وقد استدل على وقوع اثره في الكراهة والحقا
بما ابل على عدم جرحية ما لا يقبل الا من طبيعته ان لا يمكن تجارده عن اثره ونسبة
هذه الاثر مع حديث الوقوع والعدم والخصوص من وجه لصدق الحديث في رفع الحكم
الطبيعي مثل عدم تركها الى الاكراه بخلاف هذه الاثر حيث انما وخصوص
المعاملات وما فيها بدونه كالموالة في القاع المعامل من لاسبغ مخالفة ^{تجده}
حيث يجب ان يكون المانع مستقلا في اذنه اذ هو بوجه من غير الجهاد وتحقيق
ستد ان الاثر ليس بحيث لا يكون الانسان متكاملا من ذلك الفصل في هذه ^{هذه}
ولا يكون فيه النفس كالاخيه وهذه الدالة من ذلك انما راعا ^{عليها} ويعلم ان
نصف الاكراه في اشتغال هذه القامات وقد مضى ذكر ان المعاملات الكراهة
ولعلم ان المراد بغير النفس وكما ان التناول في الجارح ليس هو جرحية العقل ^{هذه} وكن القام
واصا به من حيث هو لا من كس ما يكره الا ان نفس المعاملات وجب عدم وقوعها
اصلا كجرح داره او كسرة الخيما او انا بل كره في غاية الكراهة بل المراد ^{استدلاله}
فلا امر واختياره ^{عنه} وينبغي ان لا يلاحظ انما يجب ان يكون اشاد صدور العقل ^{عنه}

وهذا هو معنى طبيب النفس والرضا بالفضل والاشتغال بقتل هذه الأفعال والاشتغال
بمكر هذه رغبة ولكن الفاعل بعد ملاحظة جهات الفعل واجتماع الرغبتين مثلا والاشتغال
بالمصالح العقلية بخلافه عن طبيب النفس كيف قد يتشبه بأزبال من يتوسل به
أصحاب الطرف المتقابل بإتباع الفضل وهذه الحالات ليست الخاصة بها وهل هذا
الامر كثره طبيب النفس بها بعد ملاحظة الحاجة إليها فرضا المحيرة رتبة الاثر لما
هو كون الفاعل غشاوا في فعله انشاء فعله كما انشاء تركه كما ينبغي ثم لم يذكره
في صفة كماله تحت معنى وما قد اختار الصريح كان صحيحا لما عرفت انما من الجنب لا من
الشرع وقع وهو في الحقيقة قد اقتربت عليها الرضا واما لو كان الاثر المتحدية
تحت جميعها ذلك كما ذكره على ما عرفت واما بعد او قريبه وغير ذلك من هذا على
صريحه اعلم اذا اثر انما هو الجنب في غير الجنب فيكون الجامع الموضع مرجع
صحيحا الى الرد بين اثنين فيكون في كل منهما كثر الرضا لا فرق في كون الجامع مقاصلا
وعتقا وقد ارتفع الشارع ارادة الفعل المكروه عليه اما المحض ضامن وان كانت
سواء في الالة لا اثر لها ولا يبعد ترتيب المحض في الزمان الى لا يكون في
الرد على تعلق الاكراه بالبيئة الباطنة فيراد ولو اكره على غير حركات
ولا عليه فاصبارا غير الخوف في جميعها لان الجامع غير شرع الاثر له لو كان الجامع
في الاثر الزمان لا يكون انما هو في جميعها المضاف من ان فعله في الشرع

ان لا يؤثر ذلك الخبر اصلا فيما وعد ماذا فرضنا ثابته فبكون لا يفتقر ذلك خبر
لعدم موقوفته اذ به لا يهون الاكراه على اوصافها والمثال المتقدم ليس مرفوعا ^{المرتب} ^{المرتب}
هو الاكراه على هذا المانع بل المرتفع انما هو اثر الاكراه على غير المانع ^{المرتب} ^{المرتب} وقد رقت
الاخصوية لثبوتها عليها في المثال فاصل الحكم عليه اعني الخبر ما هو غير ارتفاع الاثر
والمكون الاكراه فيكون اثره عتوقا عن المانع ليس كها عليه وبعبارة اخرى ان الاكراه
على حق او باطل على سبيل الرد ^{المرتب} ^{المرتب} والاكراه وعدم منفعة فلهذا ان اثره ليس
مرتفعا بكونه حقا او باطلا ^{المرتب} ^{المرتب} فحقا او باطلا وقع محجبا ومنه كون الاكراه عتقا
او تقيدا ^{المرتب} ^{المرتب} لا كراهه الذي يجلد اذ مع ان يكون فبكون الاكراه غير انعدام فبكون
الأكراه عليه كان لا اكراه فيه فيرتب الاثر عليه ورفع اثر الاكراه مستلزم لثبوت اثر
الأكراه عليه وبالعكس والاراد بطلان الاكراه ان لا يكون الحكم ^{المرتب} ^{المرتب} السلطنة عليه ^{المرتب} ^{المرتب}
فبكون اثره نفس الاكراه ثابتا ولا يستلزم ذلك دفع اثر الحكم عليه كما عرفت فان كان
على الخبر باعتبار حقيقة في وقوع ^{المرتب} ^{المرتب} الرفع الاثر لم يكن الاكراه مؤثرا واعتبا

[illegible]

يختص بالمتعدد وتقرير كذا ذكرنا من ان الحق باختيار المكان الجارية في حق
العدول المتعدد يكون الخلف بهذا الاختيار متمكنا من الاشكال واما الرد على
المتعدد فليس يتصور حله بل هو الخلف بحدود باعتبار الجارية في حق
سائر الافراد وهو غير المتعدد في نفس الحقيقة في غير ذلك ما فاتهم ثم انه
لو اكره شخص على فعل واحد على سبيل الكفاية لوارى كس كل واحد منهما يكون الفعل
مكرها عليه وهو غير المكره على امر على اثنين على سبيل التخيير لان الملاك في
صدق الاكره هو الجارية الفعل لا على استقلال وطيب النفس بل على السبب في نجاح
وضع شرط المكره وعدم الفعل المترتبة حصوله على فرض المكره وهذا الحق متحقق
في المقام نعم يعتبر في حق الفرد المختار صدق الاكره على عدم اقرار صاحبه
الفعل هذا ان اعتبرنا ان الفعل في صدق الاكره واما ان اعتبرنا مطلقا فيجب ان ياب
الفرد لا لا يصدق فيه كنه في المقام عدم العلم باقدام الاخر عليه فكيف كان ذلك
دوران الاكره مورد خرج الفعل عن الاستقلال وطيب النفس لا يثبت حقيقة
في المقام ولو اكره في فعل الفرد ان يقع الفعل في ذات الفرد وهو ضرورة صدق
لوضع اثر الكفاية في فعل الفرد عدم كونهما العقد الصالح من الغير متصفا
كما لا يخفى ولو اكره الغير في فعل الكفاية عن نفسه فان اكره على الجارية مع نفسه فادعى
مكرها عليه انه صحة العقد ولو اكره الغير العقد رضاء الملاك العاقل لا

ارضاء

لرضاه والموضوع ان رضا الملاك تحقق بالالا اكره عليه فلو صدق العقد
بشرطه من النقطه وصدق الحق ولو في الغير ليس المانع من ان يرضى الاطباء نفس
وهو في المقام تحقيق فالعقد الصحيح بشرطه من النقطه ليس في المالك ثبوته
واما ما يوجه من عدم سببية لفعل المكره للمانع مع كونه غير العدم بوضع اثر
الاكره فهو غير المالك الحيوان والاشياء فتدفع بعدم صلاحية ما ذكره لرفع المانع
منه ولو لم يرضى سبيل التخيير من المانع على الرضاء مع عدم صدق رضاءه ووجهه على
ما هو موضوع الكلام في المقام ان لم يرضى المانع في الاحكام الجدية في حق المانع
تحققه من هو مقرر منه فلا مانع من ثبوت العقد كما سنوضح في القواعد واما ما قيل
ولو اكره على عقد واحد وادعى عن اكره ثم قبضه الرضاء هو من ذلك العقد كما
بالقولان والاقوى هو الاول وهذا هو المانع في بيع المتاجر على ما حكى عنهم من
انهم قالوا بوجوب عقد المكره لوجه الرضاء والدليل على ذلك ان العقد ان اهل
حسب جميع شرائطه فيشملهم اذ لم يرضى له في الرضاء بالعقد اذ جاز ان يرضى
موضوع الدليل بالاولى الجارية رضاء على عدم جلية في السلم الذي طيب نفس وغرض ذلك
بما اذا كان العاقل رضاء صاعدا العقد فيكون موضوع الاكره رضاء هو العقد
لان العاقل طيب النفس مضمون العقد متحقق بما نحن فيه على ما هو موضوع واما ان كان
العقد مضمون في السلم المتضمن فلا دليل على اعتبار رضاء من يادى في العقد وهو شرط الطيب

في جواز المقتضى وهذا يدل ان العقد الذي لا يكون العاقل طيب النفس حقيقة في المقام
الوفاء واما ان قيل ان طيب النفس هو فلا يوجب اعتباره في صحة العقد موضوع الصدق
المتعدد في جواز من طيب نفس على ما يرضى عن كراهه وذلك لان العقد في حق العقد
وهو صادق مع الاكره انما يجوز ان يكونا ما كان رضاءا بالمهاض الف
وقت عليه ويخرج سلا ولا يصح سببها حشد هذا اما ان المصلحة صالحة
استراجه عدم كون عقد الفعول عقدا حقيقة مع ان الاقره من مثل كالاخيه وقد روي
انفاء العقد في المقام فخرج العقد عن قابلية المانع من ذلك ولكن التوجه في
لما عرضت سابقا من ان سبب اعتبار العقد من سبب اعتبار الكلام رضاء
المصلحة من الرضاء عن هذا المسئلة وبصرف المكره فاصلا للانشاء العقد
لكن لا عن طيب النفس بل عن التوجه المذكور في ان العقد في الرضاء يخرج المسئلة
عما نحن فيه ويحل في المسئلة السابقة على الدليل لما قد فيه فاصلا للانشاء
مدلوله فمن خرج عنه عند هذا حاله المحذور بخلافه بما نحن فيه حيث ان العاقل فيه
شعرا فاصلا عند ادول الكلام ولكنه لا من طيب النفس بل من رضاء المانع من المانع
في عدم تحقق الطيب ويحل في ما به حقيقه العيوبات وقد يشك في ذلك
من ان الادعوى جارية في ان الرضاء على اعتبار كون العقد من الرضاء
بالسبب المتصور لوال الرضاء حكم الاكره واما الجارية على الالة فغيره لالة الالة

الاعتبار

على اعتبار وقوع العقد في الرضاء المعتبر من المانع والموضوع الوصف والاعتبار
لان الاستثناء منقطع في غير ذلك لا يستلزم ان يكون كونه يكون مناهيا كونه المانع
انما كانت جارية في سبب من رضاء في رضاء الوفاء وبما قد اقره في العقد ان يكون
مستدبره او الاموال او الجارية واما ما يوجه من وصف في القول به مستدبره
الوصف مورد الغالب كذا في ما بينكم التي في عقد كونه كونه الرضاء جارية
خبره على هذا عدم دلالة على المصلحة الا ان يكون جارية في الرضاء في المقام
نعم يمكن ان يرد في حصر الجارية في الجارية من الالة كونه في تمام العقد ولكن
ورد الوصف مورد الغالب في منع من الاستدلال بها بسبب رضاء رضاء في رضاء
لذلك في جميع القبول انما هو واجب التوجه في الرضاء في الاستدلال في رضاء
الرضخ في الجارية اما اولها في الرضاء في الرضاء في الرضاء في الرضاء في الرضاء
المكره والراي في الحكم بوقوع عقد رضاءه واجب الى ان لم يرضى ذلك
وهذا حق لا عليه فوضح ان الرواية تدل على ان العقد الصادر عن اكره لا يكون
المكره ملما على الجارية على اعتباره ولكن لم يرضى بالانشاء هذا العقد الا ان
ولسوا الاكره رضاءا بنقل العقد في رضاء في الرضاء في الرضاء في الرضاء في الرضاء
فاكره جارية في الاختيار في الاخر بحيث لا يرضى في رضاء في رضاء في رضاء
لا يملك من يرضى في رضاء في رضاء في رضاء في رضاء في رضاء في رضاء في رضاء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "والله اعلم" (God knows best) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (Prayer and peace be upon the one after whom no prophet comes).

نومبر

الشيخ

[illegible]

فأشار إلى بعض
منهم باسم

مجلس

والله اعلم بالصواب فان الظاهر من كلامه انه قد علم ان هذا هو الحق
فما لم يذكره في كلامه هو الذي لم يعلمه من غير ان يكون له علم به

به ويقتضيه العقل ويستدل عليه بعدم وجود الوفاء للعقد وقوله ان الايمان يكون
عن قاصر ولا حول ولا قوة الا على وجه نفسه وما لا يدان علم المولى صلاح العقد وكونه
اقرارا ودعوى عروة المادى لا يخفى ان هذا الاستدلال بهم وجوب الوفاء بالوفاة
كناية الوفاء انما هو الظاهر ليس المراد ان يجرى الوفاء على كل احد بل هو من اركان
الواقع من كل شخص حتى يتبين ان مقتضى ذلك وجوبه على كل احد وهو العقد الصادر
ومن جعلهم من المالك بغير الوفاء عليه لان العلوم من خصيصه هو العقد الصادر لا على
نفسه واما القدران لانهما فيتم العلم بالاراء بالوفاة اما متى يتعلق على من يشترط الوفاء
ويجب على وفاءه الا ان يفيها العقد والاشارة الى البيع مثلا ولا بد ان لا يقر بالاشارة
وفاء حصص من المالك واما ترتيب عدها انما في الملكية فاعاين من اركان الملكية البيعية
عن صفاء المالك لانها والعقد وذلك العوارض تحقق وانما صفات يثبت الشيء بغير
من المالك لان الاخر فليس الوفاء الا من العقد او من العقد بالوفاة لئلا يفسد ذلك
الامر انما يتعلق بالمالك وتحقق ان كان المراد بالعقد كونه من كل احد متعلق بالوفاة
لغناه انما يجب على المالك الوفاء بكل عقد يتحقق بالوفاة كما انما قد مر من ادعى في
المطوية لغير ما في اثارنا في الباب فخص ذلك لعدم ما دلالة العيب الا يكون المالك
راضيا بالعقد علمه وبقى الباقي وما نحن فيه من ان الموصى يفتقر رضاه وكل لا يخفى
المعتمد على القدران ولا خلاف ان الية في المالك ساء انما هو العلم على كل شخص كونه من المالك

المؤيد

المتأخر شرطاً كما في بقية الأسباب الربعية مثل عمل الجرح بعد الجرح المستحاضة الصلة
وجرح من الظاهر الطاهرة من الفساد لأن مكان تحققه قد ساقى الموقوف
والربعية إذا الحكم بالانتفاع بعد من الموقوف على غير الموقوفية مثل التمسك
والشرط والواجب لعل في انتفاع الحق للشرط لم يفتق شرط حكمه على سواه الشرط
عقباً أو شرطاً والآخر أن لا يكون شرطاً صحيحاً ضرورة تحقق الشرط بوجه
وهذا هو الموقوف من هذه الدعوى بخلافه أن يقال أن انتفاع الشرط لا يمنع من انتفاع
لأن انتفاع الشرط غير انتفاع الموقوف ومن ليس ضاراً إذا عرفت ذلك لعل أن جمع
ما ورد مما يوجب كونه من هذا القبيل لا يوجب أن يكون الموقوف فيه بعد استئصال الفضل
أن يقال أن المتأخر شرطاً لا شرطاً متأخراً وهذا الوصف وإن كان أمراً اعتبارياً متبرعاً
الآن لا يحظر الوعد كالموقوفية والخصية ويجوزها من الأضام والامور ذات الأثر
وطاها وأحكام يمكن أن يكون شيئاً منها سبباً لشرطاً اعتبارياً لغيره وفضل
هذا ما لم ينشأ من شرطه بخلافه من شرطه فيكون مراداً له كمال الإحصاء بغيره
وأيضا المورث اعتباراً بكونه لوجه الملكية وغير ذلك يكون فيها جعل المتأخر شرطاً
معيلاً ليجعل انتفاع الشرط ولا يكتفى به في غير ذلك فكون هذا الوصف المتبرع
المعذور بالشرط الذي هو بغيره أم اعتباراً بغيره وعلى هذا إطلاق الشرط في المتأخر
لا وصف المتأخر مساحته من شرطه لغيره بل بغيره يمكن أن يكون شرطاً في الأشياء المتأخرة

أي رجم

الشرط

المتأخر شرطاً كما في بقية الأسباب الربعية مثل عمل الجرح بعد الجرح المستحاضة الصلة
وجرح من الظاهر الطاهرة من الفساد لأن مكان تحققه قد ساقى الموقوف
والربعية إذا الحكم بالانتفاع بعد من الموقوف على غير الموقوفية مثل التمسك
والشرط والواجب لعل في انتفاع الحق للشرط لم يفتق شرط حكمه على سواه الشرط
عقباً أو شرطاً والآخر أن لا يكون شرطاً صحيحاً ضرورة تحقق الشرط بوجه
وهذا هو الموقوف من هذه الدعوى بخلافه أن يقال أن انتفاع الشرط لا يمنع من انتفاع
لأن انتفاع الشرط غير انتفاع الموقوف ومن ليس ضاراً إذا عرفت ذلك لعل أن جمع
ما ورد مما يوجب كونه من هذا القبيل لا يوجب أن يكون الموقوف فيه بعد استئصال الفضل
أن يقال أن المتأخر شرطاً لا شرطاً متأخراً وهذا الوصف وإن كان أمراً اعتبارياً متبرعاً
الآن لا يحظر الوعد كالموقوفية والخصية ويجوزها من الأضام والامور ذات الأثر
وطاها وأحكام يمكن أن يكون شيئاً منها سبباً لشرطاً اعتبارياً لغيره وفضل
هذا ما لم ينشأ من شرطه بخلافه من شرطه فيكون مراداً له كمال الإحصاء بغيره
وأيضا المورث اعتباراً بكونه لوجه الملكية وغير ذلك يكون فيها جعل المتأخر شرطاً
معيلاً ليجعل انتفاع الشرط ولا يكتفى به في غير ذلك فكون هذا الوصف المتبرع
المعذور بالشرط الذي هو بغيره أم اعتباراً بغيره وعلى هذا إطلاق الشرط في المتأخر
لا وصف المتأخر مساحته من شرطه لغيره بل بغيره يمكن أن يكون شرطاً في الأشياء المتأخرة

لكن من غير حيلته الرمان بل اعتباراً بالقاء هذه الخصية ويورد على هذا التبرع أن
الرضا المقتضى لهذا الاعتبار ليس صالحاً في الآثار الأربعة وهو وجوده في ظرف وجوده
وبعبارة أوضح أن اعتباراً بالقاء هذه الخصية الرمان وعدم حيلته في الآثار الأربعة
الموجود من الرمان حيلته حيلته الرمان مع ما هو متقدم عليه في الآثار الأربعة
فبعد كونه لا والآخر قد يتبع جميع العلومات على أصلها الباطنية إلى الأخرية الرمان
لا عليها كالأخرية وإنما إن يقال إن الصلوة على جميع قسم لا يقرن بالرضا
ونفسه يقرن به في الحجة والاعتناء الذي لا يقرن به أصلاً ولا حيلته الرمان بل حيلته
للتحقيق دليل الوفاء بأداء الطيبة جزء الموقوف لا يقرن العقد قبل تحققه بل لا يجل
أقرن هذا القسم وقد استوفى في ظرف ما على حد سواء مع قطع النظر عن الطيبة
موجباً كونه في الواقع كونه إذ أن الجائز أن يكون لكل من القسمين خصوصية فلا
لا يعللها الأعلام القسمين صارت خصوصية هذا القسم سبباً للحكم بوجوب الوفاء
وليس الأخرية خصوصية وهذا التبرع متصفاً إلى كونه يميناً أو صلوة أو غيره
اليمين كونه مثل الميثاق في كل العقد لا خصوصية بغيره كونه الميثاق
عنه فأنهم داموا لئلا لا يقرن بغيره بغيره ما يتبعه في الميثاق لا يقرن
الإبارة وإن كانت رضى يجوز العقد لأن يمينه العقد ليس هو العقد
من حيث يقرن بغيره الإبارة واليمين كونه مثل الميثاق بكونه في ذلك الحال هو

لكن من غير حيلته الرمان بل اعتباراً بالقاء هذه الخصية ويورد على هذا التبرع أن
الرضا المقتضى لهذا الاعتبار ليس صالحاً في الآثار الأربعة وهو وجوده في ظرف وجوده
وبعبارة أوضح أن اعتباراً بالقاء هذه الخصية الرمان وعدم حيلته في الآثار الأربعة
الموجود من الرمان حيلته حيلته الرمان مع ما هو متقدم عليه في الآثار الأربعة
فبعد كونه لا والآخر قد يتبع جميع العلومات على أصلها الباطنية إلى الأخرية الرمان
لا عليها كالأخرية وإنما إن يقال إن الصلوة على جميع قسم لا يقرن بالرضا
ونفسه يقرن به في الحجة والاعتناء الذي لا يقرن به أصلاً ولا حيلته الرمان بل حيلته
للتحقيق دليل الوفاء بأداء الطيبة جزء الموقوف لا يقرن العقد قبل تحققه بل لا يجل
أقرن هذا القسم وقد استوفى في ظرف ما على حد سواء مع قطع النظر عن الطيبة
موجباً كونه في الواقع كونه إذ أن الجائز أن يكون لكل من القسمين خصوصية فلا
لا يعللها الأعلام القسمين صارت خصوصية هذا القسم سبباً للحكم بوجوب الوفاء
وليس الأخرية خصوصية وهذا التبرع متصفاً إلى كونه يميناً أو صلوة أو غيره
اليمين كونه مثل الميثاق في كل العقد لا خصوصية بغيره كونه الميثاق
عنه فأنهم داموا لئلا لا يقرن بغيره بغيره ما يتبعه في الميثاق لا يقرن
الإبارة وإن كانت رضى يجوز العقد لأن يمينه العقد ليس هو العقد
من حيث يقرن بغيره الإبارة واليمين كونه مثل الميثاق بكونه في ذلك الحال هو

ما تقدم من غير حيلته الرمان بل اعتباراً بالقاء هذه الخصية ويورد على هذا التبرع أن
الرضا المقتضى لهذا الاعتبار ليس صالحاً في الآثار الأربعة وهو وجوده في ظرف وجوده
وبعبارة أوضح أن اعتباراً بالقاء هذه الخصية الرمان وعدم حيلته في الآثار الأربعة
الموجود من الرمان حيلته حيلته الرمان مع ما هو متقدم عليه في الآثار الأربعة
فبعد كونه لا والآخر قد يتبع جميع العلومات على أصلها الباطنية إلى الأخرية الرمان
لا عليها كالأخرية وإنما إن يقال إن الصلوة على جميع قسم لا يقرن بالرضا
ونفسه يقرن به في الحجة والاعتناء الذي لا يقرن به أصلاً ولا حيلته الرمان بل حيلته
للتحقيق دليل الوفاء بأداء الطيبة جزء الموقوف لا يقرن العقد قبل تحققه بل لا يجل
أقرن هذا القسم وقد استوفى في ظرف ما على حد سواء مع قطع النظر عن الطيبة
موجباً كونه في الواقع كونه إذ أن الجائز أن يكون لكل من القسمين خصوصية فلا
لا يعللها الأعلام القسمين صارت خصوصية هذا القسم سبباً للحكم بوجوب الوفاء
وليس الأخرية خصوصية وهذا التبرع متصفاً إلى كونه يميناً أو صلوة أو غيره
اليمين كونه مثل الميثاق في كل العقد لا خصوصية بغيره كونه الميثاق
عنه فأنهم داموا لئلا لا يقرن بغيره بغيره ما يتبعه في الميثاق لا يقرن
الإبارة وإن كانت رضى يجوز العقد لأن يمينه العقد ليس هو العقد
من حيث يقرن بغيره الإبارة واليمين كونه مثل الميثاق بكونه في ذلك الحال هو

كما ذكرت وان الدليل على عموم اوقاف العتق دل على انشاء الشارع لها على
طبق منقها العرفي في جعل العتق جازيا ما قد انما من زمان وقوله لكن يقول ان هذا
على حقيقة غير مقبولة لان العتق الموجود على صفة عدم التمسك بجعل الحق في العتق
لا يستلزم اخرج الشيء على عارض عليه فاول الدليل الشرعي على انشاء الاجازة على
هذا الوجه العرفي المقبول من زمان من زمان لان انشاء الادلة معاملة العتق لا
معاملة العتق الواقع في زمان حيث ترتب لا تارة للمكس فالا حاز للمالك حكما ما
نما والمجس بعد العتق الى المشتري وان كان اصل المالك قبل الاجازة المالك
السا في ملكه والحاصل انما يامل بعد الاجازة معاملة العتق الواقع في زمان من زمان
الا ما لمكن الامداد وهذا اصل جقيق في حكم الكس في بعض جهات انما في ذلك
الاضاف ان يصير العتق موقوف وان كان مرفوعا عن الزمان ولا يكون الزمان
في موقوف العتق الا ان من خصوصية الانشاء ولو ادركه كما اعرف في البيع قد انما من
مردبات وجوده ولا يسلط الاجازة انما يتحقق عند العتق الخاص الذي من جهة
الزمان المانع وليس له من مطلق المانع الزمان وجود استمراره فيهم الاجازة
فوضوح ان العتق لا ينافي الا في وجهه لاجازة هذا الزمان نعم لا اثر مستمر وهو للملك في
صدقه في الاثر المتبقي وهذا انشاء العتق ليس الا الوفاء بالنقل الخاص الذي
انشأ في الاثر الذي لا يدرجها في غير هذا الامر اعتبار عدم كون الزمان الا في ظاهره
غير مبرر

في هذا الموضع قد اوردنا
في هذا الموضع قد اوردنا
في هذا الموضع قد اوردنا
في هذا الموضع قد اوردنا

غير موجب لصيرورته محيطا كما لا يخفى فالاجازة انما انشئت على ما وضع وهو
الحقيق في الزمان المانع ويؤيد ذلك اذ واجبا وجدانا انما في المشتري ان
وصية نقل الملك الصادر من يد شئ من هذا المهيمن على ذلك اجازة
نقل الصادر من يد فضولا في السنة انما في حيلولة ان وصية ما فعله من زمان
صدر العتق من زمان ذلك انشاء العتق في نظر العرفي لبقاء الوفاء في
ما ذكرنا ان الاجازة انما يتحقق عند العتق الخاص ويصير العتق الخاص لاجازة
عتق المالك والحاصل ان من الاجازة يتحقق منها العتق هو الرضا بما
انما العتق الخاص الواقع في الامر فيصير هذا العتق الخاص الصادر في الامر
المخير من جهة اجازة لاجل الاجازة وحصول اولى الدليل انما في الوفاء بذلك
العتق من جهة وجوب العمل بعتقه ومنه العتق وتعرف ان موقوف الاجازة
وموقوفها هو انشاء العتق المانع من زمان صدقه ويذكر ما في قوله ايراد
ان لا ذكره فلا يخرج من الزمان كلف الحكم الذي ذكره كذا ذكره في بعض
لذلك انما انما في صدقه من المتعلق بالقبول في الفرق بين القبول والاعطاء
بيان ذلك ان القبول ليس مجرد انشاء الاجازة بل هو شئ علة انشاء الملك
الاجازة شئ علة انشاء التملك انما الاجازة شئ علة انشاء التملك وكيف
لا وندرس انما ان القبول في العتق من ان القبول لكان انشاء العتق لاجازة

الان يكون الاجازة صدقه تمام العتق لا يفتقر الى هذا القول في الاجازة فانما
على عتق تمام شئ علة الاجازة والقبول في فرق انما في الزمان بان العتق لا يفتقر
في وقوع الاثر من جهة انما في ذلك وجود العتق بالقبول لان القبول في العتق شئ
على الانشاء ولا يتحقق في هذا النقل الاجازة في ارضه ترتب من جهة الاجازة
عدم تحقق الاثر قبل تمام مدة الموقوف والموقوف ان انشاء الذي في العتق لا
العتق الا من انشاء في لفظه صلت البيع غير ان العتق في هذا يتحقق ووقع انشاء
من جهة على هذا القول لان من البيع معلوم ان ذلك ليس جازيا عن وقوع الشرط
حين تحقق البيع كما لا يخفى ويحصل ما ذكرنا ان العتق من جهة الاجازة في قوله كذا
نما شئ علة انشاء اجازة اصل والاخر في قول المانع بعينه هذا من جهة
شئ علة انشاء عتق المالك ونقل المشتري في الاجازة ان انشاء انسان شئ علة
ونملك عوضا من البيع فطفلا وكذا في المشتري في ارضه ترتب من جهة انشاء التملك
ونقل الش عوضا لكان ان الاجازة يتحقق ووقع النقل من جهة كذا في قوله
ووقع المالك من جهة الموقوف ان المكس من انما تمام العتق وتمامه انما في
حين انشاء القبول في الزمان بان القبول في الرضا بالاجازة سلك مقتضى
الاجازة في الفضول انما في تحقق بعد تمام العتق في كسبه وهو لم يمت الا رضا
بما وقع في الموقوف من جهة القبول في الانشاء حيث لا يتصور سوى هذا

في هذا الموضع قد اوردنا

في هذا الموضع قد اوردنا

في هذا الموضع قد اوردنا

في هذا الموضع قد اوردنا

فالانذار بدول العبد في الماضى اعني تحقق المكلف فيه وان لم يكن هكذا الا ان ترتب
 انما المكلف العترة في ذوات الامارة مثل استيلاء المغفرة واخر المولود مع حرمه
 المقت على احوال فلو اصاب هذا العبد بالنسبة الى الزمان فانه هو ترتيبنا والمقت
 فيه كما سدر الاكل في المستقبل ترتيبنا انما ذلك في حكمه بعد الاكل في
 المستقبل ترتيبنا لا ما وجدته والافرام تحفظه احوالهم على ذلك استحال
 في معناه الحقيقة والحاق الاستحالة في الجامع بينها مثل ان يقال لا يجوز رفع المومن
 العترة الواقع وان وقع به ظاهرا من احواله ولو كان لا يخفى في هذا كونه ذلك
 دليلا لكشف الحكم هذا ان لم نقل بكون ذلك بالنسبة الى الزمان الماضى وفاقية
 واما انما يصدر عليه كونه ذلك وفاقية هذا العقد كما ان ليس يصيد
 او قلنا بان ذلك عترة في الزمان فتكون الوفاء ذات مراتب في الامور كذا
 مولا على فلا شك ان يكون هذا المعنى سائرا كونه دليلا على صحة القول بكون
 الاحادة فانه حكم الكشف في التمسح كالكشف الحكم لا يخفى فذكر في
 وما بين حال ادخل على وجوب الوفاء بالقبول من كنية محموله لهذا العقد بعد
 صيرورته عند العجز اذا اخرج داره لم يلاحظ اكل الوفاء حقيقة
 من اول زمان صدوره بناء على صدق الوفاء على القول المذكور من ان يقال
 ان هذا القول من العترة خارج عن العموم راسا فتكون بالنسبة اليه محصيا

والمرتبة

والمرتبة عليه حكم بعدم اكل الوفاء به والمرتبة عليه حكم بعدم اكل الوفاء به
 الدليل على هذا انه يجب الوفاء بكل عقد الا هذا القول الذي لا يمكن الوفاء به وبين
 ان يقال انما يشمل هذا العقد بغيره ولكنه يقتضي بالنسبة الى العقد الممكن
 هذا العقد وان لم يكن الوفاء به حيا بالنسبة الى الزمان الماضى ولكنه بالنسبة الى
 المستقبل يمكن فشمله بالنسبة اليه فغناه حيا بالنسبة الى الزمان الماضى ولكنه
 بالنسبة الى المستقبل يمكن فشمله بالنسبة اليه فغناه حيا بالنسبة الى الزمان الماضى
 بقدر الاكراه فلا يمكن الوفاء به خارج عن بدوله وبين ان يقال انما يجب الوفاء
 بكل عقد بكل مقدار ممكن من الوفاء ويقال ان ما ذكره من مرتبة من الوفاء يقال
 ان ما ذكره من مرتبة من الوفاء وان لم يكن حقيقة ولكنه حكم الوفاء الحقيقة بعد
 عرفت ان هذه الاحكام كلها على فرض عدم الانذار بكون ذلك وفاقية
 حقيقة والافلاشية في كون الاحكام لا يجوز تعيين انما ان المعنى من ذلك
 الاحكام لا احد الاخرين ولا يشهد ولا يشهد ولا خلاف في قبول الامة
 لهذا العقد بعد صيرورته عقدا للغير بناء على صحة القول فانه وان وقع
 خلاف في صحة حكمه بعد الانذار بالصححة لا كلام في شمولها للمرضى
 فالعام هو الغرض عن صحة بل لا ريب في الاحكام الاولى واما الاحكام الاخرى فلا
 يسد دعوى كونها الثاني منها ارجح بحسب المقام المرتبة لكان دعوى الثانية

وسواء كان عدم جواز دفع اليد عما اقره الانسان على نفسه وانما يجب العمل بها
 متفق الرأى بينهما ان كان الرأى بل وانه فعل هذا بل على انه لو لم يكن فاما الوفاء
 والاخر فانه قاله فلا يقل من ان يقره بالموافاة والامانة المكلف بالنسبة الى الزمان
 الماضى بعد الاجازة لا بد من ترتيبنا لا امارا المكلف والافرام بها وفي المستقبل
 بوضوئهم متفقاه وهذا في ككشف الحكم فحصل ما ذكرنا ان الاخر يجب
 المتاهم المرتبة ومذبات العيوب هو ككشف الحكم ثم نقل الى ككشف الحقيقة
 ان يكون الرضا شرطنا سائرا في المستقبل فانه يدل على ما اخبرناه انه ككشف
 الحكم متافا الى ما ذكرنا بعض الاحكام الخاصة الواردة في بعض الموارد المتأخر
 ترتيبنا للملأنا في وقوع العترة بعد ابطال ككشف الحقيقة بتمسح جعلها
 عليها لا يخفى منها صحيح من حيث يتبين من ان علاج فوائد دلل بحسب العترة
 وان يصير بها الاجازة عترة وبعد الاجازة لا بد من فعل الوفاء وهذا لا يتم الا
 ككشف لان الاجازة على القول بانها شرط لكان لا يولد ضرورة حصول التمسك بها
 في السيرة الحقة للصبر من تفرغها فوضع ذلك ما بعدنا وجها حصل الولد وحلنا
 بان ذلك ما يكون لاجل عترة كونه ما في ككشف العترة باقية حتى يخرج عن عترة
 التي هو الصادرة ام لو قلنا بكون الاجازة فافضل ما اذا قلنا كونهما كاشف وانه
 يجب على الاجازة ترتيب الحكم للملأنا في ان العترة بعد الاكل فانه المشرع

حكم انفس

ح

من الأتزام بكونه غير من الاختصاص في الأموال وان حكم الشارع بالملز لا مال
صبره وحقه في الجاني بعد الإزالة ذلك حكم بموجب الخط في بصل الميسر حاله
وهذا الترجمة لا يجرى في القول بالنقل أصلا كما لا يخفى بقصر الكلام في بيان الشرع

بغيره

وبغير التبعية على مورد الأول ان الخلاف في كون الإجازة كاشفة أو نافذة ليس
منه في المعنى والعرف بل في حكمها الشرعي ففيه اثنان المجهول في هذا العقد الواقع
فصل لا وجوب الوفاء من خبره وبيان الإجازة مع قطع النظر عن صحة الإجازة وبيان
نعم منقطع بعض الأدلة المذكورة سابقا للفتنة كذا الأجوبة المنقولة عنها من الآثار
هو الأثر المأخوذ من جدها في دفع تبعية صحتها حيث قالوا في الاستدلال بان الإجازة
نقل على الرضا عقيب العقد وهو المليك من غير دفعه وكراره بان الرضا ليس
ما جرد في معناه الإيجاب البتة والالتزام في هذا الإجازة لغيره
الناشئ من وجوبه فيها هذا بكونه لأصل في صحتها مدرك لهذا القول
بعضه ذلك لا بد وهذا الخلاف ما هو في الحكم الشرعي انما يستلزم هذا العقد على خطه

الحق

اعتبار رضاء المالك واوله وجوب الوفاء بالعقد وغيرها من الأدلة والآثار
انها لو جرت بغير العقد من غير دفعه او من غير تحقق الرضا او ان يترتب على
العقد تحقيق الأدلة على تحقق الرضا فلو قصد الحجر الامضاء من غير الرضا
على القول بالكتبة أو الامضاء من غير الإجازة على القول بالكتبة أو الامضاء
من غير العقد على القول بالنقل في حقها انما يستلزم في أثر العقد على وقوعها
لا مطلقا انما يترتب على تحققها اذ بها يمكن الالتزام بما يترتب عليه وفيها
على بعض المقارن بين بناء على القول بالسداد فيهم وفيها على كل من المتعديين
وحيث انما وصفت الصورة الأولى فلا ينافيها المصداق لبعض هذه فبكون كالمصداق
المسحوق هذا نظر بعض المتعديين في الأثران واما الحكم في أثر الإجازة في هذا العقد
فما خرج عما في صدره ووجه التساوي ان هذا العقد لا يصلح الا لثابتين من
وقوعه فيهم الناشئ في الزمان الأول وثانيه في الاثر مستلزم للافتقار كالمورد
من اثره وليس العقدان في حاله الثاني من غير الإجازة بل يحتاج الى عقد جديد
وبعبارة الأولى المتعدي عليه غير صا وان الرضا صا الحجر غير متعدي عليه
الصحة في الثاني ان الحكم الشرعي في وجوب الوفاء يتبع موضوعه بحسب الظاهر
واذا اتفق الموضوع على الصحة والأثران بالآثار من غير العقد فيكون الوفاء كالمورد
الحال المذكور حيث يظهر من ان الأثران بالنقل لعدم اعتبار ان هذا في موضوع

والإجازة في أثر الإجازة من غير دفعه وليس من آثار العقد في زمان وقوعه
فلو اعتبره وصرح به يجب بكونه قد اقتضاه ما يترتب من غير دفعه كذا
وجه السداد في استناع عقد الميسر في الميسر في آثار الإجازة التي هي
لنا في العقد في ما يترتب من غير دفعه مستلزم في الكلام في بيان ذلك
الثالث ان العلم انما يتحقق الإجازة بالبعد الصريح كذا في تحقيق
بالكتبة والامضاء والرضا المصداق المعطاة كالمورد في المسحوق كونه مسحا
لا يترتب من الصداق كالتبعية فلا ينافي في مطلق الرضا فبكونه كالمورد
ان تنقضي قولنا انما يتبع لولا انه على وجهه عليه البيع وانما منقضا الى ادلة
الطلب صحة البيع العوض او لزوم بعد انقضاء رضاء المالك وقد سبق انما
عدم اعتبار سداد الطلب وبقوله العقد كالمورد في تحقيقه لم يرد انما في العقد
هذا بالنسبة الى أصل الحال واما مدله وجوب الوفاء بالعقد فبكونه في هذا
العقد بحيث يكون ذلك العقد بعد الرضا برحما لازم الوفاء بسبب ذلك
فلا يخفى عن نايل لما عرفت سابقا من ان العلم من الآثار والله اعلم بكونه خطا
للأثر في الأموال وجوبه على كالمورد في العقد والأثر المأخوذ من لا وجوب
على عقد وقع في المثل من غير شخص كان وكذا خرج من عدم المهور المأخوذ من
منقضى ادله الطهارة في قولنا وفي البذل وفي الوعد وغيره لا بد من

كس الطهارة

بحسب الحق بغيره وكذا في ذلك وادون بغيره لا يمكن ان يترتب في خطه
وهذا المهور القاسم بين الحكم وموضوعه كالمورد في هذا فبكونه كالمورد
لوجوب الوفاء بعد كونه رضاء في العقد بكونه قد اقتضاه في هذا من قبل
ادون بغيره وانما لا يترتب من الرضا من العقد من دون مظهر لا يخفى عن نايل
حالات في الوفاء بغيره او بغيره بان العقد انما يترتب من غير العقد وهذا وقد ذكر
نايل كالمورد في مطلق الرضا في الإجازة بل وبلا عليها ما ذكره بعضهم من ان يترتب في الإجازة
المورد في العقد الواقع عليها فبكونه كالمورد في العقد في بعض الآثار في بعض الموارد
الدالة على كون سكوت الرضا انما يكون سكوت اكبر اسما للعقد فيستفاد
سواء يستند اليها وكما كان يمكن لما تقرر فيها بان الكلام في كفاية الرضا من حيث
هو سواء دل على كفاية العقد او بغيره بالسداد بغيره وبين اسد بغيره بغيره ولو
حالية بحسب عدم الأثران به وهذا الخبر لا يمنع ليل عليها كونه الرضا بغيره عليه
فقد لا يثبت الا الصحة في الوفاء بغيره الرضا بشئ ولو طار حاله وان كان هذا المورد
ما لا اشكال فيه لان راجح السكوت تحت النقل الدال على انشاء المصداق كالمورد
في الشئ وقد ذكرنا ان العلم في أثره في إجازة العقد فبكونه كالمورد في هذا فبكونه
بالعلم الصريح من غير تبعية ان يقال انما يصلح سكوت اكبر إجازة تبعية وان لم يرد

غيره من غير
معرفة في
الشيء
بأنه
غيره
من غير
معرفة

سعت بغيره من الماثل ما مرنا لها صحة العقد الثاني والأداة من دون
الشرط الأول الذي لا يشترطه ما قد مر من ذلك لا يخرج المبيع من قبلة المقتضى
أنه يشترط في الشيء الأول الأصل المحرر لما لا بد عليه من البيع فحينئذ
ما جاز وما أصح صحة الأداة وبطلان العقد الثاني كونه موقفا على صحة العقد الأول
التي لا مانع من صحة إجماعه على مخرج ما يتقدم في كل الباقي القابل لوقوع الأداة
عقبه ليس لأصل الملك المسلوب في هذه القطعة من الزمان واجازة هذا المخرج
غير ما فيه العقد الثاني وما أجازة مثل الملك الواقع من المنفعة الخاصة من
لزم الوفاء بملك العقد الثاني المرفوض فهو حريه الوفاء وإذا كانت متاخرة فلا
في صحة العقد الأول حتى يتبين على صحة العقد الثاني كما عرفت مما لا
لم يجرى الملك فان كان المبيع في يد غيره أو لا ظهر من غيره في يد غيره مع ما لا
مع المقتضى من غير من نفسه يوم التملك أو ما عيى اليوم من يوم وقوعه في يد
لهذا ولا خلاف أن المخرج موقوف في يومه مع بقائه مع التملك في يوم التملك
يوم التملك في زمان التملك على المصلحة المستدركة ولو كان قبل ذلك كانت الأداة
ورفعه بأداة التبرع عنه ثم نفسه في مال منتهى إلى الأداة المقتضى إلى يوم التملك
الرباوة ولطابقها ما شاء من غير أن يرد الأداة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى
هذا الحكم لا ينافي مع الشرط الثاني من شرائع الدين ونقيضها وما حكم المشرع به في البيع

شاه

فأما تملكه في الشيء من غير ما يتقدم في ذلك لا ينافي مع صحة العقد الثاني والأداة من دون
الشرط الأول الذي لا يشترطه ما قد مر من ذلك لا يخرج المبيع من قبلة المقتضى
أنه يشترط في الشيء الأول الأصل المحرر لما لا بد عليه من البيع فحينئذ
ما جاز وما أصح صحة الأداة وبطلان العقد الثاني كونه موقفا على صحة العقد الأول
التي لا مانع من صحة إجماعه على مخرج ما يتقدم في كل الباقي القابل لوقوع الأداة
عقبه ليس لأصل الملك المسلوب في هذه القطعة من الزمان واجازة هذا المخرج
غير ما فيه العقد الثاني وما أجازة مثل الملك الواقع من المنفعة الخاصة من
لزم الوفاء بملك العقد الثاني المرفوض فهو حريه الوفاء وإذا كانت متاخرة فلا
في صحة العقد الأول حتى يتبين على صحة العقد الثاني كما عرفت مما لا
لم يجرى الملك فان كان المبيع في يد غيره أو لا ظهر من غيره في يد غيره مع ما لا
مع المقتضى من غير من نفسه يوم التملك أو ما عيى اليوم من يوم وقوعه في يد
لهذا ولا خلاف أن المخرج موقوف في يومه مع بقائه مع التملك في يوم التملك
يوم التملك في زمان التملك على المصلحة المستدركة ولو كان قبل ذلك كانت الأداة
ورفعه بأداة التبرع عنه ثم نفسه في مال منتهى إلى الأداة المقتضى إلى يوم التملك
الرباوة ولطابقها ما شاء من غير أن يرد الأداة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى
هذا الحكم لا ينافي مع الشرط الثاني من شرائع الدين ونقيضها وما حكم المشرع به في البيع

بأنه لا يسلط المبيع على ما يتقدم في ذلك لا ينافي مع صحة العقد الثاني والأداة من دون
الشرط الأول الذي لا يشترطه ما قد مر من ذلك لا يخرج المبيع من قبلة المقتضى
أنه يشترط في الشيء الأول الأصل المحرر لما لا بد عليه من البيع فحينئذ
ما جاز وما أصح صحة الأداة وبطلان العقد الثاني كونه موقفا على صحة العقد الأول
التي لا مانع من صحة إجماعه على مخرج ما يتقدم في كل الباقي القابل لوقوع الأداة
عقبه ليس لأصل الملك المسلوب في هذه القطعة من الزمان واجازة هذا المخرج
غير ما فيه العقد الثاني وما أجازة مثل الملك الواقع من المنفعة الخاصة من
لزم الوفاء بملك العقد الثاني المرفوض فهو حريه الوفاء وإذا كانت متاخرة فلا
في صحة العقد الأول حتى يتبين على صحة العقد الثاني كما عرفت مما لا
لم يجرى الملك فان كان المبيع في يد غيره أو لا ظهر من غيره في يد غيره مع ما لا
مع المقتضى من غير من نفسه يوم التملك أو ما عيى اليوم من يوم وقوعه في يد
لهذا ولا خلاف أن المخرج موقوف في يومه مع بقائه مع التملك في يوم التملك
يوم التملك في زمان التملك على المصلحة المستدركة ولو كان قبل ذلك كانت الأداة
ورفعه بأداة التبرع عنه ثم نفسه في مال منتهى إلى الأداة المقتضى إلى يوم التملك
الرباوة ولطابقها ما شاء من غير أن يرد الأداة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى
هذا الحكم لا ينافي مع الشرط الثاني من شرائع الدين ونقيضها وما حكم المشرع به في البيع

بأنه لا يسلط المبيع على ما يتقدم في ذلك لا ينافي مع صحة العقد الثاني والأداة من دون
الشرط الأول الذي لا يشترطه ما قد مر من ذلك لا يخرج المبيع من قبلة المقتضى
أنه يشترط في الشيء الأول الأصل المحرر لما لا بد عليه من البيع فحينئذ
ما جاز وما أصح صحة الأداة وبطلان العقد الثاني كونه موقفا على صحة العقد الأول
التي لا مانع من صحة إجماعه على مخرج ما يتقدم في كل الباقي القابل لوقوع الأداة
عقبه ليس لأصل الملك المسلوب في هذه القطعة من الزمان واجازة هذا المخرج
غير ما فيه العقد الثاني وما أجازة مثل الملك الواقع من المنفعة الخاصة من
لزم الوفاء بملك العقد الثاني المرفوض فهو حريه الوفاء وإذا كانت متاخرة فلا
في صحة العقد الأول حتى يتبين على صحة العقد الثاني كما عرفت مما لا
لم يجرى الملك فان كان المبيع في يد غيره أو لا ظهر من غيره في يد غيره مع ما لا
مع المقتضى من غير من نفسه يوم التملك أو ما عيى اليوم من يوم وقوعه في يد
لهذا ولا خلاف أن المخرج موقوف في يومه مع بقائه مع التملك في يوم التملك
يوم التملك في زمان التملك على المصلحة المستدركة ولو كان قبل ذلك كانت الأداة
ورفعه بأداة التبرع عنه ثم نفسه في مال منتهى إلى الأداة المقتضى إلى يوم التملك
الرباوة ولطابقها ما شاء من غير أن يرد الأداة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى
هذا الحكم لا ينافي مع الشرط الثاني من شرائع الدين ونقيضها وما حكم المشرع به في البيع

1. The
 2. The
 3. The
 4. The
 5. The
 6. The
 7. The
 8. The
 9. The
 10. The
 11. The
 12. The
 13. The
 14. The
 15. The
 16. The
 17. The
 18. The
 19. The
 20. The
 21. The
 22. The
 23. The
 24. The
 25. The
 26. The
 27. The
 28. The
 29. The
 30. The
 31. The
 32. The
 33. The
 34. The
 35. The
 36. The
 37. The
 38. The
 39. The
 40. The
 41. The
 42. The
 43. The
 44. The
 45. The
 46. The
 47. The
 48. The
 49. The
 50. The
 51. The
 52. The
 53. The
 54. The
 55. The
 56. The
 57. The
 58. The
 59. The
 60. The
 61. The
 62. The
 63. The
 64. The
 65. The
 66. The
 67. The
 68. The
 69. The
 70. The
 71. The
 72. The
 73. The
 74. The
 75. The
 76. The
 77. The
 78. The
 79. The
 80. The
 81. The
 82. The
 83. The
 84. The
 85. The
 86. The
 87. The
 88. The
 89. The
 90. The
 91. The
 92. The
 93. The
 94. The
 95. The
 96. The
 97. The
 98. The
 99. The
 100. The

1511

12

44

والاخرى

والموجود في الموضع المذكور
من الممتلكات المذكورة
غير موجود في الموضع المذكور
موجود

مفتی

سازمان

اینجاست که حضرت زار و زار
از غم و غم و غم و غم
اینجاست که حضرت زار و زار
از غم و غم و غم و غم

بان مع الاجزاء في كل الكل ليس على سبيل الاستقلال ضرورة عدم كون
 السبع الواحد الشخص يوما عدده فالله بالوقت انما انما من امر بالوقت
 لا ان يعلق بها امر مستقل انشاء الموضوع فيها فان فرض انشاء الامر بالكل في الاول
 انشاء يعلق الامر بالاجزاء لبقاء الناشئ عن الامر بالكل ضرورة انشاء السبع
 تابع باعدادهم سبعة والحوادث عنها فان السبع موضوع في وقت واحد السبع على
 الحق المتعدد من بعد ثبوت حقيقة انشاء الامر بالكل في وقت واحد السبع
 عندهم وبارودون السبع الى ما بعد ويزيد ما بعده جريعا على هذا السبع في
 مبداه وليس ثمة عندهم عقدا جديرا وبنا مستانفا فكان ذلك حرا في
 السابق في نظهم من عندهم عند ان العقود في اول الامر في السبع واحد
 انما في هذا البناء على وقوعه هو ثابت عندهم وعلق السبع في الكلام في زمانه
 الشرع والعرف بطريقين لاسباب العقلية وثبات في كل جزء من سببها
 على سبيل الاستقلال فيكون جريا قابلا للتأثير في كل وقت في زمانه في كل
 حيث يتوقف في كل جزء قابل في السبع بوجه ما ذكرنا في السبع في كل جزء
 لاننا من جريان تامة الحق في الزمان والعقد لا يوجب سببا لان في الاشياء
 في المقام بالكل من السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل جزء
 واحتمال ان السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل جزء في كل وقت

لا يقتضي لزوم وقوعه في كل وقت
 وفي مبداه جريعا
 من ان السبع في كل وقت في كل جزء
 في كل وقت في كل جزء في كل وقت

الامر

وانما في كل جزء متعلقا فلم يقع الرأفة على اجلا فان حكمه في الزمان في بعض جهات الامر
 شرعي يخص لعدم ما دل على عدم صلح الامر بالكل في كل وقت في كل جزء في كل وقت
 انما في كل جزء متعلقا بالكل الذي هو عبارة عن الاجزاء المتعددة في كل وقت في كل جزء في كل وقت
 كل جزء منها يشهد بانها في كل جزء في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هو كمن المطلوب بمقتضى ان السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 اول في المقام ونظيره ما ليس في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 فالمراد هو متعلق السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الى كل جزء متعلقا بغيره في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 سادس في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 السبع منها هو كمن المطلوب بكون السبع جريا قابلا للتأثير في كل وقت في كل جزء في كل وقت
 مطلوب في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لاجلا لتعلقه بالكل في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هذه القيود فلا يوجب في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وسببها في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في هذه الموارد يكون السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاول فلا بد ان السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

السبع
 من السبع في كل وقت

الامران فاستقر هذا الوجه في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الجري والشرع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 واستاندا على ان السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 كلية وانما في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ان من السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 رضائهم وليس ثمة السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ويعد ذلك في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 كينونة السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 او بغيره في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بالبناء ولا يجوز في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاية فانه في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 على الطلاق وهذا في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 غير متعلق في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 كونه مطلوب في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 استقر في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

وهذا في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لولم يثبت في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ان السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هو في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 على السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الخارج على السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 متعلق في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 عند وان اردنا في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الغير في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 سببها في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 عدالة في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 من السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ورضه في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 من السبع في كل وقت في كل جزء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

فلا بد ان السبع في كل وقت

في

المعروف في كلام الشفاء اذ هي عبارة عن قول الفمرة معزوفين على ان يكونوا
للمستقبل ولا يصح ان لا يصحوا الفمرة وليسوا بالمراد من الفمرة اذ يستلزم ان يكونوا
وكان من ولا يصح هذا المستقبل وان من كابل عليه حاداً لابساً في الفمرة
انما الله هذا ولكن الانصاف ان ذلك لم يجر مجازاً حيث ان ظاهر الانصاف
ان منافع الارض انما عليكما المتقبل بآراء علمه في اجرة له ومن البين ان اخر الاية
بازاء اصلاح الارض التي هي على حال غير صحيح فيجب الحضور بخلافه وتبين اول على
ذلك كونهما اجرة بالبنية التي خرجت من المصلحة في الظاهر الوانح كما يشهد به القبح
وانما ان منع ما عانت هذا المورد للملكية من الاجارة وما شاهدها المورد في العالمين
ما في الوقت العام ملك للمسلمين كالوقت في المناظر ومنها لا يكون في صحة اجارة
من المسلمين ولا يكون في اجرة من غيرهم ان كان شرط اجرة من غيرهم في ذلك
عدم الترام انصافهم حوز الاجارة الوقت الخاص في الوقت عليهم كاجارة الخان في الفمرة
على اشخاص معينين بعضهم لوراء في الوقت صلت في ذلك والظاهر ان ملكية المنفعة
خصوصاً في الوقت الخاص في الفمرة على اشخاص معينين على الاشكال في ذلك
بمعاجلة اجارته عليهم على ذلك ولا يكون في ذلك من اجرة ملك الفمرة وقام
الا ان الظاهر ان لا ما فيه فمرة كونه اجارة في هذا المورد يملك المنفعة على
ملكاً طلقاً المتشاورين بملك اجاره ولا ما عانت منها ودعوى ان لا مقل

منهم

من شخص الى شخص في حوز الاجارة منقولة بل كيف الاصل لا اعتبار بالموجود في
المقام وانما ذكره من ان لا يصح نقلها في ذلك على ان الملكية ان يكون ذلك
للمنافع من مثل تبين المحصة وكونها مسلوقة في وجوب صرفها في جهة خاصة بارت
شخص خاص مثل الامام وانه لا حاكم في العالم ومن المعلوم ان بيع العبد المملوك في
دائماً وكلها بوجاهة غير صحيح كونهما ساطعاً من جهة خصوصاً في مثل العام
ان يملك للملكية ورفع اليد عن جازاتها غير يرضى في مثل اصلاً لعدم معقولة قطعها
نفسه بغير من كون تصرفها بملك المسلمين وكونها اجرة او بغيره في هذا المورد
كوجه اجارة وقد وصل الى كل حد كما لا يخفى وبالمثل ان كان مقصوداً للمنازل في
في كونهما ملكاً طلقاً فلم يدع احد وان كان مقصوداً المناظر في اصل الملكية في
معلق في الاثر في المسلمين بملكه بوجاهة من غير ما لا يخرج منها نظر الوقت الخاص
فما ذكره من الوانح لا يصلح كونه في ذلك لا يخفى قوله كونهما في اجرة او في
بمعاجلة اجارته من المسلمين في حوز الاجارة في البيع في الفمرة في البيع في
عن حوزة كونهما للمسلمين لان الظاهر ان لا يستلزم في بيعه وان ما عليه في اليوم
ذلك قوله بغير قول الرازي بغيره الذي في بيعه ويصنع بخرام المسلمين ما اذا كان قول
الاسانيل ببيعها الذي في بيعه بيان ما يصح من البيع باعتباره وقوله ببيع في ذلك
او ذلك مع كونه لارض من اجرة لا يصلح لان صحيح البيع في غير ان لا يبيع

المنافع لان لها مفعولاً خاصاً دون الكثرة فان من تاداً بغيره حيث شاء قوله
وفي صحيح الجليلي قوله في ملك المسلمين على ان يملك لهم وانما من كونهما في اجرة او في
في حوزها لم يكن ملكاً لهم بالتقريب ولا بديل من ذلك لا يصح البيع وقوله لا يملك
لا يصلح لان يشترط ان لا يصحها للمسلمين لظن ان من ان حوز الارض ان يكون
الارض باقية على ملك المسلمين ويكون المشتري ان كان للمبايع من الاولوية في التفرغ ليس
من ان يكون الوقت للمشتري ويكون على المخرج في البيع في حوز الاجارة
مع شرط او المخرج في حوز المبيع لان ذلك ساقط في حوز المبيع في حوز الاجارة
ظاهر في كون الرقبة ملكاً لهم ولا يملكه لغيره في حوز الاجارة فان شاء
الامر ان ياجرها في فانه لو كان الارض ملكاً للمشتري لم يكن وجه اجارة انما
الاولوية بالقرينة التي حوزت للمشتري في حوز الاجارة والاولوية للمبايع في حوز الاجارة
سقطت بالبقاء الامام الارض تحت يده ويكون دور المثل للمشتري لاجل كونه
بندلاً بآراء الاولوية التي دفعها الامام والمثل للملكية الشريفة بآراء المثل
الامام الذي عندها بغيره بالجلالة في حوز الاجارة وفي حوز الاجارة لا يملكه لغيره
الاولوية في حوز الاجارة في حوز المبيع وقوله في حوز المبيع في حوز الاجارة
انما ادخل المخرج للمسلمين على حوز المبيع في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
ان كونه للمشتري في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة

اشترطه ما وقع ولا يملك ان لا يكون لغيره في حوز الارض في حوز الاجارة
ولذلك الحق وذلك في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
دعوى الحوز في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
هو الا انما في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
يكون لكل على ظاهره لا يملك في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
منهم ولا يجوز في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
وجعل المثل على ما يبدو الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
المنافع التي جعلها الامام للمشتري في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
على عدم حوز المبيع في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
الرواية على عدم حوز المبيع في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
ويجوز في حوز المبيع في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
الارض بآراء المثل الذي حوزته وهذا يدل على ان الرقبة لا يكون ملكاً لهم لا يملك
ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره
موقوف على كون المبيع ملكاً لهم ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره
لغيره في حوز المبيع في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة
من كون حوز المبيع في حوز الارض في حوز الاجارة في حوز المبيع في حوز الاجارة

المنافع

ان يكون المراد الامم واكثره ويكون المراد من كراهة الامم بعض افرادها وهو الخبيث
السابق وليس المراد من قبل الاولى من ذلك انما يشترطها وعدم جوازها على الوتر
اشراط او اخرج من الخارج الى الارض على ان يكون له مالهم وعليه ما علم من ان
عن قوله الوتر معلوما ذكره في غير موضع من حواشي الشرح على قوله لا يباع جواز
الشراء مع اداء الخراج والجواب بقوله لا بأس مع ان رزم اداء الخراج الذي يرد
عليه الروايات المذكورة كانت كقولهم تمام الوتر المشتري ولو سألنا ان كان يبيع
ورعنا ان جعل من الفصل اخذ في الرواية على عدم جواز البيع عند ان كان المراد
من قوله يزلوها انهم يدرسون الارض في يد المشتري يزلوها بالمال الذي كان
التي سئل عن جواز اخذها في اجرة معينة والا فان حصل الاجرة سواء كان الارض
ملكاً للمشتري او للمسلم يجوز اخذها عايناً لانه ليس ببيع من المصالح امره عند ذلك
فجاء في المثل مع اشراط فبما يشترطه قوله وان جاز الربيع اقول ولا
الرواية على عدم جواز البيع سواء على النسخة التي فيها لا يشترط بالبيعة ظاهرة فان
قوله من كانت له دقة من كانت له دقة فيكون بها اداء الخراج اذ كان له دقة
في ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع
من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع
من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع
من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع

ان

التي فيها لا يشترط بالبيعة ظاهرة فان قوله من كانت له دقة من كانت له دقة فيكون بها اداء الخراج اذ كان له دقة في ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع من ان يكون له دقة من الدقة لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع لانه ليس ببيع

واحد منها كان المراد بغير شرائها على جواز شرائها الا ان عدم الفصل
ومثل رواية اخرى من سلم فربما هذه الرواية ومثل رواية اخرى من سلم
الارض من اصل الدقة قال لا بأس ان يشترى من اداء عليها او اجرة من اداء
وقد كان رسول الله من ظهر على خبر فيها اليهود خايعهم على امر من
الارض ابيهم ببيعها وبغيرها ومثل رواية اخرى من سلم قال سلمة
ارضهم اى اصل الدقة قال لا بأس ان يشترى بها يكون اذا كان من ثمن ثمن
كالقوة وقوتها ومثل رواية اخرى من سلم قال سلمة ما بعد الله عن
من ارض الخيرة قال قال له اشترها فانك من ثمنها ما كان من ثمنها ومثل رواية
خبر عن ابي عبد الله قال سلمة يقولون ان المراد من ثمن ثمن ورجل سلم
الخارج فقال اى المراد من ثمن ثمن عليه ما علم من ان كان او كان المراد
البيع وعليه ما علم من ان كان او كان المراد من ثمن ثمن عليه ما علم من ان كان او كان
بالسنة المستمرة المسلمين في جميع الاقطار المتأخرة من غير كبر والحياء على الا
فان يصيرها لا يزل على الخبيث والاولى ما سأل عن الاضارة السابقة فان يزل منها
على جواز بيعها الخراج يجوز بغير اداء من الارض من ابيهم اداء ما اداء
الاولوية التي يكون الارض في يد واما ما ذكره من جواز الشراء فواضح من سلم
وروايته في غير موضع من الاضارة السابقة والرجوع من ثمن الاضارة

ان

المسلم عدم جواز شراء وربة الارض مستقلة ويكون محل هذه الاخبار على ان
التي كانت مواناً في حال النسخ واجبا باليهود ويكون المراد من ارض خبيث التي اشتبهت
الامام لم يجوز ان يشترى قبل ان يسلم الله فيها بعض قطاعات التي كانت مواناً واعطاء
لاحياتها على ان يسطر الخراج لا يجوز للامام ان يباشر الاضارة من الخبيث المواناً
او مع الشط ولكن بعد ان قوله او علمه في التفسير لا يرد انما علمه انما سئل
بين ما قبله وما بعده فيقتضيان يكون العمل بعد الاضارة لئلا يملك ولا يملك الخبيث
المسلم ملك لا يملك غيره مادام المحبة باقية ويمكن جعلها على الارض التي ملكها الله
بالسنة ويكون المراد من ارض خبيث بعض قطاعات التي لم يمتنع غنوة واعطوا لليهود
وقد منع وجود شطلة التي خبيث بل ان كانها فقت غنوة واعطوا لليهود لليهود
في ان يهدوا الخراج ويكون جعلها على جواز الشراء بما لا يرد من المهر مادام عارية
بأقيد يكون ملكا للارض تبيناً وبين ان ذلك لا يرد من المهر مادام عارية
من ان تملك الاضارة تنفع جواز الشراء ولم ويكون جعلها على جواز الشراء لا يرد من المهر
في ان يكون له مالهم وعنده ما علم من اداء الخراج واقعة ما في من الثمن ويكون المراد من
قوله اما قوم الحق لا يجلو شيئا من الارض انما الاجبا ويكون المراد من المهر
فيما خاص من الاجبا من المهر بل يرد في شدة كرى التنازع وهذا لا يرد من المهر بل يرد
كيف كان فان ان يرجع مع تلك الاخبار لا يرد فيها وما علم من ثمن ثمن
ان الجمع لا يرد من المهر بل يرد في شدة كرى التنازع وهذا لا يرد من المهر بل يرد

الان سيد المسلمين ليس فيها ما يعلم انما من الحياة حال الفتح وبقوع عليها السبع والاربعون
فان المسلم اذا فتح ارضه ففتح غنوة مع شرط كونها للمسلمين من غير ان يملك
عليها الجميع والجميع وان المسلم يكون للفتح ما يملك الامام هو كونه فان اكثر الارض منقصة
عبد المولى وهي لا يعلم انما كانت غنوة باخذ الامام والكونه وان كانت للمسلمين
لذلك لا لاخذ الاكثرية على الامام ملك المسلمين من غير ان يكون غنوة في زمان الفتح
كون اعلاه عشرة من اهل البيت من كونه الحياة منها حال الفتح غير معلوم كونها الا
يملك المسلمين فاننا شاهدنا في الحلة وبعض القوي الاخر في غنوة يكون عونا في
الفتح كما قيل انما لا سلاسله احدها المهرت ولم يعلم من جازا بها اسمها بين
على انما من الفتح غنوة بل هو ان يكون ذلك فصول ذلك المهرت من على الفتح
بما يريد ويحذر ان يعل غنوة المهرت بكنة خلاها واما كونها من الفتح حال
الفتح كافتة ذلك على انما لو سلمت لا يكون استكشاف جازا ان لا مستقل منها لان
عدم جازا ان لا مستقل بل يمكن ان يقال انما لا استقلال في زمان الفتح
فما تباين ان يقال هل كانت معها الاثنا عشر كما ذهب اليه جرح الماهرين
واما ما صاحب الحلة في زمان المهرت من الفتح لا دليل على انما كانت غنوة في
الحياة لم يزل ان يكون بعض فلاح في زمان الفتح وانما اخذها المسلمون وجعلوها
مستورا واخا من لدن يدعى السيرة ان لم يكن بعيدا من المهرت كما انما في الفتح
زمن في انما كان قبل كانت باذن اهل البيت كما كان على بعض الاجراء لم يكن

نوار

بما لا يجمع ما فتح كان فتحا موصيا الا ان لا يدخل البلاد في البلاد والاسلام في
لولا كان ارضه ففتح غنوة مع شرط كونها للمسلمين من غير ان يملك
ما ذكره وجرد صا الامام بالفتح المهرت لا يكون في الارض للمسلمين بل المهرت
الشرط وصا الامام بصلة الفتح من غنوة المهرت في فتحها من اصل السيرة
ان الارض يمكن فتحها كما يمكن انما لا يملكها انما في مخرج الفتح السيرة
على سبب المهرت وحدها في الانبياء ان كان الفتح فيها بحيث يمكن لفتح الفتح
هذا ويمكن المهرت غير جازا الفتح قوله وقد بينا في الفتح من الفتح
انما كانها المهرت هذا وانما في الفتح المهرت ولكن على الفتح في جازا
بول على كونها موصيا في زمان الفتح ولا دليل على الفتح قوله في زمان الفتح جازا
للا انما في زمان الفتح الاول ان يكون سيرة في زمان الفتح في زمان الفتح
الثاني ان يكون داخل الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
ان يكون ثالثة السيرة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
هو الوجه الاول وكذا في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
عن بعضها لم يكن عبارة عن قوله وعلى العمل كما هو في السيرة في زمان الفتح
فالسيرة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الانما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح

الارض في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
على فتمين عامة وعامة وكل واحد منهما اما ان لا يملكها او يملكها في زمان الفتح
طاهر الامام في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
او كما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
والعامة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الامام وعامة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
صلا في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
فما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
انما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
واما ان لا يملكها في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الارض في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
وعامة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
فما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
عامة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
واما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الولى في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح

وقد بينا في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
ففتحها العامة في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
بالارض في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
على المهرت في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
يقابل في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
ان يملك في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
حق في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الحق في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
ان المهرت في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
هو الاول في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
من الدلائل في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
وانما في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الحق في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
لا يوجد في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
على في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح
الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح

الارض في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح في زمان الفتح

شارك بين اشخاص غير محصورين مع انهم محجورون عن العقوق فيها مع قطع
 النظر عن كونها شركا حيث انها ليست كباقي المحاكم المشتركة بل لها تصرف
 خاص يختلف عن تصرف غير فليس لكل منهم حصص متساوية بل هي مجموعهم العقوق
 فيه باعتبار اجتماع ادانهم على نحو خاص العقوق بل هو الى الابد والحق في الرقابة
 هذا كله في حال الحضور وبطريق الدوام واما في حال الغيبة فالطابع شيئا على ملك
 المملوكين وعدم جواز استئصال احد العقوق فيها وبغير ذلك من الاحكام الخاصة
 في حال الحضور لاستصحاب الحالة السابقة في جميعها بعض الفروع فمقتضى ادانها
 لكونها مضمرة غير قيدية بان الحضور نعم العقوق والغيبة لا يمتنع في اقل
 من غير بان الغيبة حيز حيث جاز العقوق في المالك العقوق والتفصيل ما يرد
 المحاكم الشرعية والسلطان المجازي بل قد انما لا اختلاف فيه واما في صورة الغيبة
 كل منها بالاذن فمقتضى ما يرد على كل منها بعض فروع الانصاف لانه لا وجه للتأمل
 فيما الواقع في المحاكم الشرعية بالاذن والتفصيل لان مجازي الامر يدعي العلماء
 واما امر علم من ذلك اذ يرتفع ثبوت المكون مع ان الموقوف لا يخرج بحسب كون
 له العقوق بل لا الاقامة او نائية وسواها من التسمية للعقود لاجل التماثل
 في نفسه اذ من مقتضى تغيره ان هذا حكم جواز العقوق في الارض يدين الحاكم واما في
 مسئلة انه هل يجوز للحاكم شرع في قبيل الارض من غير استدلال في مقتضى

بنكيت نفس الحاكم وسلامه انه ليس لغيره ان يحد ذلك بل لا بد من ملاحظة حاله فان
 كان من غير عقله في الخارج في صاخره وكان ضبوطا للدين ذلك والا
 فلا اوصلا لخذ من المصلحة لتقليد هذا حاله للمعز الحاكم الشرعي بالمو
 اقر الحاكم بالتبيل فالظلمة حاز العرف ويدل عليه وجهه الاول
 المستقنة الواردة في احكام فصل الأرض الخاضعة بعضها سوق بيان حاز
 التبيل السلطان بعضها موقوف بيان حكم اخر ولكن يتبادر من ان حاز
 اصل التبيل كان امره فاعلمه حيث لا يحتاج الى السؤال بل الاتصاف اليه بما
 هو بعض الاحكام التي رتب عليه بها حقيقة الخلق على اربعة في حله حسب
 قال لا بأس بان يتقبل الرجل الاتع والاهل من السلطان وغيره من اهل الخراج
 بالنصف والربع والثالث قال لا بأس به ويتقبل من اهل الله خيل اعطاه
 حيث فتح عليه الخراج بالنصف واخذ اربعة حصص السلطان العادل والارباب
 ببداية ظهوره كونه موقوف بيان حكم الاتصاف التي كانت في تلك الفرضية وهو
 يتلا به في الاراض فبين ان لا يجوز تبيل الارض لسلطان ومن العلم
 ان الكليات التي كانت في تلك الارض منقصة من الجاهل العاصي عن الامنة
 وجهها في السلطان العادل مستفهم على العرف في رمان العرف وكونها ج
 حكم على من السلطان في الخراج وهذا البعد واردة منه مستفهم

والسلطان ابو تايه ليدخله لانه عيده من امة الرضوخا في الاشارة الى ان
سبوة الميركا لا يخفى ولكن يتبين بهذا الاتصال الملائكة كثير اخذوا في
بنا حصون وادار مثل اهل اقامة المجرود على السلطان وظانوه قهرا
الصحيح ان سبيل بن الفضل عاود عياده سبعة الرجل يقتل بارج الولا
وجنة وتوسم وخارج الضل والشجر الاحام والمصانف والملاطيين
وهو لا يرى اصل هذا الكون ابا البشير وفي رواية فيرثه وبفضل
اذا علمت في ذلك شتا واسد فقامه بك فاشرة وبفضل وهذه الرواية
تجوز مناقشة الادان الانصاف استعادة المرحي منها سؤالا وجوبا فانهم
رواية البشير بن المختار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الرواية
انقباض السلطان ثم اخرجها من ارضي من اخرجها من ارضي من ارضي
لان ذلك الصف او الله بعد من السلطان قال لا يا بني ذلك لو ما كان ارضي
ولذلك الاجار وهذه الرواية الأخيرة ولو كانت سبوة لسان حكم اخر الا
ولا سيما سؤالا وجوبا على من غيرة اصل التعليل واسبابه احوال اذ اردت السلطان
ان يفي احوال اذ اردت بملاحظ كونها سؤالا وجوبا على من غيرة اصل التعليل
الا وضح ان كانت قايدي السلطين المذكور الاجمال المتامل في هذه الرواية
من سبقتها على المرحي ومما رواه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن السلطان

الحاج به والتمسناه اذ قطعنا سبيلهم اخرجوا وشربوا من بئرهم ان قنا سبيلهم
او اقل من ذلك او اكثر ولم يزلوا في الارض بعد ذلك فصل اصبحت له ذلك قالوا ان هذا
لهذا او علم لهم فلا يصحهم بذلك فله ذلك الحديث ويمكن ان يتخذ منها كتابا
باعية السلطان من الجاهل ولست اقو اتيه الا في مقام بيان جواز الاجازة والشروط
المذكورة ولا يتوقف صحتهما على ايمان المكان وجوده في صحيح من اجازة السلطان
فلا يشك بها نفوذ قبيل الحارثية واجازة ويصرف امره ان من بعد ذلك
الا مع سبيلنا ثم في هذه الاثر من خصوص الجاهل وسفها وادبها الهائش في
الوجه قبيل خيرة ودي الجاهل وراجح ان هذا الاحكام والطبر وهو لا يرى في علمه
لا يكون من هذا سبيل ايا او يكون قالوا علم من ملك شيئا واحدا ان يقر له
ما شره وتقبل منه واخذته فيها بانه ليس لسؤال منه اع حكم قبيل الفراج سبيل
عن الجاهل من جعله على السبيل نفسه قبل ان يدرك سبيله بغيره وان كان
بعد ملاحظة اسلامهم بها هذه حجة ما وقتت الاجازة بحيث يمكن ان يطلع
منها الطريق وان كانت الاضرار الواردة في هذا الباب فائنة لكن الا ان
المذكورات اظهرها لانه وكلفه جيرانه بالمشاورة فيها وسمع وقادرتها
الى بعضها وطريق النبي عنها وكذلك وان لا يجزئ بعضها في كل الا ان الاضافات
التي فيها خصوصا بعد ملاحظة فهم الا ان العلم بها يعلل ظهورها في استعادة الطريق

انما ثبت كونها للامم هذه الملكية الظاهرة المتعارفة لما احتاجت من جليله وتوفر
للشعبه وعرفها بالجمال والاعلا وتوفر البعد لاجازة كثير الدلائل على ان الارض
نقت عترة المصير مثل دوليات ارضها صوب عليها اهلها فوالهم وغير ذلك
من الارض والاربعاء من حوز القوت فيها الا ان اهلها سلكوا او كانوا وبها
فلا شبهة في ان هذا الجزر الشريف وكما ما وافق في المصير بالسيد الارواح
ملك على الملاط الصورة الظاهرة من لسانها انما لا يعلم تاريخها الا
فدرو على اهلهم وكيف كان ذلك السكان ولا تملك في انما لا يجوز لاحد ان يفرق في الارض
ملك سلكا كان او كانا لا يادروا كذا او يادروا الارض الموات التي ملكها
فقد اختلفت الامم فيها وقلنا ان الارام الا انهم ليسوا في الارض في حوزها
لستهم اوله الا انهم واما بعد ثبت الارض منهم ما نسبت اليها وهذا خلاف
الاختصاص في قوله ان ملك المسلمين هذا كله من قبيل الاستدلال بنحو
حلبة الارض في الارض اعدم وجوبه في اخرج من الارض كل ما لا يجرى في ملك
وسا وانه يورثوا اهلها ما حكم في هذه الارض تبين ان ما لا يمسك او يمسك
تمولنا وما كان لما نزلت فينا وقد ظهر ما ذكرنا في الرواية ضعف الاستدلال
هنا مع ان ورود السؤال فيها غير علم فما صنعت ما ذكر في قوله الاستدلال
هذه الرواية ما يدل على ان ما كان لهم من شعبيهم والمعرف في تلك الارض

كان لهم فوضع الصف استلزام لاثبات الدولة المطلقة التي كانت للامم بل
الماسك على ان اعتبارا واحدا لا يجوز غير ذلك لما كان وطبق الامم لاعتاد
عاده كانا ماسقا على ما جاءهلا ومنها ما ذكره ابن امير وكلمة الاستدلال
وهم في قول ما في ايديهم من حقنا فليطبع لسانها فالصفت الاستدلال بها
لان الارض التي اهلها لا يملك في ايديهم لان الارض والعقود قريبة في ايديهم
مع انهم لو سلم قولهم في الدولة وعيها من حقوق لا يملكه غيره او يملكه
من اثبات الدولة المطلقة على العيب والايام والسعة والمجانين الى ان يورثوا
ماسقا كان او عادا مع عدا من اممهم وانفسهم لان الشيء كان اولي الامر
من اممهم وانفسهم وكذا الامم عليهم السلام وكذا لا يخفى في الاستدلال بوايه
المرء الناصر كلامهم يعيشون في حقن مثلنا الا انما استدلوا بشيئا من
ولا يخفى على ان الاستدلال بهذه الروايات لاثبات الدولة لاعتاد الشيعة
صدوره عن القدر قوله انه يعود من حق الى اليسير المسلم فلو انما قول القائل
به لاثبات حق القوت في المقتضات عن الارض لا يخفى في شكل الارض المفضلة
اما ان يكون انفسها سببا لخرقها عن صدق كونهما من سماعها كادون لشهاد
والاضايل لاثباتها بما دام لا يملك الدولة لاثباتها في حقها تحت من مانع
الارض في حقها في مصالح المسلمين كسائر اهلها واثباتها في ملكها في حقها

في آخر حكم المثل عليها في اثباتها ووجوب معرفتها في مصالحهم لم يرد
بذلك عن بطلان الاستدلال بمناصها لايعد الامم يجوز معرفتها او غيرها
في مصالحهم واما ان يرد على كل احد في ملكه فلا شك في تناقضه لغير الامم يكونها
ملك المسلمين ووجوب اثباتها عن غيرها وصرحنا فيها في مصالحهم لاثباتها
ملكها معلوم عنها كالتناقض في معرفة الامم فيها الا ان ذلك لاثباتها لا يخرج
هذه الاجزاء باقتضاها عن كونها ملكة لغير الامم فكذلك انما نحن
فيها ونحوها ما ليس الا ان وقتنا المسلمون على ان يعرف في مصالحهم
بواه التواضع لهم في انما لا يجوز الملاحه اجزاء ما بالانفصال في كل اجزاء فيه
نعم انما لو شكنا في حكم هذه الاجزاء اما لاصل عدم الاثر في كون رتبة تلك الارض
ملك المسلمين وقد بان الواجب في هذه الامم لكونها في مصالحهم
او قد بان رتبة وان كان ملكا لهم الا ان المسلمين صرحوا في مصالحهم اهلهم
الحاج دون سواهم في انما لا يجوز من الملاحه في كل اجزاء في تلك الدولة
كان اذ في الجوارح اعدا الارض ما يعرف في رتبة دور المصلحة عنها
انفصلها في قول ان خرجت ملكا لغير الامم ان انفصال عن صرف اسم الارض قد
في ساحتها هي امم المسلمين فكذلك وان كانت باقية في صول الاسم وكذا في فادته
وجوب اثباتها في سفر عنها وكيف كان في كل احد منهم من سبها في كونها

المستبعد مثل الملقط ونظايرها فليس ملزم ان لا يقع ان اكثر الاحكام التي لها اثر في
الاراضى المنقضية عوق كانت الاصل والفرع فلا بد في هذه الاشياء وعرفتم
كوبنا منقضة عنوة من الرجوع اليها فلو كانت ارضها اهلها من تحت عنوة او
سوى عليها اهلها على ان يكون الارض للمسلمين وعلمهم خراجها او معيان يكون
الاصل فيهم فتقضى الانتحاب بقاها على ذلك الكفاي وعدم انتقالها الى المسلمين
او المنقضة عنوة بفرض انتحابها من ورثتهم وعرفتم ان الحكم للملك وكذا الوثاق
في اهلها هي كانت حياة حال الفسخ حتى ينقل الى المسلمين او ما لا يصاله الا
عدم طرد الجوة وبقاها على ملك الادم اما لو شئت لم يخرج ارضي تلك
اعلمها ولكن شئت لم يزل باربعها اهلها يكون ملك الادم او تحت عنوة
يكون ملك المسلمين فلا اصل لها لان كل واحد سبق بالعدم فلا بد من اهلها
من الرجوع الى القواعد عدم جواز التفرقة فيها الا بالوزن الحاكم وعدم جواز افرجها
وغير ذلك من الاحكام نعم لو كانت باصالة الاباء في الاصل لا تحت القول بالمحو
المورد المشبهة كالانحياز ثم انزل شيت تلك الاراضى بقول المورثين او بغير
الظن فيرد حياها لظهور العلم لان ابيات حجة قول المورثين خصوصا لو لم يكن
عزلا مثل وليل دليل الاستدلال في مثل الحكم لان ابيات حجة بطلان القول لئلا
محذور الرجوع الى الاصل وكذا العمل بالاحتياط والمورد المذكور فلا بد من

دليل

الاصل في ذلك ثبت حجة على انفس قوله لا يجوز مع الوقف اهلها اقله وبكر
من اهلها مع عجزه وبسبب الاصل في المسلم ان يبا الاصل في عدم جواز
الوقف ما لم يرد دليل على جوارحه بل عليه الطاع وبذلك يكون اجابا شئت الجواز
في المورد المانع بالاذن انما كثر عليه في حقه باثر العقل بحيث لم يتم في الدليل
لكان مدرجا بالفساد كما يظهر من تتبع في اذهنهم فحق كتمان في مورد حاسر الحكم
عدم جواز البيع بالاجماع ولا يضاؤه وحجرا خلافه في خصوص المورد لان الجواز
وعلى اخص الاصل في الجواز وعلى فرض بطلان دليلهم نعم لانه فاقول بالفساد
معدا بعض الاعمال فيقول ان سببا لوقف بطلانها المقتضى بطلان حكم جواز
كما اعرفت بالعلم في بعض ظاهرها لان الوقف اما يبيع المبيع المنقضي في بعض الحالات
الوقوف والكسب بينه وقد حلت بحجج عن طريق ان اهلها او يبيع اشيائه
وابقية بحيث لا يتغير او يورث هذا المبيع ومن ادعى حصر وقف بقية الوقف او ادم
تماما او قسما ما صلت به ما وقت كوقفه او قسما منه والظاهر ان جميع ما في
ما ورد من هذا المبيع واستفاده من الميراث المنع باعتباره من الميراث في
سبيل الوارث وبذلك كان في وقف الميراث ما لا يقتضي جبر عدم ابيات
لهم بحيث لا يتبدل في اذهنهم اذ لا يمتنع حمل الدين وقتها اذ ذلك وبطلان
الميلك اصلا وناديه بطلان الموقوف احيا بالبيع جبر في اقله الوقت من

عن سنده وارادة التملك المطلق منه كما لا يخفى على اقسام الترتيب اليه وجب في
الموقوف من ظاهره وارادة بقاء الوقف من الاخرى انه لو لم ينضم الميراث في الوقف كان
حجة على التملك المطلق وان كان الجواز حجة على الدوام ما دام الوصف وكذا عدم جواز
البيع في الوقف جبر في حصة ابناء الوقف ما ذكره المصنف ودعا على الموقوف بانه
بطلان التصرف احد في جبره بل هو صنف لما في بعض الامور حيث ان جواز البيع
لا ينافي في صيغة الوقف وان اخرج منها الدوام والمنع من المارسة عليه فيقول
بعضهم باعتبار الدوام في منضم الوقف وان اقر اذ ارادة بانشائه لاحتاجتنا
الى تجنب الاستدلال لان ابيات المردم وعدم جواز التملك بعد ابيات حجة وكذا
ما حثنا في نظر الشارع فاسناده الشارع بان ابيات الوقف ما ورد في الوقف
جواز التملك وكذا في معنى نظر الشارع في حجة جواز البيع من ابيات حجة كما
المعنى لا ريب في كماله المصنف وعلمنا ان كماله الاستدلال بقوله في الوقف
حجب ما يوقفها اهلها لا ينافي في جواز البيع لان الوارث او الدوام في
نقطة الوقف ما يكون حجة على عدم التملك باعتباره الدوام في بطلان التملك
لما كان الوقف كماله جبره اذ لم يعلم اذ ارادة اهلها جبره ولو ابيات حجة في اقل
المقتضى يقتضي عدمها كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذه الرعايا انما تزل في الوقف
وكونه تحت ابيات الوقف فلا بد من عدم جواز التملك في الوقف في اقله

لا بد

لا بد ان اقله الوقت هذا المبيع وانما لا تكونه سوقه لبيان عدم جواز التملك
فاسناده الموقوف بها كباقي ابيات بقاء ما حثنا في عدم ابيات حجة
وجواز البيع فانهم قوله ودوا بقرينة اقله لاننا وانما قوله في اقله
اقله كما لا يخفى لان جبر الدوام يصدق في جواز الوصف في الوقف
لا يجوز جبره موقوف على قيام دليل بالاجماع وعرفنا ان الوقف
البيع كما ان النوع منها حجة في الوقف قوله لا بد من اقله من ابيات الوقف
اقله وبيان ذلك ان جبره في الوقف هو ما دام وصفه الوقف
التملك وبطلان الوقف بغيره في الوقف في جبره الميراث والاصل على سبيل
الاجماع والحاصل ان ابيات ابيات ما كانت حجة الوقف مع جواز البيع لان الدوام
جبره الوقف ما دام جبره الميراث في الوقف فلا يستلزم جبره
الدليل عليه في قول المورثين بل على اقله جبر الوقف في الوقف في جبره الميراث
لم يكن اقله الوقف في هذا الجبر من الزمان محصا بالبيات في شخص الميراث
عزضا فيما بينها في الوقف وانما الميراث في هذا الزمان هل يبا
لا خصوصيتها ووقام الدليل على جواز ابيات الوقف كشمه حجة اذ ابيات
يكون ابيات ابيات في هذا الجبر محصا اصلا لا ببيات في شخص الميراث
ما استبرأ الى الوقف في اقله حجة في اقله الجواز التملك ما قبل جوارحه

سبب جبره على اقله

لا بد

لها على ان يكون كذا او لم يكن معلوم ان لا شيء منها من الاشياء المكنية للوقت
 عليهم والامتناع المشايع بينهما من المصلحة من حيث تبيين المالك للوقت على البيع او ان
 الوقت فاختارهم في السنين حيث ذهب رتبة الى انهما وقتا واحدا في الوقت
 الى ان ذلك موقوف على الاكثر انهم طعنوا في وقتهم في غير المصلحة وبها كانت
 عن عدم دلالة الصفة بعد ذلك انقطع على التملك من ان لو كان يملك المصلحة لكان
 استعماله في المصلحة وبها ما يكون من قبل ذلك المالك حاز او اشراكا مع ان لا
 يفرقها في جوار استعماله لانه واحد من الحاز والاشراك حاز الاصل من قوتهم
 ان انما يملك المصلحة بغير انهم حيث ان الصفة عليهم اعطاء لهم نظر المصلحة
 الانصاف عدم ظهور لفظ الصدقة في الاصل وما ذكره بعض القوم من ان الصدقة
 الغير بغيرها بقصد التبرع وغير ذلك ما يورث هذا المعنى فالظاهر ان التبرع بالوقت
 لا ينافي ما هو المحقق في ان الصدقة والصدقة والصدقة والصدقة
 ينطبقون كل واحد على عنوان الاداء لظن الصلح حيث ان القيمة في كل واحد منها
 وقع على الدين المتتابع منها بصفة التملك فادفع في وجوده في حقيقة غير انما
 في الصدقة على التملك والاعطاء حقيقة بل هو لزم انما وهو من جهة ان
 الخارج مثلا وكيفية عدم كون التملك مناه حقيقة ما ورد من كل عرض
 صدقة والظاهر ان المالك من كونه صدقة بغير انما من ينطبق على كل عرض ومعلوم

والتمسك

وكيف كان لظن ان هذا الوقت ما يورث مناه فيستعمل في التملك على مناه غيره
 يستعمل التملك في بعض الموارد باعتبار خصوصيات المالك نظر المصلحة مثلا وقتا
 الخاص بغيره ولا يورث مناه على من يورث من المالك من غير ان يملك المصلحة
 عليها فخرج من كونهم وجودا وان المالك لم يملكها وما عدم حوا اليك الوقت
 هو مناه ما هو لزم ان يورث من المالك من غير ان يملك المصلحة من المالك
 التي سترها انما رتبة التملك لا الانحصار الخاص للمالك انما الوقت انما انما
 رتبة رتبة انما رتبة التملك من غير ان يملك المصلحة من المالك
 وليست الموارد لانه لفظه في ستره في الدلالة لا ان يملك المصلحة من غير ان يملك المصلحة
 يتحقق فيه التملك قطعا اذا لفظ لا يورث الاصل من الدين وعرضها عن تحت
 المواقف وذكر المصنفين مثلا في الاوقات العام ببيان الموقوف لانحصارهم بالصفة
 العامة اعطى بالصفة الانتفاع الخاص الامر حتى يفرق من انهم مباح على ان يكونها
 كما شاع وهذا اختلاف الاداء والخاصة فاما ان يملك المصلحة انتفاعا عليهم والى الاصل
 وهو ستر التملك كما انما لزم المصلحة الغير المرفقة الغير المرفقة لا يورث انما
 على الانتفاع بما كافت في اوقات البيع فاشاء الوقت في المالك الحاز وساقلا
 المكنية وليست كلاله من بينه انما بغيره من لفظ حوا لظن انما
 فمما من يورث الاداء والموقوف ثم انما بالمرم فادام ولا يورثه على ان الاداء

والتمسك

هذا المقام فباكون ملكا للوقت عليهم لاما لا يكون ملكا لاحد كما مر من المصلحة
 حوا المصلحة من انما لا يورث من المصلحة في الصورة المرفقة وهو انما
 الوقت بحيث لا يكون الانتفاع بغيره غير انما في المصلحة الانتفاع بالوقت
 ملكه قابل لان المالك بالوقت والمصلحة المرفقة في الوقت ما انما في المصلحة
 وكون بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 كون بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 المصلحة من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 ملكه من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 حوا المصلحة من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 قال عليه السلام في انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 من كونه موقوف في وقتها لا يورث من المصلحة في وقتها ولا يكون مطلقا لغيره
 من قبل انتفاع مستغاد من عدم الجواز في وقتها ولا يكون مطلقا لغيره
 واما الانتفاع في عدم الجواز في وقتها لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 لا يصلح ان يكون مطلقا في الصورة المرفقة بل انما في المصلحة الانتفاع بالوقت
 انما من انما في وقتها لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 في لا يقطع بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره

والتمسك

انما الوقت بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 المصلحة من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 وهو لا يصلح في المصلحة الانتفاع بالوقت ملكه قابل لان المالك بالوقت
 كانت بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 الا انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 فم يقصد اجتماع هذا ظاهر لانه في وقتها لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 على انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 حيث لا يبيع احدهما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 يحمل بغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 هو انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 فم يقصد انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 الدين ما انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره
 انما من انما لا يكون مطلقا لغيره من انما لا يكون مطلقا لغيره

والتمسك

صدق بلنا العقد بغيره في الوقت مثلا لو عقد على امرأة بشرط ان لا يظلمها
ولم يظلمها لم يخلو العقد للناحية شرعا لا يرتفع ببلن صدق العقد بغيره لانهم
فيهم التمس في بعدان طريقا الى جعل الشارع يكون لبياد لنا العقد لا يتناع
انكسار المردم من اللام لا يصرح الحكم بساد الشرط وكون العقد كونهما متشاب
باناء واحد فالبل على طلاق العقد بشرط ما يتاخره امتناع الوفاء بشرط
على المتأخرين بهذا الشرط وكذا العقد خارج عن مطلق عموم وجوب الوفاء
وكما الموثق عند شرطه مع ان في القسم الثاني موجب لجلل الحرام وعقود
الحلال وشروط الشرط خارج عن تحت عموم حرقا وجب بطل العقد لعدم تنق
الرضا بغيره في هذا الشرط وان عرفت في ذلك علمت ان الشرط في كون شيء
لشخص العقد لعدم معلومته في العقد هو على ما في الواقع او لا حال في الشرط
كان من القسم الاول بغيره يكون ذلك الشرط العقد في حال غير عرفت
بجهد العقد الكافي في مثل الثاني في الوقت مثلا في الاجور المتكسر في القسم
وكذا دليل على عقدنا في المبدأ المتكسر لما عرفت ان هذا القسم الشرط
المتاخر ما يقع وانما العقد في صدق على ما في الشرط كذا في الشرط في المتاخر
الى المتكسر في العقد وعدم رواته في غير ما لا يجوز ان المتكسر في دليل المتاخر
لكنه العقد في ان احوال الموصي شرط في اقسام الحكم ان نعت لاسية في الوقت

دعوت

ونقت هذا الدوام شرط عليهم سبعا عند حصول هذا الشرط فقد صدقوا في
اجال انما انما يقولون وقتنا لا يروى في حدنا ان الذي يشرطه في هذا المقام قوله
هذا الكلام في مقام حال هذا الشرط وليس لنا الا اذاعة حصول هذا العقد في الكلام
وهذا المعنى بالنسبة الى كلا المتأخرين على حد سواء فيعلم ساد الشرط حكم
بوجوب الوفاء بالعقد بل وكذا الشرط يقتضي عموم الوقت وبما ساد ما هو معلوم
المتأخرات فيما ساد مع المتأخرات حيث ان الشرط المتأخر في المعلوم الحال انما هو
الموصول على الوفاء بغيره لانها وهو في المقام تكون في ذلك اشياء في ذلك
في وجود القرينة فاللام عدم الانشاء بغيره في اجالات المعلوم الحال هو بغيره
علم وجوب القرينة الصارفة قلت ان اللام انما هو اجالات انشاء الوقت تبا
من لولم يشرع في العقد احوال الكلام فكل من يولم وقت في وقت وان كان في ذلك
انشاء في حدنا ان الان المتبع انما هو ساد الجميع وهذا هو الذي يقتضي الصدق
القرينة لما عرفت ان له لو اختلف قوله وقتنا يتاخره ولا يقتضي صدق الوقت
القرينة في الخارج ولو لم يفسد في احوال بغيره وشرطه في ذلك ان يقدار ان
منه في الشرط في وجود القرينة فكل من يولم في ذلك في وقت في وجود لان ذلك انما هو
في ان هذا الموجود هو بغيره في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
عنه كما لا يخفى الان انما انما في ذلك في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت

المذكور سابقا من القسم الاول لا يفرق في حوز ان المتكسر وليس المتكسر
الافعال الشبهات المتكسرة بالقرينة المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
بغيره في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
سببا للمقام لان جهة الاستحالة في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
خارج عن الموضوع كما لا يخفى والحاصل جواز القسم بل انما هو في كل مورد
شخص شيء على نفسه وما مجرد الزام على الغير زرونا لزام ذلك الغير خلا
ما انما يقتضي بالنسبة الى خصوص حق الوقت على المجوزين من موقوف عليهم ان
ان يتحقق منهم التمسك في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ذلك وجاز قبل الان في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
وتدبر في الاشكال بان الحق في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
يتفرع على حد ذاته فان شرطه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
الاكتسبة في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
هذا انما هو الكلام في مطلق الاصل وانما الكلام في ان المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
البيع عند حصول مركز باده الطراح وغيره في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت

وهو كائن في اعتبار احوال عدم وجود المتكسر ولو لم يتحقق في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
بلا واسطة بغيره في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
الاكتسار في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
وتدبر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
في السابق وصانه بل ان ذلك في اصل الحكم الشرعي في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
في قسم العقد قبل هذا الشرط انما هذا اذا كانت المتأخرات من القسم الاول
والمتكسر كان من القسم الثاني فانما انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
المتكسر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
في الشبهات المتكسرة في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
كما هو شأن في جميع المخصصات العقلية والبيانية اخرى في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
هو سمت هذا الوقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
مخصصا بالنسبة الى هذا الزام لا والاصل عدمه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
في وقت
المتكسر في وقت

المكتور

فربما في الآخر الذي اجبت قال لا يصح الا بكمال قايوم الجاهل من طعام ميت
كلا فان لا يصح ما كان قد مضى من بيع الطعام اه اقول في الاستدلال
المطوب على ان كان على قوله ميت فيه كماله معناه ان يجمع فيكون المبادى
الطعام الذي عينه حيث كمل بان وقت قبله عشر اكمال مثلا لا يصح بيعها
مخافة ان لا يخلو وقد مضى المشرق على ان يكون المبيع هو هذا القول
من دونه عباره بالكمال في ان يبيع منه الوارث على هذا الاصل لا يخلو الا
اعتبار كمال ما يبيع اكمال منه لا يخلو كماله الا ان يخلو بدل
الوارث في قوله هذا ما يبيع من بيع الطعام يدعى فهو الاشارة في بيعها
الى مطلق البيع انما في واما القول على الوارث في بيعها على ما في قوله
عدم لصحة البيع في غير ذلك ان الذي يبيع فيه الباع في اخلاله على الخس
المقتضى الى القول الآخر فاحلوه فربما في قوله ما سئل عن ذلك من عدمها
فبان عند حال القول الآخر في سبل الخس في البيع معلوم ان هذا الخبر
غير معتبر لا في جبهه لا في نفع الخسارة المرة والثانية في ازالة هذا المخرج
الخبر في كماله استقلاله من سبل الوارث فيقول انما في قوله ما في البيع
مخافة ضرورة انه لو اتي به بعد هذا احوال الباع لا يخلو لها المخرج
مما يستلزم القول الآخر لا يفتقر ذلك البيع كونه مخرجه من بين المخرجة

من

بمثل ما ذكرنا في كثير من الروايات الاكثر كالاشية على المسائل الا ان الاصل
يقتضيه ما ولو لا هذا المخرج وكيفية سبل الباع كون الحكم على الوارث
والقول في المخرج وانما هو اما من دفعه عنه وما سئلوا في كثير من احوال
الباع في ذلك وكذا في هذا الاصل لا يخلو الا قوله في قوله في هذا الاصل
اخرى وفي الاستدلال بالحق في المطوب نظرنا ما او لا ولا كان من المعلوم في مثل
مخرج مطوب في قوله في الاستدلال من جواز الاكتفاء بالكمال السابق حاله في المشرق
في تمام تجميع المخرجات لا يخلو اعتباره بالكمال بعد البيع كونه حاضرا في
ان اكره على ما قبل اسم لئلا يخلو طاهر الطعام نظرا في قوله والمثل فيكون مراد
حسب ما في قوله ما عينه وميزته في الخارج ويقول المشرق اعطى كماله
يجب كماله وعينه المسلمة على ان يخلو لاكتفاء بذلك الكمال في تمام
تجميع المخرجات في جميع ام لا فيقول الامام اذا اتممت فلا يصح فيه ليس
هذه القضية ونظاؤها سوقا لبيان المخرج بل هو في بيان الخيارات الغربية
من غير ملاحظة المخرج فيها وتكون الحكم على هذا المخرج غير صحيح في اليد
على الوارث وان كانا ياتان في يد واحد من هذه السلطات على الاصل
ليس في ذلك الا في البيع في الاخبار بل في الحقيقة في حقيقة ذلك ان البيع
لغير ضرورة كون المالكين من الاصل مثل عابسا الذين يسلطون الحكم

من علمنا وقد نرى في كثير من الموقوف غير مثل هذه المسائل وما سئلنا
سئلنا عن جواز الاعتماد على الاخبار الباع وكذا في سبلها في معرفة لقيس
البيع في قوله الوارث على الصحة عند الاتيان وعندها عدم الاتيان
المحصار في قوله اخبار الباع بصورة الاتيان وح فيقول ان البيع بعد الا
يقول على شقين انه يقول الباع بعد اخباره يكون المشاهر ان الطعام
هذا الكثر الطعام والظاهر لانك لا تجد هذه المسألة في الاصل
ضرورة عدم صورة الخرافة وبيع البيع على المبيع غاية الامر ان لا يخلو
ما جاز فله الخرافة كالمخرج الباع ناقصا او ميبوبا كالاخية وتارة يقول
بعد اخباره يفتقر هذا الطعام فلو قلنا بان اخباره طريقه في بيعه في
يخرج المصلحة كونه حاضرا ضرورة كونه غير له الاحتجاب به من جاز في
في صحة الاعتماد عليها لتتبع البيع وفي صورة الاحتجاب به من جاز في
في استصحاب الاوصاف السابقة هذا اذا كان الاخبار على طائفة او اياها
لم يكن كذلك الا في صورة الاتيان كما هو قول هذه الرواية على هذا الاصل
فلا يخرج البيع ما جاز به عن كونه حاضرا في اشارة كائنا ما كان مقتضى الرواية
مطلانا ح ويصل المخرج في المطالب حال انتفاء الاخبار واسا
ولكن يشك في ذلك لعدم كون المعلوم مهورا في حجب المالك من حيث طاهرهم

كانت

كما ثبت لهم جواز الاعتماد باخبار الباع في بيعه الموقوف ولو لم يكن
فلا يجوز الاعتماد على الاخبار كما لا يخفى قوله فانه لا يتصور احتجابا واصلا مع
عقد او كثر العوضين اه اقول طاهر كلام المعونة بل هو في ان الطائفة في
المرور على طاهر في المعاملة من سبل الباع في الموضع اعني في صورة
عقد او لا يخلو على هذا والمثل بما يجب ليعلم ان قيمة كل ما سئل
لزم اجماع في المسئلة في علم منه كونه في الموضع الموقوف لاعلم الحكم في بيع
الموارد الشخصية وهذا يجب الظاهر كما اقرت به المعاملة في الاصل على انه
لا يخلو في المعاملة صلا ضرورة صحة بيع ما لا يعلم قيمة الموقوف لو كان يعلم
الوصف من حيث الجاهل الموقوف وبغيره من الاوصاف التي ذكره في شرائحه
البيع غاية الامر ان يثبت الخبر بعد بيعه في البيع واما في اصل المعاملة فلا
الطاعة على ما في ذلك وكذا في الاوصاف السابقة كما في قوله انما يعلم
الشرع بالقيمة واقابحت لا يخلو الزيادة والنقصان في غير هذه الروايات
مثل الخطه والشرع والجم وان شئت فخير من ذلك هل اعلم بالقيمة في غير
المعاملات التي يتقيد في غير الموقوفات بل يات بها لزم في كل البلاد
المطرفة التي يكون الاشياء فيها ميبوبا وكذا في الاصل في قوله في المعاملة
وسئلوا الذين يثبت اخبار الباع ولزم ما ذكره في الاصل في المعاملة المشبهة على

على ان يثبت ان كان مقتضاه حجة ما لم يعلم رخصات البيع لا يثبتها كما لو علم
بان ما في الحقة عشرة دنانير ولكن لا يعلم ان من جملتها او الشرا بغير ذلك معلوم
انه ما في الحقة عشرة دنانير وكذا في غير ذلك من احوال العلم بالقيمة وعدم كون
العقد ذلك عدم اشراط العلم بالقيمة او الاوصاف المتغيرة وبما هذا فان لم يعرف
الاوصاف التي يثبت بها العلم بالقيمة او الشرا بغير ذلك معلوم بان العلم بالقيمة
بالقيمة ليس منها مقول فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الجمل والمطلوع وكذا الجمل بالقيمة في الجمل ومجملات الحقة كما عرفت
اما انما في الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
ان كان ذلك لثبوت مقصود من العمل فيكون العلم عليه مع عدم التوثيق
فذلك المقصود انما هو عدم العلم بالقيمة او الشرا بغير ذلك معلوم بان العلم بالقيمة
كون ذلك الوصف مقصودا من العمل فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الخصومة انما هي في ما من اوصاف الحقة كما عرفت في الجمل والمطلوع فترى ان
الحاجة والرواية لا يجزى لثبوت مقصود من العمل فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الرواية ليس الاطلاقات العامة المقتضية على العرف باعتبار نفس الموضوعات
العرف من الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان

من ذلك

بقول العامة واما الاخر من التخصيص فلا اعتداد بها الا لا يثبت بالمعظم كبرها
عرفية عرفا باشرافها على انما تلك الاعراض لا يثبت بها ان المقصود
في جميع الحالات عرفا لا يثبت بها المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
الشخص المادي في ذلك لا يثبت بها المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
البيع يحصل منه كذا وكذا ولا يثبت بها المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
كذلك فليس مقصودا اصلها من البيع عرفا وانما هو المقصود المقصود المقصود المقصود
احيانا في بعض اقسامه كما في احوال التجارات مكنونة من هذا الوصف
تطبيع في بعض اقسامه كما في احوال التجارات مكنونة من هذا الوصف
وتكون المقصود في هذا الاشكال مقصودا من العمل فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
ومن العلوم ان احوال عدم تبيين المقصود على تلك العامة لا يوجب انما هي
بكونها عرفية من حيث هي وانما هي ان احوال التجارات مكنونة من هذا الوصف
البيع ذات ثبوت كذا وكذا لا يوجب كون عرفية من هذا المقصود المقصود المقصود المقصود
كما ان الاوصاف المتغيرة عندهم يحصل من كذا وكذا المقصود المقصود المقصود المقصود
في معاملاتهم عرفا على شخص من البيع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
من يري شرا الشرا ومن يري غير ذلك فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
من يري شرا المقصود على شرا فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان

كونت عرفا على معاملة عرفية من كونها في غير من تبيين مقصودا عليها فترى ان
عرف من المقاصد العقلية في بيع العامة لا يثبت بها الاوصاف الاخر من المقصود
الاختصاصات العقلية في بيع العامة لا يثبت بها الاوصاف الاخر من المقصود
محصل من فاعله من العامة عرفية من كونها اشرا فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
المعبر عنهم في المعاملات وعدم اتفاق من الشخص الخاص في شخص المقصود
انما هي الاوصاف العقلية ونظير ذلك في كونها من المقاصد العقلية
دون ملاطحة كونها ما يتحقق من مقدار المال في معرفة مقصودا من العرض في المقصود
حيث انما امر مقصود من مقدار ادب مقصودا من المقاصد العقلية من مقدارها
فانهم من يحتاج الى هذه حجة او غير مثله فيحصل هذا المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
من المقصود من المقصود مقدار الحاجة لا من مقدار المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الاعتدال ما هو لاجل معرفة قيمة المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
لا يقصد بالبيع معرفة قيمة المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
لا يثبت بها الاوصاف العقلية من هذا القبيل انما يقصد بها في الحاجة العقلية
شخص البيع وكذا كان في المقاصد العقلية من مقدار المقصود في مقدارها
المقاصد العقلية في المعاملات وليس في ذلك لاجل شخص مقصودا من المقصود
الاخذ علمها من الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان

من ذلك

خطرها يحصل ما كثر ان العرف وحيث انما هو بدو عار العلم يحصل ذات
البيع وانما هو من مقدار المقصود وكذا في مقدار المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
لا اعتداد بها في هذا المقام من المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
المالية دون مقدار المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
منه هو مقصودا من المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
العرف من المقاصد العقلية ونظير ذلك في كونها من المقاصد العقلية
عرفا من الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الاطلاق البيع مع انه لا يثبت بها المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
البيع المشتبه في العرف بالرواية لا يثبت بها المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
اذ لم يعلم ما يكون مثله على عرف في الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
الاعتدال ما هو لاجل معرفة قيمة المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
لا يقصد بالبيع معرفة قيمة المقصود فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان
لا يثبت بها الاوصاف العقلية من هذا القبيل انما يقصد بها في الحاجة العقلية
شخص البيع وكذا كان في المقاصد العقلية من مقدار المقصود في مقدارها
المقاصد العقلية في المعاملات وليس في ذلك لاجل شخص مقصودا من المقصود
الاخذ علمها من الجمل والمطلوع فترى ان ما سبق ان العرف من الجمل والمطلوع فترى ان

بها عرض كونه جزء ضرورة تنبسط الشئ عليه اذ ليس حاله اذ هو
 و قد مر بان للاجل ان الشئ لا يتغير ولا يتغير الشئ على غيره كونه
 بخلافه حتى يقال ان هذا العرض جزء من المبيع بل المقصود ان يكون حال التغير
 بميزان الشئ الكفا في اما هو بان هذا الشئ المصنف يكون ما كثر حيث لا
 ذلك ان العرض كان حقيقة اذ هو من ذلك من العلم ان هذا مثل هذا الوقت
 المصنف حال التغير بميزان المصنف يكون لاجل المبيع مجزأ الا ان هذا
 المقادير انما هي الالهي لا بد منها فاعلم ان معاملات حيث لا يمكن التغير
 وان كان في حد ذاته خطا وكثير لا بعدا لاجلها عندهم عزيمة مكان
 المعاملة العزيمة عندهم ما كان المحال عندهم اريد من هذا المقادير التي
 التغير عندهم ما لا يمكن ان يكون نفس الموضعين مجزأ من حيث الذات
 او المقادير لو امكن التغيرين بها فلو وود عنهم الموضع البيع العزيمة لا حرج
 الى هذه التغير هذا التغير في معاملات بل المتبادر عندهم ما كان المحال في التغير
 اريد من هذا المقادير التغير في معاملات المتبادر عندهم من انواع
 المقادير في هذا الزمان لا يمكن ان يكون المبدأ على ما قيل اما البيع الذي يكون
 التغير في حيزه مجزأ فله وعلل المحكم في ذلك صحة الظاهر على الاشياء
 بل يتصورها غالبا فلم يصعدوا باليقين منها ولم يصدق المعاملة اليهم

منها

فيها التغير في المعاملات العزيمة وغيرها فصدق المعاملة العزيمة عندا حق
 نفس العزيمة من العلم ان الذي يتعلق ببيع العزيمة لا يتغير وتحتل بالاعتدال
 في العزيمة من اعتبار الكيل والوزن كما يكون موزن مقدار المبيع من القياس
 محيل اليه اذ من اجل كون مقدارها لا ياب من موزن المقصود على ما علمت وهذا عزيمة
 عرفا فلا بد من التغيرين اما بالكيل او بالوزن وهذا العزيمة انما يتغير في الكيل
 الموزن واما في غيرها فيكون غير المتشاهد او اصدق الامور من ضرورة عدم اعتبار
 اريد من ذلك عند الوقت في ان يكون العزيمة والوزن ان يكون المعاملات الواقعة
 فيها غير عزيمة عندهم في غير الكيل والوزن وهذا من التبادر ثم ان يتغير في
 دوران المبدأ على العزيمة حيث لا يمكن ان يقع ارتفاع العزيمة من نفس الكيل والوزن
 كما ان كان المتبادر من حيث لا يتغير غالبا اذ هو مقدار نظام عزيمة في
 الوقت بدون العلم بمعرفة الوزن كما ان اللازم على الاثر ان لا يتغير في
 ان يقال ان التغيرين هذا بان العزيمة لا يتغير الحكم لا على وجه دور مداره
 الموارد الجزئية بل المتغير هو العزيمة بميزانها بدل على المعاملات التي
 يكون محيلها عزيمة هذا استندنا في الحكم المذكور بحيث ان العزيمة
 واما لو استندنا فيه بالاحكام المتغيرة فيكون الاثر ان المبدأ في جميع الموارد
 يتبدل وان لم يكون عزيمة ولكن الانصاف ان هذا الاحكام المتغيرة لا

لا يخرج بعد العلم بحكمه في العزيمة لا لاجل كونه في اعتباره في البيع وبيع
 من ذلك فهو قوله فان لم يصح بيعه حرة وانما على العمل ارتفاعه كما
 من الاعتبارات في هذا المقام فلا حظ وعلم هذا حقيقة الوايات انما هو المعاملة
 في الاصل المذكورة اذ انما يصدق من عدم صدق العزيمة لا يصدق عليها انها حرة
 اذ انما كونه متساويين في الوقت وعلى هذا مذهب المبدأ هو العزيمة الشئ
 كونه الانصاف ان الاثر انما يصدق في غاية الاشكال كما ذكره المحكم حيث ان ظاهرا
 وفاقا لظن بعض الاجهار ان يتغير في الكيل والوزن ما يكيل والوزن وجعل
 في علمهم كذا الاجزاء على الموارد المتشابهة على الفرد وان امكن كونهما القالب في
 الموارد الا انما خلاصا المتبادر بل على خلاف متبادرهم فالقول يكون التغير
 تصديقا ولو حكمه سد باب المنازعات لا يخرج عن وجهه وكم كان يشك الحكم
 في القنوسات المتعارفين في الزمان والوقت انما يصدق ان البيرة قد استقرت في
 القنوسات حيث ان الوزن والاكفاء فيها ما بعد بعد موزن مقدار قيمتها مع ايضا
 محيل انما ليست في الحدود في شئ ولا يحقق فيها الزمان في وقت بعضها ما كان
 وزانها حاصل انما هو الزمان والوزن واما في غاية الصعوبة لانها
 عزيمة بعد ضرورة كونه وهو جزاء كونه موزن ما بعد في بعض الاوصاف
 فيها كافي الزمان في العزيمة مثلا للزمان لا يكون ويؤيد مع ان كونه اذ هو

حسبها

منشرا وكيف كان فلا تاذن مسند بها في اثبات ان تسليق السبع في حق
 بيت اهلها احسن من الرزين لا للمفهوم الخالي ان ليس اليه يقين من القطع
 بل المقصود اثبات عقلية كون السبع قد اخرج من حواء تأري هذا الحق طبعا
 مقصود اصداء ان يلفظ اخرا بعد اعلمنا بان يرضع لان يكون هذا الحق مستقلا
 للمطية كاني تملك مبنيا حرمها اثرها اصداء بحيث يكون المراد المنشر طبعا
 عرفنا صلاحية السبع واثره ليع كلفك اذا لاصت الرز بينها وبين المانع لانه
 الفارز يجب ان يكون طالحا لما تصفه فانهم واصل قوله انه انما لا شرع وجوه
 سبع البعض من الخلق ان يكون السبع طبعه كحكمة الخ اقول لا يخفى عليك ان المانع
 ما يلحق هذا المقام هو العقد المشترك بين الأفراد الموجودة الخارجية انما الطبيعة
 السائدة فيها المتفق على كل واحد فيها وهذا هو عينه بان الخا خارجي بمعنى ان
 ظروفا السبع المصنف الكلية انما هو خارج الخا خارج لان الرز وقدا دخل بعض
 المصلحة في الخارج في تصور هذا الحق لما جرى في الخا في نفس السبع انما السبع
 يكونه كالباب في رز كونه موجودا في الخارج في رز هذا الخ في عالم شخصي اخر
 وبعد الوجود ليس فيه سهام وامتراك بل كل فرد منه يباين للاخر وليس فيها
 حياض خاوي موجود في الخارج على الامام والكلية فلو كان السبع ملكا
 ان يكون ظرفا للرز لان الخارج في رز انما هو في رز فله ان الطابع المطلق

موجودة في الخارج وجودها والابتن من وجودها في الخارج بقية
 للمبيع وكذا غير ذلك من الخصائص المشتركة في الخارج غير ذلك لان كان
 الخصائص في الخارج وتلقى اربع غرض في الطبيعة من حيث هو غير عدم بالاختلاف
 الخصائص من المبيع وان كانت لا يخلو عنها في الوجود كاذكرنا في الفهرست
 من الغاء بقية البين في طبيعة الماء الموجودة في هذا الموضع فكل ما
 في جميع غرضاته في الماء كان اكثر شأنا من بقية الطبيعة كونهما معا صفة
 تقع في طبيعتها بالصفة المبرزة الخصائص في كل صاع لغير هذه الطبيعة
 به وخصوصا في الطبيعة خارجة عنها وبما يحصل لها هذه الخصائص المشتركة
 وان كانت سببا لمحصلها وانما في الخارج الا انما بعد الحصول المقوم بها
 موجودة خارجية ولو سبب تلك العوارض المشتركة فيكون ان يكون متعلقة بها
 مع نطق النظر في تلك الخصائص في هذه الخصائص خارجة عن حقيقة المبيع وهي
 من حيث هو مع حقيقة في غير ذلك من ذلك الا ان غير ذلك في المبيع في الطبيعة
 في ذلك الموضع في الخصائص حتى يتبع وجودها في الخارج وبما ذكرنا في الفهرست
 التزم السابق في التزم تسليم كون الشيء الخارجي بها ومثلها غير متغير
 وهذا انما في الوجود الخارجي في جميع الانواع ان المبيع انما هي الطبيعة من حيث
 الذات المشتركة في العوارض المتكسفة بها وانما في الخصائص البين في غير ذلك

في قسم اربع لا شرط الا بام وعدم التخصيص ليس حيث هو هي الطبيعة لا شرط
لا شرط عدم الخصوصية لا شرط اصلها في الخارج وهو الكلام في المقام ان الطبيعة
مكتوبة في الذهن كغيرها الموجودات الخارجية لا بد من ان يكون لها مثلاً
اخر في الخارج وفي هذه الخصوصية لا استعمال في جعل تلك المثلة، فمقتضى البيع
ملازمة تلك الخصوصية ما ليس هي الطبيعة الخارجية ما اصاطها بالخصوصية
وهو هذا الشيء والا فلو لم يوجد الخارجي لا يثبت بالحكمة والخبر لا لا ذكره
المستقيم بل لايمان بالفعول المتأثرة بالوجود المصروف في الخارج وفيها
في الذهن شاعته ما قلنا في المقام لا يخرج من قدره ولذا قلنا الكلام في قسمين
ويكون نوع الاول بان يتوقف الموضوع في قوله صا من ضرورة هو الوجود المنشتر او لا
وصا للوجود صيرورة لاجل الشئين كونه بحسب الظاهر رجل وقد ذكره في قوله
ان وصل على الشئين ظاهر في الوجود المنشتر ولكن يمكن منع الظهور في الصيغ
المتجمعة بمعنى ان الاتباع قرينة صادرة للكاهن فيلزم فيها البعد اذ قد
غير معين من الصالح كالكوفا غير ختمه بل لا لا مستحقة في الخارج التي
من الاستعداد وكذا كونه المتعين في البعد ظهور لفظ الصالح المأذون
المضمر من شرط ان هذا الفسخ ليس مع الدرع ما لا ذكره من كون الاجتماع
قرينة على اراءة حلفه الظاهر انه بعد ذلك حال على العلم والاشارة

الاول وما ذكره المصنف من ان غرضه سماء العروة هو الحدوث بالمعنى بضعاً وقهراً
في الاشياء لان الحدوث للكون بجميع البصرة فحينئذ يكون مقتضاه تجزئتها
العروة كقولك مسلم لان هذا هو الذي عليه الاشياء ثم لان هذا هو الغرض
لما يصدق على جميع مساوئها من كل سائر غير من تلك البصرة مقدار
سواء كان ذلك الحدوث معروفاً او مستغنياً هو مقدار هذا اليوم وداره
العروة المستأخر من هذا اليوم يحتاج الى اعتبار ما يدل عليه اللفظ وهو مقتضاه
في المقام كاللحم في حقه وان يتبين من الباقي بان اقتضاها جميع البصرة
او اقلها فاقض الى ان ضمن المجموع يتصور على وجه ثلثه احدها ان يقع
المباصرة ويتبين حقيقة المجموع على سبيل الاشياء فيكون البصرة على هذا الوجه
بعد التبين مشتركاً بينها على نحو الاشياء وذلك يتبين من المشتري في اللفظ
وليس له الاشارة عن القول بالمعنى ان حق التبين للمالك وليس للمشتري
الاشياء نفس الطبيعة وهي تدرى باكل واحد ما كان يعرفها او مشاعاً
فحينئذ القول بمسألة التسمية كما ذكرها في الاشياء المستأخر تأنيهاً ان يقع
البشرى على ان يكون التسمية عليه بحيث يكون حالها بعد التبين كما حالها قبله
المسألة اختيار التبين المثابت له حقيقة العقد فيكون مقتضاه كونها ثابتة
للمرعى بين حقيقة اراد هذا وان كان مقتضاه وصوله الى الاشياء هو

وهذا الفرق بينهما ان اعتبارا في تسمية ان يكون له عدم علم المشرى
بالمبيع على هذا الرضا وغير هذا الوصف عدم علم بالمبيع بوصف كونه سمي بالمبيع
لهما له سابعه بغير هذا نظر في ذلك الاصل عدم دفع هذا العقد
التي المصنف لهذا الوصف او بغير هذا الوصف معلوم ان ارباب المصنفين
العرف حاله سابعه وان اورد من عدم نفي علم بركات المبيع المصنف بكونه
شلا مع دفع النقص دفع المبيع عليه فلا يشتبه ان البيع واقع على غير السمين
الا باطلاع الاصل المبني ان قلت من انما اذ الشئ الغير المرفى بملك المصنف عليه
عنه البيع كان جازيا والمعرض مبدد العقد في الخارج بالمعنى فليكن يفتقر
لكن فيكون له المحل فقلت ليس لما عدم الوفاء بثبوت خيار بل انما هو
لرقم العقد وقع عليه وهذا غير السداد وكل العقد جازيا بما جاز العقد
خاص والاصل عدم قوله في الثالث بان حق المشرى من ضمن البيع فذلك
نفسا اقول قد تقدم ان البيع بالوفاء جازي عن بيع من المشرى في البيع
وان اعتبار الاصل في الجازي ما هو اصل في بيع من المبيع نظر نفس الوفاء ليس
الخاصة بالبيع بل لان الاوصاف المرفقة في بيعه بملك الاوصاف في المبيع
الاشارة فيكون البيع بناء على ذلك الاوصاف لما اشار اليه المشرى من ان البيع
بالبناء حقيقة خارج عن البيع بالوفاء فيقول ان الشخص المرفى الجازي لما اشرى كان

لا

مازلا وقت الوفاء او سميما فان كان عازلا فذلك العقد عليه ووصف
اليه وان كان سميما حال الوفاء ووقع العقد البيع عليه في بطل عقد الرضا
او ليس عقد سعدا بل عقد مشتق من حق جازي سميما في الوفاء مع المطلق
وليس هذا من قبل المطلق بالمقتضى في الاصل عدم جازي لان المطلق من قبل المبيع
وتعلق الحق بالعقد معكول مرفوع بالاصل بل الاصل في كل منها على المبيع
سما عن البطل بالمائة مستلغما في الوفاء جازي ولا ينافي ما ذكره بعدم كون
وصفا وجودا باعتبار في المبيع لان المداير ليس كذلك بل على اختلافه
على كل تقدير كما لا يخفى قوله وبكسر بناء المسألة اقول في كل هذا انما
البيع من قبل فتم قوله في بيع المبيع الى الوفاء ما ينطبق على البيع الموجود
في بطن الوفاء به وعدمه والاصل عدمه اقول في ما ذكره في هذا المقام من
لما اشرى اليه لان الاصل الذي ذكره اخيرا لا يثبت خيار الجازي لان
توكيد عدم دفع العقد ما ينطبق وهو غير ما لا ينطبق في احد من
بالاصل لا يثبت في المبيع كما تقدم في علمه وتبين ان اثر الاصل الذي ليس
العدم لزوم العقد وهو علم من ثبوت خياره في بيعه في عدمه الوفاء في البيع
يعني ان الوفاء لا ينفك عن عدم لزوم العقد وان كان لكونه جازيا وفيما لا يخفى
قوله في الاصل مع المشرى اقول قد عرفت ان فيه ما يبين قوله في عدمه ما عدم

خياره يثبت بصره جازيا ونظير الوفاء اقول في موضوع هذا الجازي انما
هو عبارة المرفوع بالبيع فلا يثبت له دفع الوفاء له وما عدمه وصلا الحق
فذلك كلام سنوخره عن بيان قوله في عدم العلم ان عدم لانطلاق المرفوع
لاصل اقول في عدم لانطلاق المرفوع له ما لا ينافي في بيعه في قوله في
وكذا حصر في التذكرة اقول في مرفوعه ما مر في انهم قوله في العلم لا يثبت
على معنى هذا الحكم الجازي اقول اما اصل عدم دفع البتة حال العلم فلا
بما دفع العقد بعد الوفاء في يثبت بما مر في الجازي ولا يخفى واما اصله
اسمى حال البيع في العلم لا ينافي في الجازي ما مر في عدمه وادوات البيع المرفقة
بالاستصحاب وانما العقد عليها بملك الاوصاف معلوم ان العقد الواقع على
مكثوم بالرقم وجوب الوفاء به لم يعلم تحفظها عن ملك الاوصاف في المرفوع
البيع المرفوع في العقد في التفسير وكذا لو علم بحدوث التفسير قبل دفع البيع
لان لا يبيع من غير الاستصحاب فباء الوصف الى المبيع في انما ينافي الوصف
البيع في المرفوع الى الوفاء في ملك الجازي ولا يتوقف بصره في العلم في الجازي
وله انما اشرى اليه المرفقة على ملك الاوصاف حال البيع فلا يكون هذا
المشترى ولا علم في هذا الاصل عدمه دفع المبيع حال العلم لا ينافي
من ان لا يشرى ما يبيع هذا الاصل منها من المرفوع ولا يخفى ان اشرى

من جازي

من جازي

ونسفه وذكرنا ان لو شئت لما عملت في بيان المتعذر من معنى وان كان
 الماء الى موضع الضيق لا يتغير ذلك انك لم يحكم بالظهور لاسداده الصحة
 هذا خلل ان ذكره الله فان استغناه احرار عنوان النسل المرفوعة بالنسبة الى هذا
 الموضع والمرفوعة من كونها لا يحكم بالصحة ولا صحة ان صحة ما ذكرنا انه
 لو ردد بين السلام والتبجيل على السلام فحينئذ يجب دها مرفوعة عدم
 الكلام الصحيح انما المورث في خصوص السلام فلو كان محض الكلام الصحيح اثره
 بتوجب عليه وما حصل من السلام فلا يثبت له الاثبات على اعتبار الاصل الميثاق
 ولا يصح له نقل اعتبارها من باب التبعيد وكيف كان فاذكرناه من تعميم المورث
 لم يشتمل المورث من بين القدر والمورث امر يمكن ان لا يحمله الشارع مورا
 لاصل القدر وليس انما بل محض ما ذكره الله وهو على هذا فالمتبع هو دليل
 القاعدة فان عدم وجود الاصل فيصير على مقدار دلالة الامل والعمدة في العمل
 في هذا الباب هو الاجماع والبرهان لا ذلك لم يبق للمسلمين سوا ما في هذا
 النظام واما الاجزاء فقد نصت في كتابها واما احداث النظام فلا
 يشر في اثبات التعيين في شيء فلا بد ان لا يخلط كلام العلماء وقصودا لاجل
 ولا يصح تركها ان يكون له اصل الصحة في صورة تودد الفصل بين القدر
 والمورث وعدم من الملمات ولكن في البناء عليه ان يرد المتبع والناظر في

في الام

في نظامهم ثم ذكره فخر سلة الشريعة اياه اقلها الجملة المقصودة في معنى
 الامام التي يمكن ان تفسر من جميع اما ان يحملها الوجود والحصول او المقدار او
 وفي هذه الروايات عدم كونها مسوقة لتفصيل الجمع من جهة الوجود او الوجود
 سيما ان وجود السلك في الجملة عند السائل معلوم وسلم كما يفسر عن ذلك قول
 الامام اخرج شيئا من سلك وقد روي في رواية اخرى بتقدير كائن سلك مع ان احتمال
 السلك راسا في الامام المقدر للاصطفا والسمان المرصدة لجمع سمكها في
 السلك بل لا يصح دعوى كونه من المتشعبات العادية فلا يصح عرض الروايات اليها
 وفي بعضها على ارادة تصحيح الجمع هذه الجملة فمضمون الوجود المشكوك
 وان كان في صفاته فبالا لا يكون صحيحا لا لجمع الجبريل كما في العبد الا ان
 الذي لم يعلم وجوده على ان يكون الشئ بازا ما فعدا بانه على تصور شيئين
 ففكره حالا لجمع الا انه يظهر من الارادة في مورد الروايات كما ان ارادة الجمع
 من جهة الجبريل لا دلائل الشخصية لجمع بعيد بل معلوم من ان عدم اعتبار
 مرفوعة وصلة الاستحسان في هذا الخبر المعطاة كجمع الشارح وجمعها
 وعلى هذا فالمتبع من الروايات كونها مسوقة لبيان كيفية ارادة الجمع
 من جهة الجبريل والحصول والمقدار انما يثبت المورث للحصول تمام ما في الرواية
 بل يمكن دعوى القطع على انه ان مرفوعة مقداره لجمع بحيث يحصل الاطمئنان

العظم الروايات فانه لا يقتضي التخرج وعلى هذا فلا يتبع جملة على ارادة
 ذلك بخصوصه كما ان قوله على حصول الجبريل الحصول اليه مستبعد اما ان لا يذكرنا
 من عدم اشكاله اليقين فالباقى المصاديق يقتضي الاعتقاد في وقوعه لا ما في جملة
 خاضع لما في جملة فوي غالبا لا يقتضي الجمع مع كونها تمام تمام جملة هذا
 فلا بد ان يقر بان الرواية والرواية الصحيحة سلك الامام ان انتم اليها
 شيئا استبان السلك بغير مردود من كثيرين فلا يصح دعوا الجمع من حيث
 الحصول والمقدار كما هي اشياء في اغلب الاحكام بل جميعها فالطمان في الكف
 بعض الروايات من قبيل التمثيل لان الاخذ بالكتب مخصوص بها وخصه الحكم
 بحيث لو وضع في موضع في الارض مثلا لم يكن له ما له من جهة كالا في معنى
 من قبيل البعض ان يكون الجمع انما عليه الصورة من غير ان يكون يحصل
 البتة ولو كان من بازا هذا الشئ العين المتصل بالحصول لا يجرى يحصل شي من
 الجمع في لايه الشئ ولا يملك على قدر عدم الحصول راسا لان فرض عدم القدر
 على حصول شئ من السلك الاحكام غير محتمل في الامام بل في قوله بتقدير كفا
 السلك ان الاصطفا الاصطفا وسمي في ما يراه من قوله لا يصح حمل الرواية على
 ان لا يجمع الشئ من السلك لعل علمه لا يكون لما في العلم بخصوص شئ منها
 في مثال الشئ من حصل بغيره وهو الاقوال في بازا الحاصل والسر في ذلك

لو لم نقل كما تراها هذه في مثل المأمور وكنها طارعا مقبلا لغيرها كجمع الشارح
 لو قلنا بكتابتها المشاهدة فيكون المورث في بعض الاحكام الصغار التي لا مانع من
 من العصبية كدولة الماء وعقودا وغير ذلك ما يمنع المشاهدة من العلم ان
 هذا العوض لا يتحقق الا في بعض افراد النامع فلا يمنع ذلك عن كون
 السلك ناشئا عن الجبريل في المزار كما ان من قبل الرواية على ارادة الصحيح من هذه
 الجملة من حيث هو غير بعيد لاننا نرى ان الطمان في الروايات كما تطلق في
 ولو لم يكن معلومة المقدار بغيره فلو لم يتصور كفا من السلك اذ لو كان التعيين
 شرطا في التعيين لما حاز الاهمال لكونه في تمام اليات من هذه الجملة ثم لو
 كما تراها هذه في مطلق السلك ولو بعد الاصطفا وعدم كونه يوزن بالآلة
 بتوجيه الرواية على هذا الوجه والافضل الامر اذ لا يمتثل من جهة الجبريل
 في صحيح الجمع الجبريل كما لا يخفى نعم لو اعتبرت التقدير في التعيين لا يمكن ان يكون
 ذلك جملة من جهة في صحيح الجمع بان يكون المحظوظ في الجمع حسب الصورة وهذا
 الخيرة العين الا على شرط الجمع ويجعل الجبريل نايبا لغير الصورة
 وان كان المقصود بالجمع حقيقة هو هذا الخبر المحمول الا ان توجيه الجمع
 بحسب الصورة الى الشئ ليس يمكن ان يكون متبعا عن اعتبار الوصف
 في غير هذا الشئ من احرار الجمع هذا محله لو لم يعلم هذا الخبر لجمع

الاطح

من جهة وتخصيص عام اخر من جهة يبرح الاول فتم وان تنال كونها محله
شباب من كل ما من القوا كما هو الحال وان لا يحرم من كل ما من الجاهل ان لا يراى
باستقدا لاجاع على اعلان البيع الجاهل في غير ما من فيه من القول لعدم فليقتصر
على القول بالمعروف ودعوى استقاده العدم من شفا قد اجابا انهم لم يعلموا من جازم
انهم لا يجوزون بيع المثل على الجاهل لم يعلم ما لم يصر على حذر بل خاص فكون
اجابا على القاعدة كما مر نظره في باب المصداقات فابله المثل لا يكون
بطلان البيع في الموارد التي يجوز الجاهل فيها مثلاً فلهذا كما يصح ذلك في بعض
المقصود بعدم ما يقتضيه ما لم يوجب عدا فلا اشكال في ان الاول هو مقتضى الاصل
لا يرد على هذا التقدير تحصيله لان العرف من استقاء ذلك لفظي في بعض
هو الحكم ببيع عدا هذا التقدير لعدم احل الله البيع ثم لو قلنا باستقاده
من الاجماع وعدم مرجح هو ان يصير عدا في البيع كان المنع الحكم بالفساد ولا
التماس فيكون الاصل في العلل الفساد والعلم بخروج فرد غير عدا من جازم
لا يخفى ثم اما لو قيل على حوازا لا يرد في خصوص الصورة الاولى فهل يجوز
مع العلم بالزيادة او التقيص والي هذا لا يوجب الزيادة والتقيص في كلا
التقديرات هل يجوز الزيادة من المتساويين علم او لا يقتصر الا في غير المتساويين
او في معلوم الزيادة او التقيص وفي خصوص معلوم الزيادة وهو وجه استظهر

العلم

العلماء عدم اعتبار الزيادة بما جعل واعتباره في معلوم الزيادة وهذا
لا يخفى من نيل الاحكام ان يكون لهم من شرائط الزيادة مع العلم بعدم كفاية ذلك
الى البائع في هذه الصورة بصواب كونها في المحضر في صورة انما هو حلال
فانما يكون مع العلم واما التقيص فليس عليه تمام التقيص لا يصير الزيادة ملكا له
بحر الزيادة وهذا العنوان في صورة الزيادة ملكا له يحتاج الى رضا مستقل
يكون هو المثل لا يتعد الى الزيادة فلو لم يصر له المثل المستأقده وهذا خلاف
الزيادة او التقيص بان يتقيد فيه بحر الزيادة فيكون كونها في حق ولا يحتاج
الى رضا الزيادة لان الزيادة على حصة معلوم في نفسه فلهذا في رضا جازم
وكذا لو قلنا باسحاله صورة الزيادة في الزيادة في الناقص لاشكال الحكم في صورة
الاحتمال لم يرد على تقدير الزيادة لا يصح ان يكون الزيادة في ملكه ولا يجوز
البائع في المثل لا يرضى والمشتري في هذا المقيس فلهذا في الحل مستأقده
يكونه وما يخطئ في قوله المشتري من المثل العلم ان الزيادة في الحق كبر او كثر
ان قلنا بحر بانها في مثال المثل ما يستلزم اجابا ابطال الحق كبر او كثر
طواره في المثل وحيث الزيادة بالمتبعية الحقوق الناس خصوصا مع التقيص
العلم كما يباين في رواه استفاضت في ذلك لانها في المثل مع التقيص
مما راجح في نفسه او يقتضي المثل في الزيادة ولكن ليس بالبائع التقدير في المثل علم

الطبيعة والوقت ان يكون على الحق الموصوفية كما لا يصح كون ذلك مقتضى الاحاد
فلا يوجب علمه الزيادة الا في غير استثناء الناقص وكذا في حق ظهر الحق
هذه الصورة انما في صورة الاحتمال من قبل الزيادة بالزيادة او التقيص
على ما يعتبر من جهة المثل فيقع احكام الزيادة وهذا بخلاف صورة العلم بالزيادة
او لا يخرج لظاهر الزيادة الا اذا دخل المشتري بالزيادة من جهة المثل فلهذا
هو الذي ذكرنا ان يحتاج الى رضا مستقل ولا يخفى في حصة في صورة الزيادة في حق البائع
ثم ان الاثر في المسئلة اعتبار الزيادة في مطلق ولا ينافي في الطلقات بعض الاحاد
على ما استظهره بعضه وفيه منع كون الاطلاق مساويا للاسباب لاصل جواز الانذار
كما ان استئصال من على هذه الجهة يكون رضا الزيادة معونة كذا في حق المصداق
فلهذا فلا دليل على صحة الانذار في حقها على ارضها ان يكون ملكا له
مخالفة العادة واما جواز الادارة بالبر فوجع مع دلالة الاحاد على انه غير عرف
حالي المراضة وتحويل الزيادة الى الزيادة المأقده لا ينافي في الاحاد وفيه ما حل
كما يصح من كلام المصنف في قوله في المراضة في المراضة واما الزيادة في المراضة
فالظاهر ان لا يصح عقلا ذلك كما ان يجوز دفع المثل بصواب الزيادة في المراضة
في مضمونهم فادعى المراضة على مضمون المراضة من غير قصد المراضة او لا
ثم المراضة في نفسه فلهذا لا يجوز دفع المثل بالزيادة او التقيص في حق المصداق

تمام التمر ان لم يرض المشتري بالزيادة على تقدير الزيادة ثم جازنا ضرورة الزيادة
وفاة عن الناقص في حق البائع لما احتاج مقتضى البائع الى استرضاء جازم
بذلك في جواز المراضة ان يكون المراضة بصواب الزيادة وبعدها فلا يحتاج في صورة
العلم بالزيادة لبقاء الرضا مستقل لواجز كون المراضة بصواب الزيادة ولكن يمكن
الزينة في المراضة بعد بيعه تسهل ضرورة الزيادة واما عن الناقص مع الاحاد
المراضة في حق البائع ان اشكال المراضة في حق البائع في حق المراضة في حق
الشائع او ان طريقه يتبدل من قبل اذ اخرج لتبين المراضة والطريق في
على الحق الموضعية وان شئت قلت ان المراضة في حق البائع بعد البيع في حق البائع
والعلم بغيره في حق المراضة في حق البائع في حق البائع في حق البائع في حق البائع
ولما لم يكن التماس جازما للقطع فلا يتبدل ذلك عن احتمال الزيادة والتقيص
كثيرا ما يتبدل العلم بالمسألة عرفا بمعنى ان الحوس قد يوجب العلم
بعدم الاختلاف بتبدل العقل فيكون كشفا في المكابيل والمراد في حق البائع
هو الحكم في طريقه في الاعتلاء واصنافا اذ في حق البائع اخذ ما يرضى به
مع احكامه في الزيادة عن جهة عدم الاعتلاء هذا الاحتمال بعد فزع كون التماس
سرها لم لو اختلفت المراضة بمضامينه بعد ذلك كونه في المراضة في حق البائع
غيره الزيادة كما ان يجوز في صورة تبين نقصان استبقاء ما هو مقتضى

العلم

شئيا واحدا والفا، فبما كل جزء من العوض وكل جزء من العوض في هذا
 يقع الاندراج بالبرهان فيكون كل جزء من العوض في وقت واحد والفا
 والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 لو وقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 الرضا بالبرهان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 في المنع في صورة العلم الاربعاء مستأنف على ان يكون البرهان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 سبعة اوابر، وهذا خارج عن فرض الاندراج بالبرهان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 صحت هذا وكل ذلك في ان الاقضية صحت وما في قول من ينزه في الاقضية
 سقوطها اذا تعلقت بالغير بعد اجادها في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 بالبرهان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 بالبرهان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 وبعد اجاد الرد لا يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 فرد ما تدرى ان لا يكون المطلوب مجرد الطبع بل هو شيء وهو بعض الشيء
 هذا صلات الغرض وحاصل ان الطبع يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 من دون حاجة الى شيء اخر اعني قبول الاكثر من اجاد مقامه في كل حال

الماضي له فان المطلوب في قبس ما ثبت في الزمان في قولنا في وقت واحد والفا
 فكان للزمان شيء موجود على هذه المبرور في قولنا في وقت واحد والفا
 اراد الا ان صيرورته ملكا للزمان بتوقفه على قولنا في وقت واحد والفا
 الزمان لا يترام في الحقيقة، في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 كان ما نلاحظه كان بقاءه على هذه المبرور في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 يحتاج سقوط الحق وانما على قبس في حق الزمان في قولنا في وقت واحد والفا
 مجرد القيس ولا يتجمل عقلا ان لا يتغير قبس الزمان في وقت واحد والفا
 قبول الزمان فلا يصير الحكم المتغير في الخارج مجرد شخص في وقت واحد والفا
 ملكا للزمان فيحكم العقل بل الملكية انما هي بعد قبوله فيقول فيقول
 يقبل

وان لا يقبل الا اذا عين صفة في حق شيء من خصوصيات الزمان عن غير من هو من القبول
 شيئا في قبولها، فكل ذلك في حق صفة الزمان المتصور بان لا يتحد عقلا ان يرد
 الحق في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 فيقول الزمان في القبول في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 براءة في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 العز والخاص على ما لم يكن كقولنا ما ثبت في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 فلا يحتاج الى القبول بل يتماز فيكون نظرا مثالا في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 ولا بد ان يكون الكليات على هذه المبرور في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 فافهم ما قلتم انه هل يجوز في المطرود باعلاطه في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 او حصره في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 في السن والوقت في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 الجمع بين كاستيعاب ذلك في كلام المقام بعد ذلك قوله لاحالة عدم زيادة المبرور
 من قبول اصل الزمان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 وكما كان قد قلنا في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 بالواقع لا يخرج عن الشك وتامل قوله سواء تاملنا على ذلك في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 علمنا بقدار الزيادة حقيقة واقعة في البيع والاندراج في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 لم يبق الا زيادة في الحقيقة في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا
 وان سئل البيع الا بالزمن الاول اعني ان كان الحاجز من الزمان في وقت واحد والفا، ومجرد ان يقع في وقت واحد والفا

فان الصورة الثانية لا على الحد بشكل في هذا الحد ولولم يكن ما يندرج علمه وادراكه لان
التوازي في الاراء غير له الاشارة فهو غير له الاراء قبل البيع في صورة البيع غيرا او اذ في عقد
بين الاراء قبل البيع او بعد شرط الاراء لان شرط في الحد مستلزم لصورة البيع غيرا هذا
ولكن الانضمام على ما يقتضي بطريق القاصر صحة البيع على كل التديين مضافا الى كون
الصورتين متعارفتا ومورد الاختلاف شيوع قواطعها حال البيع على الاراء على المتبادر ^{المستلزم}
الى الدهن من بيع المطرود كونهما متباينين حال البيع فتعين المبيع بالادارة على المتبادر
فهو غير له الاشارة في الحد وهو ظاهر العلماء بل المقطع من الحكم انهم بل من زور الاداء
الصحة في هذه الصورة ولا داعيها صحة كل من التحريرين لاشتمالها على محاذير كل من ^{تحرير}
لهم ينبغي ان يفيد الصحة اذا لم يوجب الاراء صورة البيع غيرا عرفا لان كان بيع
الاخبار على الاجماع الحكم لهذه الصورة ما يجتعل ان يكون الخافعة فيه بحيث يصير ^{الخاص}
غيره رية اذا غالب فيها عدم كونها كذلك كما لا يخفى وعلى هذا القول لا يجوز في صحة
الحاكم عن بعض الاطامس من ان الحكم على الدين غيرا ولا يصح عرفا فانهم قوله والادخا
بتقصية النظر اه قوله الطاهر ان مذهب السنن في هذا القام اعلم ما عتونه في صورة الحديث
ان بيع المطرود مع طرته وخصه وفي هذا القام بيان حكم كل متعين بيع من واحد في عقد
فقد قيل ان المتعين على ان لا يكون شيء منها مذكورا او مذكورا في صورتين او اربعة او زوا
لولم يكن شيء منها مذكورا فلا انكار في الصحة ولا يلحق من الانضمام مانع ولا داعي شرط وما يمكن
ان يتوهم ما فيها من كل واحد منها وبقية العقد بعدم انهم يتعين اجزاء المبيع الواحد من حيث
العتبة والاركان فلا يميز بين تحرير متعينين ما يربطه بقوله وان في بيع من المتعينين ^{الاراء}

لا يكون في بعض مصادره وزن الجميع فالقطع بالمنع لزوم العزم الشك في اربع شيعة مردوب
مردوب من جانه شارة الفس وصلة مردوب قطع وزنا الموقف قال ان الزمان هذا الموضع
اقدم على غير الحق لاجل دور السلا واما انتهاء العزم الشك واصحاب المانع في الموضع الا
على لزوم الاشارة اكبر والوزن والاجام المنقطع على مطلق البيع اذا كان البيع مجهول المقارعة
الكامل والوزن انما يقطع بالوزن لان العزم والاجام انما على لزوم اعتبار الجميع لاجل من سارعت
كلما هذه الايام لم يكن احدا من اصحابها صالحا لغيره ولا في حجة والذين سلكوا هذه من ايام الحكم المنع
افقر الشك وتبين ان التبيكة المرددة خصوصا من ملاحظ ما ذكره فيما سبق في شرط الميعان
سواء كان المنع حذره مقصودا بالموافاة الشيا من خضلة العتمة واما لو كان ما قبله بالقيمة او
مثل الرصاص والحاس فهو باطل على عجزه فالمراد عند على كونه حذرا من حيث القيمة وتبين ان
ان يصح البيع بمقتضى كلامه لقرن المشرق على شراء الرصاص بقيمة الذهب لئلا يثبت ان شخص المائدة
على الخطر بعد انما عليه بهذا القصد فربما ان السبا في الانعام على المائدة العزيمة لا يرتفع
احد العزم من شخصه عارضا وكذلك بعد ان لم يملك السبا للثمن عدم انا طه العزم على الخطر بقيمة
ولا على حصول الاروصات التي تختلف بالقيمة لاجلها لا الاروصات التي سبقت بها ما صدر العقلاء
نوعا اليه ما صرفه مصادرا البيع جيلته فلا يصح بيع مردوبين شيئا مستأجرة القيمة وكذا قوله
مردوبين كونه رطلا او دراهم ولعل من بان قيمة على كل واحد من ردهم شلا على ان الفرق بين
مردوبين القيمة وتقليدنا غير محتمل وانما يقع من جوازته حقوق غير محتمل وما ذكره من عدم لزوم
سداد اخرا الجميع انما يتبين انما لو كانت الاجزاء واما لو كانت تلامذات كان حقيقة دليل انما
القرود وحيثما حصل البيع وسداده كذا لزم تعيين كل واحد من اثنين الذين بينا
عاجلا لا فرق في كون تعيين وزن البيع وحيثما حصل من الثمن في مكان البيع مردوب

اشياء متساوية القيمة لا يخرج عن العزركذلك لو تورد اكثره بين ان يكون من هذا اوزالك
ففي صدق العزرك على تمام الكلام لكن نقول ان معرفة جنس المبيع بالادبته ولو لم ينزل ان الحمل
مستعمل للمعزولان المتساويما الحذف فيه خلوة قد سببته مثل هذا الرصاص والحلوس
ورن مجموعها اربعة اوزان لم يكن ان يكون كل واحد من رصاصها ونحاسها مثله اوزان الاخر
لا يعلم جنس المبيع منها باخره ضرورة ان في المثال يعلم ان رطلان من المبيع ما لم يحدث لهما تركيب
رصاص و رطلان من نحاس و رطلين من سكر معلوم الجنس فكما ان حجب معرفة ذات المبيع كذا حجب
معرفة اجزاء المبيع ما لم يحدث لهما تركيب عنوانا اخر فبما عرف معرفة اجزائه ان كانا معا جلا
وتفرقا فبما سبق ما به تعيين الكلام في هذا المقام وقد نقضنا الاجماع على وجوب معرفة اجزء المبيع
نعم لو ساءلنا الخزانة في الخارج بان يكون المبيع وصدرة الرصاص وصدرة النحاس اوجبا الحمل
بقوله وان كانا معا حجبنا جنس المبيع في شيء اخر ان معرفة احوال احوال المصليين سلوا الجنس
ليس جزء اخر مردد بين الامر بنا الا لا تعرفت عدم الحصار المانع في ذلك وان الحمل بعد ذلك
منها كالحمل بالجنس وجوب استمارة المعاملة معرفة ثم انهم لو سلموا انتقال العزرك وعدم معرفة
معرفة اجزائه المبيع وعدم سماعنا الحمل على المبيع في بعض اجزائه كما في بعض الصور نقول ان
ما ذكره اجزاء المبيع في النقص والاعاء امانا على روم اعتبار المبيع الاكراهه من غير علم بالوكانت
اجزاء المبيع متعارفة بحسب الجنس لان كل واحد في شئ لو لم يكن وكان في طعام سببت فيه كذا لا يصح
مما ذكره ظاهره في ارادة المتناهي الخاصة الثانية لانها من المعركت فكان الكلام في قوله
ان بيع الحظيرة والشر وكذا وكذا لا يصح مما ذكره من شئ منها الا بعد معرفة روم خصوصية
لا يتبعه بالعلم بوزن المخرج صدق اسم الحراف على كل واحد منهما ضرورة صحة قوله فان لم يصب
من الخطر وصرة من شئ اوجب بيعه او بعد معرفة روم جميع الصيرت من حيث الجملة التي هي المحطة

من غير معرفة ذلك كيف ولو صح معرفة ذلك لم يجمع عن صدق كون بيع الخطه جائزه لعدم صحة كل يورث بعد صفة الخواطر لم يكن ذلك الشيء يورث بالبدل من غير ذلك المجمع كما لا يمتنع الصرم من الخطه والحقه عليه وعين ذلك المجمع اذ لا امر عليه تكون ذلك الشيء الاخر من المورثات في بيع الاسم ان قلت انما ذكرت عيني البيع صريحا من الخطه ولم يدع ورن كل واحد حصة منها حيث ان صدق على كل ما انا بيعت جائزه قلت صدق وامر امرات في صدق كل ما انا بعته من الصحة البيع ليس بالمعلوم معلوم في ذلك المجمع البيع المحقة نوعا لا بالبيع وهي عبادة على خطه جميع الصناعات علوم بالعرف والعامة لا بالعلم لا يورث من تصيب ورن نوع الطعام لا خصوص اجزاها كالخبثي حاصل من قول الرواية انه يحرق يمين ورن بالخطه والشرع وعرفها من المساعات جازا لبيع وهذا المضموع في الفرض ما ابا اعتبار الزمان على هذا المتبادر يعرفه كل فرد من الأفراد المحقة بالبيع حال سريحي الأفراد فلا يورث الوارثية فيحصل ما ذكرنا في الاثبات عدم جواز بيع الشئ المورثين بعدد واحد من يورث يمين ورن كل واحد منهما انتم قد اشرنا الى انه يحصل من الانضمام طبيعة تان شعرا بحقيقة معرفتها الى معرفة اخرها كالسبحي عرفها من المعامير والادوية تلا حادثة يمين متدا الاجزاء كما ذكرنا ذلك في خطه فليج هذا تمام الكلام فيما اذا لم يكن احد المورثين تابعا للآخر وما لو كان احدهما تابعا في الحقيقة المختص بالشع انما يكون الشع تابعا وجوزنا بيع النقية منفردة وامرار الشع بمنزلة قلنا بكمائة معرفة ورن المجمع في صحة بيع النصف كما هو الظاهر لا يوقى في بيع المسئلة على مثله ثم ضم المجهول الى المعلوم وفقرنا في هذه المسئلة انه لو كان دخلنا بيع في البيع بغير النقية لا الاستقلال بان كان جزءا من المجمع ولا بان الادوية هو المضموع وادعوا على ذلك

والله اعلم

والظاهر من هذا ان الدليل يدل على شئ محدد في جميع الاحوال لا على الاحتمال لا سيما في حال وقوع
عصيان المصلح فان لم يجمع فوكده وظهر منه العادة احتسابا لمراعاة ما اذا كان العبد في
العقد وادعى من اني اتوب هذا لا كانه قد صدق العقد وقوده بخلاف العبد المتوب وبغضها لا في
من نظر الى المدار على كيفية جعل المال وانما اذا لم يحصل البايع لملكه ما عثر له شخص واحد وبذلك لا
واحد وان كان المقتول لم يصدق الا انه لا يلاحظ قدومه وقتا والعقد غير مؤثر ولو خلاصا
وان شئت فقل غير مؤثر ولو خلاصا فانما البايع ثم تلاه بنفسها قبل ان يقبل الوكيل
هذا في صورة العقد وبما في صورة وصرة المتبول لم يصدق البايع الفعل الشخص الا انه
سقط العقد بغير واحد احتسابا في الصورة فقولوا بهذا الشئ وينتقل الوكيل منها بقوله قبلت
وحمل ولا اشكال في عقد العقد فوكده فانه علة عدم جواز الرد فان هذا المانع
في احواله فبقوله عدم علم البايع المتعاضدين للاحكام من هو العلة لان عدم جواز الرد فان هذا المانع
وان كان ظاهر الا انه لا يلاحظ تمام العادة لعدم كون ظاهر في المانع الاول ولا يلاحظ تمام قوله
ثم ان الربوة في هذا المقام هي اقول ان هذا ان الربوة والبرء في هذا المقام ليس الا كقولهم
ان الله يري المكرهين لان براءة الربوة تخفى على البايع عن العيوب هل نفس احتسابها عجا
لا يرجع لاحصان بنها البير بغيره لعلطة عن نفسها ببراءة وجهها على حال المشرى فندرس
قوله كانت لا يفسد العقد والرد اقول قد ظهر من هذا ما اذا ادعى المالك براءة نفسه
شخص المصروف من سقوط الرد وشئت الارش الا ان المفسر يماكرها بحال لا لا وجه للتفكير
بعد اتحاد الجميع والدليل على دعوى جواز دليل في المفسر في خصوص الاشياء قابلة للمنع والاروة
التي يستدل بها في اثبات اصل الحكم فتدعى بغيرها الى العيوب المستمرة لا الزائلة ولو
قبل شمولها المقام فبذلك يجوز الرد ليعتقد على ما ذكرنا ان الاحتساب احتفاء الارش انفس
لا سقوط الجواز قابل للمناقشة بل يدعى بغيرها الزاوية عنها حيث لا يملك بغيرها ما حق

فيمنعهم من العودة كانا نعرض في عارضة اعدا اليوتبيين
 حول الانعام ما يعلم بنظم ما ذكره الانج من انما نوصيكم من انكم
 تترجعوا اليوتبيين علم الشرى فكل من اعاد اليوتبيين في صورة
 عن العيب يعلم انهم على المعارضة فكل من اعاد مع ما معها من الانعام
 ان يستدعى سقوط الارض من حين بعد وقت الرد او لم او بواو كان
 زاما جرد من حوا راعيا ووصف الحق في العارضة اليوتبيين من حيث ما عليه
 قابل لم لا اذا نال على الطرف الاخر فترجع اليوتبيين لاصلا مع ما نال
 نوبة البيع او عدم اعترافه او احدى العارضة لا يعلم ان العارضة راسا وبطلان
 مستفاد في ربيعة كلام العارضة فتم ان عمل القرض في البيع لبيعة كانت
 لبيعة لا ج من غير او لبيعة العلم بالبيعة لبيعة عدم حوا لارض من



